جامعة محمد خيضر ـ بسكرة ـ
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

دور الإتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد في تونس 2016 – 1995

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص : أنظمة الحوكمة و الإدارة الإقليمية

إعداد الطالبة:

- **تقار علية**

إشراف الأستاذة :

*** زنودة منى**

السنة الجامعية : 2016 / 2017 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و العرفان

أشكر و أحمد الله عز و جل الذي وفقني لإتمام هذا العمل و أنار لي طريق العلم و المعرفة.

أشكر الأستاذة التي تكرمت بإشراف على هذا العمل و لم تبخل على بتوجيهاتها القيمة و دعمها الدائم ***الأستاذة زنودة منـي*** و الأستاذة التي كانت دعم لي في أصعب الأوقاتي ***الأستاذة عبد رزاق حنان*** .

كما أتوجه بشكر الخاص إلى اللجنة التي تحملت عبء مناقشة هذه الرسالة.

كما أتقدم بشكر خالص لرئيس قسم العلوم السياسة ***عاشور عبد الكريم***.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل محب للعمل و مقدر للمعرفة ، إلى الذين أحبهم من أعماق قلبي.

إلى تاج راسي "أبي الحبيب "

إلي من لا تطيب الجنة إلا برؤيتك و لا يطيب نهار إلا بطاعتك أسال الله أن يحفظك لي ويبارك فيك و أن يرزقك الصحة و العافية و إن يجعل كل أعمالي في ميزان حسناتك

إلى قرة عيني " أمي الحبيبة "

إلى من الجنة تحت قدميها و التي رأيت ينابيع الرحمة تتدفق من قلبها الرحيم فتعلمت منها أن الرحمة هي مفاتيح كل خير ، فكم تعلمت على يديك واقتبست من أخلاقك النبيلة ، فجزاك الله عني خير الجزاء و أمدك بطول العمر و دوام العافية.

أخوتي الاعزاء

إلى القلوب الطاهرة و النفوس البريئة إلى رياحين حياتي أخوتي " نسرين ، أم كلثوم " إلي من قاسمتني أجمل أيام حياتي أختي الغالية " حيزيه " و إلى سند في هذه الحياة أخي " إبراهيم ، لخضر " و نور المنزل و روحها و أخي الصغير " يزن "

أصدقاء الدراسة

إلى زميلات الدرب و الرفيقات العمر « يسمينه ، رتيبة ، بهيجة ، زينب ، سمية ، أماني ، زينب "

أصدقاء السكن

إلى من شاركوني أجمل الأيام و الأوقات " سلمي ، مريم ، كريمة ، أميرة ، ياسمينه ، نوريه ، سمية ، نبيلة ، مرزاقة "

مقدمة

يعتبر الاتحاد الأوروبي من بين أهم التكتلات الدولية في الوقت الحالي التي تملك القوى لفرض قراراتها و سياستها على دول فمنذ إنشائها إلى غاية اليوم و هو يزاد قوى و صلبة و قدر كبير على موجهة كل ما يعترض طريقة ، يعمل الاتحاد الأوروبي بكل قوته على توسع و غراس جذورها في مختلف انحاء العالم بهدف الحفاظ على نفوذه و سلطتها و عدم السماح للأي طرف أخرى في مشاركته هذه السلطة و لم تقتصر هذه التوسع على الدول الغربية فقط بل بحث الاتحاد الأوروبي عن شريك أخر لها في دول أخرى غير الدول الغربية و من بين هذه الدول و المناطق التى تعرض اهتمام الاتحاد الأوروبي كانت الدول العربية ، حيث يعتبرها الاتحاد الأوروبي شريكا هاما في مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية و حتى الاجتماعية والأمنية

ولقد خصص الاتحاد الأوروبي في أجنداته مجموعة من المشاريع والمبادرات التي تعمل على تطوير السياسيات الاقتصادية و السياسية و حتى الاجتماعية لدول المغرب العربي بالتحديد باعتبارها الأقرب لاتحاد الأوروبي من الناحية الجغرافية و من أكثر الدول التي تعرف تقارب من الناحية التاريخية لدول الاتحاد الأوروبي.

و قد عرفت المنطقة المغاربية مؤخرا موجه من الاحتجاجات الشعبية التي أدت في الكثير منها إلى زعزعت استقرارها السياسي و الاقتصادي و أوضاعها الاجتماعية و صبحت دول هشة مع بحاجتها إلى مساعدة من دول أخرى أو منضمات دولية قادر على مسندتها في موجه الأزمات التي تعرضت لها . و في هذا الإطار أنصب اهتمام مختلف القوى الدولية و منظمات على محاولة تقديم يد العون لهذه الدول من أجل تمكينها من تحقيق الاستقرار السياسي و التحول نحو الديمقراطية و بناء دستور توافقي قادر على تحقيق مساواة بين الجنسين و مشاركة مختلف أفراد المجتمع في عملية اتخاذ القرار والأهم من ذلك تحقيق متطلبات الحكم الرشيد التي كانت من بين النقائص التي ميزت دول المنطقة.

و في هذا الإطار حاول الطرف الأوربي وضع و تطوير مجموعة من المبادرات السياسية و الاقتصادية و حتى الأمنية منها من أجل مساعدة الدول المغاربية و العربية في عملية تحقيق متطلبات الحكم الرشيد وتفعيلة بصورة التي تضمن لها تحقيق الاستقرار السياسي و رفاه الاقتصادي لشعبها و توفير الأمن داخل الدولة ، ذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الأمنية بالدرجة الأولى و السياسية و الاقتصادية بالنسبة للطرف الأوربي خاصة و الطرف العربي من ناحية ثانية.

و على هذا النحو تعمدت دول الإتحاد الأوروبي على تفعيل سياسات اعتمدتها تجاه منطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة و بداية مرحلة جديدة من إدارة العلاقات الدولية ، حيث تسعى دول الاتحاد الأوروبي إلى تأكيد وجودها على الصعيد العالمي اقتصاديا وسياسيا ، وبخاصة في ظل تزايد روابط الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات الوطنية والإقليمية ، وكذلك في ظل تسييس العلاقات الاقتصادية الدولية.

كان بعد الحرب الباردة و الذي ما ترجم بشكل واضح في مؤتمر الشراكة الأوروبية المتوسطية الذي عقد في برشلونة الإسبانية عام 1995 و هو تاريخ بداية التدخل أوروبي جديد في المنطقة الجنوبية للمتوسط ويرتكز هذا التدخل على سياسة التعاون الاقتصادي و الأمني ، بهدف تحقيق السياسات الأوروبية في المنطقة كما شكل هذا التوجه الجديد تطبيقا عمليا للاستراتيجيات الأوروبية الرامية إلى زيادة مستوي تدخلها في المناطق الإقليمية للقارة الأوروبية .

ومن أهم الدول التي حظيت باهتمام كبير من قبل الاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط هي دولة تونس فهي من أكثر الدول تعامل مع الاتحاد الأوروبي حيث كانت أولى المبادرات لدعم الحكم الراشد في تونس سنة 1995 في إطار الشراكة الأورو متوسطية و هي الشراكة التى ركزت على الجانب الاقتصادي. من خلال منح تونس مساعدات مالية في إطار تطور اقتصاد تونس و أستمر الدعم الأوربي مع إطلاق مبادرة أخر تهدف هي أيضا إلى تطوير و تعميق الجوار الأوروبي من خلال مبادرة الجوار الأوروبي التي أطلاقة سنة 2003 وبعدها مبادرة أخرى و هي مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط.

وقد دعم الاتحاد الأوروبي تونس في هذا المسار وعمل على تعزيز العلاقات الثنائية والتعاون معها في المجالات الأساسية و ثانوية ، لقد عرفت تونس دعم كبير من قبل الاتحاد الأوروبي خاصة في مجال السياسي حيث خصص لها مبادرات تقوم على تطوير نظامها السياسي و تفسح المجال لمشارك في صنع نظام ديمقراطي قائم على الحكم الراشد.

أسباب اختيار الموضوع :

هناك مجموع من الأسباب تدفع إلى اختيار هذه النوع من الموضوع من بين هذه الأسباب نذكر

- ✓ **أسباب ذاتية :**

تتعلق بالرغبة في تعرف على سياسية الاتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي و خاصة تونس ، بالإضافة إلى معرف أهم المبادرات التى يخصصها الاتحاد الأوروبي لمنطقة المغرب ، مع تحديد الهدف من وضع هذه المبادرات .

كما أن هذه النوع من العلاقة التي تجمع الاتحاد الأوروبي بتونس تعرف نوع من الغموض وفي طريقة تعامل الاتحاد الأوروبي مع تونس و هذه الأخيرة دفعتنا لاختيار هذه الموضوع.

✓ **أسباب الموضوعية :**

تتعلق بنقص الدراسات الأكاديمية التي تمس موضوع دور الاتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد في دول المغرب العربي خاصة تونس ، على اعتبار أن دراسة هذا النوع من المواضيع يلعب دور كبير في المساهم في تطوير و ترقية نظامها السياسي في إطار الحكم الراشد.

أهداف الدارسة :

تسعى هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف و تتمثل :

1) الوقوف على واقع سياسية الاتحاد الأوروبي داخل دولة تونس.
2) معرفة مبادئ و أهداف الاتحاد الأوروبي اتجاه دولة تونس.
3) معرفة مدى ضرورة تفعيل الحكم الراشد على مستوى دولة تونس.
4) معرفة مدى قدرات مبادرات الاتحاد الأوروبي على تفعيل الحكم الراشد في تونس.
5) الوصول إلى طريقة الصحيحة و السليمة لإدارة الحكم الراشد في تونس.

أدبيات الدراسة :

تمت الاستعانة بمجموع من المراجع و الدراسات التي كان له صلة بالموضوع البحث و أن كانت قد تتطرق لها من نواحى مختلف نذكر أهمها :

1) كتاب عبد الرؤوف هاشم ، و الذي كان تحت عنوان **المفوضية الأوروبية الحكومة المركزية لاتحاد الأوروبي** لقد تم في إطاره رصد نشأة الاتحاد الأوروبي مع تحديد مؤسساته ، كما ركز على الدور الذي لعبته المفوضية الأوروبية .
2) كتاب صدام مرير الجميلي ، و الذي كان تحت عنوان **الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد** ، و الذي تطرق من خلاله إلى إبراز دور الإتحاد الأوروبي دراسة موضع الاتحاد الأوروبي داخل النظام العالمي الجديد و مدى قدرته على تفاعل داخل هذه النظام.
3) كتاب مخلد عنيد المبيضين ، و الذي كان تحت عنوان **الاتحاد الأوروبي كظاهر اقليمية متميزة** ، ولقد تطرق لدراسة الاتحاد الأوروبي من خلال دوره منظمة إقليمية متميزة قادرة على فراض سيطرته.

4) مذكرة زكري مريم ، التي هي تحت عنوان **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية ــ المغاربية** ، تركز هذه الدراسة أهمية البعد الاقتصادي و الدور الذي يلعبه في تحديد العلاقة بين دول أوروبا و دول المغرب.

الإشكالية :

بناء على ما تم تقديمه يمكن أن نطرح الإشكالية التالية و هي :

كيف تتجسد مساهمة الاتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد في تونس من 1995 إلى 2016 ؟

الاسئلة الفرعية :

1. ما هي الحدود المفاهمية لكل من الحكم الراشد و الاتحاد الأوروبي ؟
2. ما هي أبرز السياسات الأوروبية ـ التونسية من 19995 إلى 2011؟
3. ما هي المبادرات التي جاء بها الاتحاد الأوروبي من أجل تفعيل الحكم الراشد في تونس ؟

_الفرضيات:

كمحاولة للإجابة المؤقتة للإشكالية نطرح الفرضيات التالية:

1) يعد الحكم الرشد من بين أهم الآليات التي ركز عليها الاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق الاستقرار والديمقراطية لدول المغرب العربي.
2) تلعب المبادرات الأوربية و دورا هاما في الدفع بعملية التحول نحو الديمقراطية والحكم في تونس.
3) تركيز الجانب الأوروبي على تونس في عملية دفع نحو التحول الديمقراطي ، له صبغة أمنية أكثر منها سياسية و هذا ما يقلل من قيمة هذه المبادرات المطروحة .

المنهج و أدوات الدراسة : بغية تحديد و توضيح متغيرات الدراسة تمت الاستعانة بمجموعة من الناهج

- **منهج دراسة الحالة:**

و هو المنهج الذي يهتم بدراسة الظواهر و الحالات الفردية و الثنائية و المجتمعية و يركز على تشخيصها من خلال المعلومات التي يتم جمعها و تتبع مصادرها في الحصول على الحقائق المسببة للحالة و يصل إلى نتائج و معالجتها ،كما يعتبر الطريق العلمي لتحقيق الأهداف المرجوة

و لقد تم استخدام هذا المنهج في هذه الدراسة من خلال ضبط دور الاتحاد الأوروبي في عملية تفعيل الحكم الراشد في تونس .

- **المقترب الاتصالي :**

إن هذا المقترب يختص في دراسة النظام السياسي من حيث طريقة تسير المعلومات و استقبالها و تخزينها. مع درجة تفاعله و اتصاله.

و عله ، فقد تم استخدام هذه المقترب ضمن هذه الدراسة بغية دراسة السياسات التي صاغها الاتحاد الأوروبي و التي تم توجهها لدعم الحكم الراشد في تونس ، حيث تعتبر هذه الأخيرة هي الطرف الذي يستقبل المعلومات أو الرسائل و الاتحاد الأوروبي.

تقسم الدراسة :

لقد تم تقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول و كل فصل يختص فى دراسة جزئية معين و هذا وفق المنهجية المعرفة و المتبع من قبل الباحثين و هذا من أجل بلوغ الأهداف المرجو من هذه الدراسة و تقسيم هذه الدراسة هو كتالى :

الفصل الأول : يتناول دراسة الإطار المفاهيمي لحكم الراشد ، ضبط الإطار الهيكلي و التاريخي للإتحاد الأوروبي ، و هذا بهدف إزالة الغموض حول مفهوم كل من الحكم الراشد و الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى دراسة مؤشرات و أبعاد و مرتكزات الحكم الراشد ، أما بنسب للاتحاد الأوروبي فقد تم دراسته من مؤسسات الاتحاد الأوروبي و دراسة السياسية الخارجية لاتحاد الأوروبي تجاه المغرب العربي.

الفصل الثاني: لقد تم تخصيص هذا الفصل لدراسة الإطار التطبيقي لهذه الدراسة من خلال تتبع أهم المبادرات التي جاء بها الاتحاد الأوروبي في إطار علاقتها بدولة تونس ، على اعتبار أنها أهم طرف يساند الاتحاد الأوربي و يدعم أي مبادرة يقدمها لدول المغرب العربي.

الفصل الثالث:يتطرق للأوضاع التي تعاني منها تونس بعد اسقاط نظام الحكم سنة 2011 ، مع التركيز على الاسباب التى أدت إلى اسقاط نظام الحكم ، كما يرصد هذا الفصل أهم المبادرات التي اطلقها الاتحاد الأوروبي لدعم تونس في الأزمة التي عانت و تزال منها ، مع تقيم هذا العلاقة التي تجمع الاتحاد الأوروبي بتونس.

الفصل الأول : الحدود المفاهيمية للدراسة

من بين المشكلات المنهجية التي تواجه الباحث في العلوم السياسية صعوبة تحديد المفاهيم المستخدمة لذلك عادة ما يصعب تقديم تعريف شامل لأية ظاهرة السياسية ، غير أن الأمر لا يمنع من البحث المنظم ومحاولة الوصول إلى توضيح أية ظاهرة محل دراسة . و بالتالي تعتبر مناقشة وتحديد المفاهيم وضبطها من القضايا المهمة والضرورية ، خاصة وأن معظمها لازال يثير الكثير من الجدل بين الباحثين والمفكرين في المجالات العلمية المختلفة كالإدارة العامة والعلوم السياسية والاقتصادية ، كما أن محاولة ضبط المفاهيم تعتبر الخطوة الأولى و المفتاحية التي من خلالها تتضح الرؤيا البحثية، و يعتبر الحكم الراشد من بين المفاهيم التي تعرف غموضا كبيرا في عملية تعريف و تحديد جونب هذا مفهوم ، لذلك يعمل معظم الباحثين على تحديد جميع الجوانب المختلفة للحكم الراشد ، و تخطي الإشكاليات التي تواجههم كما أن الاتحاد الأوروبي هو الآخر من بين الظواهر السياسية التي يجب أن يتم تحديدها من ناحية المنهجية و تسليط الضوء عليها ، بالتالي سنركز ضمن هذا الفصل على محاولة ضبط الحدود المفاهيمية بمتغيرات الدراسة و المتمثلة في الحكم الراشد من جهة و الاتحاد الأوربي من جهة ثانية و ذلك من خلال التطرق للنقاط التالية:

المبحث الأول : مفهوم الحكم الراشد : تعريفه ، آلياته و مؤشراته

المبحث الثاني : مفهوم الاتحاد الأوروبي : نشأته ، مؤسساته و سياسية الخارجية

المبحث الأول : مفهوم الحكم الراشد

من خلال هذا المبحث سنتطرق لمفهوم الحكم الراشد ، عن طريق التركيز على تعريف الحكم الراشد و آليات الحكم الراشد و مؤشراته

المطلب الأول : تعريف الحكم الراشد

بالنسبة لمصطلح الحكم الراشد فإنه كان يستخدم قبل أن يتم توظيفه في الأدبيات السياسية و الاقتصادية في القرن الخامس عشر من قبل شارل دوليان للدلالة على إدارة و فن الحكم و دلالة اللغوية لحكم الراشد مشتق من كلمة **gulvernare** والتي تعني قيادة السفينة ، كما تعني إدارة الشؤون العامة ، من هنا جاء اشتقاق **gouvernail**.

ولقد استخدم مصطلح **gouvernance** في اللغة الفرنسية كمرادف لمصطلح حكومة **gouvernement** ثم استعمل بعدها للتعبير عن تكاليف التسيير (**charge de gouvernement**) .

كما أنها تعني في اللغة الانجليزية مجمل تقنيات و تنظيم المنشأة و إدارتها ، ثم انتقل هذا المصطلح لاحقا إلى الشؤون العامة ، و في أواسط السبعينات استخدمت كلمة **good gouvernance** للتعبير عن إرادة التسيير الاجتماعي و السياسي ، كما تم إستخدمها في تقرير اللجنة الثلاثي التابعة للأمم المتحدة في ماي 1975.[1]

لقد كان الظهور النهائي لهذا المفهوم بصفة نهائية عام 1989 في تقرير البنك الدولي عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء حيث في اطاره تم وصف الأزمة في المنطقة كأزمة حكم ، أرجع الخبراء السبب في عدم نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي لهذه الدول إلى الفشل في تنفيذ السياسات وليس إلى السياسات نفسها ، و في الوقت نفسه كانت وثائق سياسيات الدول المانحة في أواخر الثمانينيات و أوائل التسعينيات من القرن العشرين أكثر جرأة من البنك الدولي لمناداتها بضرورة إصلاح نظم الحكم وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي المبني على التعديدية الحزبية و الحفاظ على الحقوق المدنية و الحريات و الحقوق.

[1] خيرة بن عبد العزيز ، "**دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد أنموذج المنطقة العربية**" . **رسالة ماجستير** . (كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص التنظيم السياسي و الإداري ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، 2007/2006) . ص 30

الإنسانية كمكونات أساسية للحكومة الصالحة وقد ارتبط هذه المفهوم بعدة مفاهيم مثل : التحول الديمقراطي والعولمة والخصخصة والمجتمع المدني[1].

أما في اللغة العربية فكلمة الحكمانية أو الحكم تعني أفضل الأشياء بأفضل العلوم أو معرفة الحق لذاته و معرفة الخير لأجل العمل به ، مثلما تعني العلم و التفقه ، حيث ورد في القرآن الكريم في صورة لقمان الاية رقم 12 قوله تعالى : (و لقد آتينا لقمان الحكمة) كما تدل كلمة الحكم هنا على العدل.[2]

1. **تعريف الحكم الراشد من منظور المقاربة الاقتصادية :**

انطلق خبراء البنك الدولي من سؤال مفاده: ما هي أفضل الطرق التي يمكن أن تطبق لتسيير الموارد الاقتصادية ؟ و قدم البنك الدولي تعريف لحكم الرشد على أنه :" **الطريقة التي تمارس بها السلطة إدارة الموارد الاقتصادية والمجتمعية لبلد من أجل التنمية** " . يظهر التعريف الذي أورده البنك العالمي تلاقي عدة عناصر للحكم الراشد ، خاصة أنه أعطى تعريفا عاما تحدث فيه عن أفضل السبل التي تستلزم إدارة القطاع العام المسؤولية الإطار القانوني للتنمية ، لكن هناك من يعتبر التعريف غير واضح المحتوى والمضمون ؛ إذ تطرق إلى طرق التسيير بصفة عامة ، دون إبراز الممارسين للتسيير ، وطبيعة طرق التسيير ، وكيفية أدائها .

كما أن هذا التعريف أبرز الجانب الاقتصادي من خلال" **إدارة الموارد الاقتصادية والمجتمعية** "مع إغفال الجوانب الأخرى و استدرك ذلك فيما بعد عندما نظر إلى الحكم الراشد من جانب إصلاح مؤسسات الدولة.

أما المعهد الدولي للعلوم الإدارية ، فيرى أن الحكم الراشد هو : " **العملية التي بواسطتها يمارس أعضاء المجتمع السلطة والحكم وقدرة على التأثير السياسي على السياسات والقرارات التي تهم الحياة العامة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية** "[3]. و قد ركز هذا التعريف على قيمة المشاركة في الحكم وعلاقة الحكم الراشد بالتنمية. ولكنه بالمقابل اعتبر ذلك عملية تقنية إدارية من خلال الإعداد للسياسات العامة واتخاذ القرارات.

---

[1] ناجي عبد النور ، "**دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر**" ، **مجلة المفكر** ، العدد الثالث. (د ، ت ، ن) . ص 106

[2] بن عبد العزيز خيرة ، "**دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الاداري و تحقيق متطلبات ترشيد الاداري**" ، **مجلة المفكر** كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، (د ، ت ، ن) ، العدد الثامن ، ص 318

[3] نفس المرجع ، ص18

إلى جانب ذلك قدمت لجنة الحاكمية الإجمالية عام 1995 تعريف للحكم الراشد واعتبرته على أنه :

(مجموعة الطرق المتعددة لتسيير الأعمال المشتركة من طرف الأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة).

و عموما ، هناك ستة محاور لتعريف الحكم الراشد صنفها **RA. Rodes** وهي :

1 – الاتجاه نحو الخوصصة ودراسة العلاقات بين آليات السوق والتدخل الحكومي ، فيما يتعلق بتقديم الخدمات.

2 – التركيز على المنظمات وكيفية إرضاء العملاء.

3 – إدخال القطاع الخاص في الإدارة الحكومية ، ضمن إطار عام لإصلاح الإدارة الحكومية ، في إطار عام لإصلاح الإدارة الحكومية ، مثل : المنافسة ، قياس الأداء.

4 – الربط بين الجوانب السياسية والإدارية.

5 – اعتبار السياسات العامة نتاج تفاعلات رسمية وغير رسمية بين الفواعل الثلاث.

6 – إدارة مجموعة من الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة الحكومية[1].

2. تعريف الحكم الراشد من منظور المقاربة السياسية :

تقوم هذه المقاربة على اعتبار الحكم الراشد ليس وسيلة لتحقيق الفعالية في تسيير الشأن العام فحسب بل وسيلة لإقامة الدولة الحقوقية التي تحترم حقوق الإنسان وتقوم على مبادئ ودعائم الديمقراطية.

و قد ورد في **تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي** بعنوان(الحكم الراشد من أجل تنمية بشرية مستدامة) أنه : " **يمكن النظر إلى الحكم باعتباره ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لتسيير شؤون بلد ما على كافة المستويات ...ويتسم الحكم الرشيد بسمات عديدة، منها أن يقوم على المشاركة وأن يتسم بالشفافية وأن ينطوي على المساءلة.كما أنه يتسم بالفاعلية و الإنصاف، كذلك فإنه يعزز سيادة القانون ويكفل الحكم الرشيد بوضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس من توافق الآراء الواسع في المجتمع ، كما يكفل سماع أصوات الفئات الأكثر فقرا والأكثر ضعفا في عملية صنع القرار المتعلق بتوزيع الموارد الإنمائي**" .[2]

[1] المرجع نفسه

[2] ناجي عبد نور ، مرجع سابق . ص 17

ركّز تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الأقطاب الثلاثة للحكم الراشد وهي : الدولة التي تغيرت وظائفها مقارنة بوظائف الدولة التقليدية ، المجتمع المدني والقطاع الخاص .كما ركز على ثلاثية أبعاد الحكم الراشد الاقتصادي و السياسي و الإداري ، حيث أورد في تعريف آخر أن الحكم الراشد :"**ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات** " ويتكون الحكم من الآليات والعمليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون فيها حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ، ويحلون خلافاتهم عن طريق الوساطة.

يستخدم مفهوم الحكم الراشد لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية للإدارة شؤون باتجاه تطويريها وتقدميها.[1]

أي أن الحكم الصالح هو الذي تقوم به القيادات السياسية المنتخبة والكوادر الإدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع ، وبتقدم المجتمع وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم عبر مشاركتهم ودعمهم.

و من التعريفات التي ركزت على الأبعاد الثلاثة للحكم الراشد من خلال نسق اقتصادي سياسي اجتماعي التعريف الذي قدمته **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** ؛ إذ ترى بأن الحكم الراشد : " **هو استعمال السلطة السياسية وإجراء الرقابة في المجتمع ، مع العلاقة بتسيير الموارد اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حيث تطرق إلى علاقة الحاكم بالمحكوم بصيغة تشاركية مع المجتمع المدني ومحاولة خلق رشاده اقتصادية بتهيئة أجواء استثمار اقتصادي ملائم ، ما ينعكس على المجتمع بالإيجاب** ".

إن مجموع التعاريف السابقة بمقارباتها السياسية والاقتصادية تتضمن نقاط مشتركة ، تعطي تصورا موحدا للحكم الراشد يمكن ذكرها فيما يلي:

1- الاتفاق على تغيير وظائف الدولة الداخلية والتوجه نحو منظور عالمي يحصر وظائفها ويضيق عليها.

2- بروز فواعل أخرى للتخطيط وصنع السياسات العامة واتخاذ القرارات.

3- بروز القطاع الخاص كبديل للدولة لتسيير المجال الاقتصادي في حدود القوانين والتنظيمات.

4- التركيز على المشاركة الشعبية.[2]

[1] يوسف زدام ، مرجع سابق . ص17

[2] المرجع نفسه

تعريف الحكم الراشد عند بعض مفكرين:

Marcou.Rangeans et thiebault: (يعرف الحكم الراشد على أنه عبارة عن الأشكال الجديدة الفعالية بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذلك المنظمات العمومية والجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو إشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسية). ولقد اعتبار تحقيق الحكم الراشد في هذه تعريف يكون عن طريق مساهمة مجموعة من الإطراف المسؤولية في تشكيل السياسية داخلية للدولة.

Francois Merrien:(يعرف الحكم الراشد على أنه يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال بحيث أن الأعوان من كل منطقة كانت وكذلك المؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض وتجعل مواردها وبصفة مشتركة وكل خبراتها وقدرتها وكذلك مشاريعها تخلق تحالفا جديد للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات)[1] يركز هذا تعريف على أهمية مشاركة جميع الأطراف الرسمية والغير رسمية في صنع سياسية وكذلك تقسيم المسؤوليات.

و من خلال ما تم تقديمه نستطيع أن نستنتج تعريف إجرائي لحكم الراشد وهو " **أن الحكم الراشد هو الذي تقوم به القيادة المنتخبة ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركة بمختلف القنوات السياسية لتحسين نوعية حياتهم كما انه نمط ممارسة السلطة في تسير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لدولة ما خاصة في إطار البحث عن الشفافية لتحقيق التنمية علي جميع الأصعدة.**

- **أبعاد الحكم الراشد :**

تتجسد ابعاد الحكم الراشد في :

البعد السياسي:

يتمثل هذا البعد في كيفية ممارسة سلطة السياسة بصورة مشروعة و التمثل القانون و الشرعي للمجتمع و خلق الصلة الصحيحة و جسور تعاون بين سلطة (الدولة) و المجتمع المدني و أي بين الحاكم و المحكوم ، مما يؤدي إلى[2] :

---

[1] وفاء معاوية ، " **الحكم الراشد كآلية لتنمية المحلية في الجزائر** " ، **مذكرة الماجستير** . (قسم العلوم السياسة و العلاقات الدولية ، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسة ، جامعة حاج لخضر –باتنة– 2009/ 2010) . ص 29

[2] سايح بوزيد ، " **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر** " ، **رسالة دكتوراه** ، (كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التسيير و العلوم التجارية ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان) . 2013/2012 ص 141

- التفاعل الايجابي بين الأطراف الفاعلية (الدولة ، و القطاع الخاص ، المجتمع المدني) و تعاونهم و مشاركتهم في خدمة الصالح العام الذي يحقق مصالح الافراد.
- تحقيق الديمقراطية فعالة ، بتوفر الانتخابات نزيهة ، شفافة ، تعددية سياسية واسعة النطاق .
- يمكن الافراد و الموطنين من ممارسة حقوق السياسية .

تتوقف الراشدة النظام سياسي على مدى مشروعية السلطة السياسة ، واحترام الحريات العامة من رأي عام و أحزاب سياسة و حرية التعبير و انشاء الجمعيات و تقيم كفاءة الأنظمة السياسة من خلال مبادئ الحكم الراشد و فق معايير الجودة سياسية و التي تعني .

- قدرة نظام على أداء الوظائف المجتمعية ، مما يخلق رضي المجتمع المدني على سلطة دون الحاجة إلى الاكره مما ينتج عنه استقرار سياسي .
- طبيعة العلاقة الرابطة بين النظام سياسي (السلطة) و الوسط المجتمعي و تمثل العملية السياسة المستمر وتعبير عن مدى قبول الموطنين لنظام السياسي .
- مشروطية التداول على سلطة لأن عمر الحكومة و الهيئات المحلية محدد بالمشاركة السياسة دستوريا ومضمون بوجود انتخابات منظمة الحر و نزيهة ، تعددية السياسية .

بهذه العناصر الثلاثة ستتحقق الجودة السياسة بالتالي يتجانس المجتمع مع النظام السياسي و تبلور فكرة الحكم الراشد.[1]

البعد الاقتصادي:

يبرز البعد الاقتصادي من خلال نظرة المنظمات الدولية العلاقة بين الحكم الراشد بمستويات الأداء الاقتصادي في سعيه إلى تحقيق أهداف و استراتيجيات التنمية الاقتصادية و ذلك :[2]

- باعتماد برنامج اصلاحات اقتصادية.
- محاربة مظاهر الفساد.
- تدفق المعلومات بكل شفافية عن الوضع الاقتصادي للرأى العام.
- توفير بيئية التنظيمية و تشريعية لمختلف نشاطات القطاع الاقتصادية.

[1] نفس المرجع ، ص 142

[2] نفس المرجع ، ص 142 ، 143

كما يعد الحكم الراشد عامل مخفض لمخاطر الاستثمار نظر للتدفق المستمر للمعلومات حول البيئة الاقتصادية بكل شفافية و وضوح و ما يمكن من :[1]

- تشجيع القطاع الخاص .
- وضع خطط و إستراتجيات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة.
- فتح المجال للحريات الاقتصادية و احترام قواعد المنافسة و حرية دخول السوق.

من أجل تحقيق الراشدة الاقتصادية التي تشمل أساليب و إجراءات اتخاذ القرارات من خلال التأثيرات على النشاطات الاقتصادية ، و منه نجد أن دور الدولة يتمحور في تحقيق البعدين الاقتصادي و الاجتماعي بالعمل علي :[2]

- رفع المستوى المعيشي و تحسين ظروف الحياة.
- السعي للقضاء على الفقر و الاقصاء الاجتماعي.
- إصلاح الإطار التنظيمي و القانون في مجال الاقتصادي.

و كل ذلك من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة و تحقيق الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي يعد كل هذا من مرتكزات و المبادئ الحكم الراشد[3]

البعد الإداري :

من المعلوم أن من أسباب ظهور فكرة الحكم الراشد الانتشار الواسع لظاهرة الفساد و تطور مفاهيم التسيير حيث يأخذ البعد الادارى مكانة في إستراتجية و سياسة الحكم الراشد لارتباطه بأنظمة التسيير العقلاني والإدارة الرشيدة للموارد المتاحة من خلال :[4]

- التوزيع العادل للموارد المالية و البشرية لمجتمع.
- القضاء على اشكال الفساد الادارى و المحسوبية.
- تطبيق اللامركزية لترشيد الادارة العامة بدرجة عالية من الكفاءة و الفعالية.

[1] نفس المرجع ، ص 143

[2] نفس المرجع ، نفس الصفحة

[3] نفس المرجع ، ص 143

[4] نفس المرجع ، ص 143

- الاهتمام بالجهاز الإدارى و الأنظمة و القوانين المعلوم بها في الادارى الشؤون و العمليات الادارية للتأكيد من مدى ملاءمتها و قدرتها.
- العمل على إجراء تعديلات وظيفة في مجال إصلاح الإدارة العامة.
- وضع تشريعات و مدونات لمكافحة للفساد و تفعيل الأعلام و الشفافية.
- و تطوير الفعالية في تسير القطاع العام .
- إنشاء بيئية قانونية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة.
- تنمية و تأهيل المورد البشرية .
- اتباع إستراتيجية تتدفق مع حجم الهيكل التنظيمي و طبيعة البيئية المحيطة و المتغيرات المحلية و الدولية.[1]

إذا من خلال ما تم التطرق إليه يمكن أن نلخص أبعاد الحكم الرشد في المخطط التالي :

الشكل رقم 1: مخطط يوضح أبعاد الحكم الراشد

المصدر: من إعداد الطالبة

[1] نفس المرجع ، نفس الصفحة

المطلب الثاني : آليات تجسيد الحكم الراشد

لكي يستطيع أن يحقق الحكم الراشد أهدافه فهو بحاجة إلى هيئات تعمل على تجسيده ميدانيا و دون ذلك يكون المفهوم مجرد مصطلح نظري أو شعار يرفع في المناسبات فقط ، لذا لابد أن يكون الحكم الراشد مشروع مجتمع بسائر مكوناته ، تساهم فيه أجهزة الدولة الرسمية والقيادات السياسية المنتخبة الإطارات الإدارية ، كما أنه من الضروري اشتراك المؤسسات غير رسمية إلى جانب المؤسسات الرسمية .

سنحاول هنا التركيز بدرجة أساسية على الدور الذي يلعبه كل من الدولة كمؤسسة رسمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص كمؤسسات غير رسمية في تجسيد الحكم الراشد بالاستناد على الشكل التالي :

الشكل رقم 2 : مخطط يوضح آليات الحكم الراشد

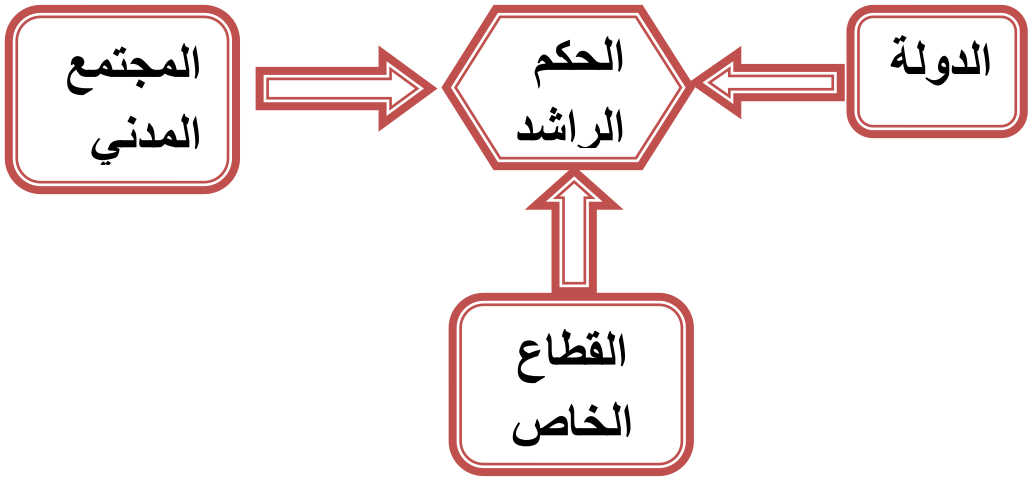

المصدر : من إعداد الطالبة

أولا: الدولة (الحكومة):

منذ القدم والدولة موضع اهتمام وتفكير الفلاسفة والكتاب ، وقد عكف الكثير منهم على محاولة تحديد مفهوم علمي واضح لها ، لذا فقد أخذت الدولة مفاهيم مختلفة عبر العصور التي مرت بها ، إلا أنه قد أضحى هناك شبه اتفاق حول مفهوم الدولة في العصر الحديث انطلاقا من العناصر الأساسية التي تقوم عليها ، لذلك نجد الكثير من الشراح يكتفون بذكر العناصر الأساسية المميزة للدولة التي لا تقوم إلا بوجودها و لا يخلو منها أي تعريف حديث للدولة وهذه العوامل هي:

- **الشعب**
- **الإقليم**
- **السلطة السياسية**
- **السيادة**[1]

و عليه يمكن تحديد مفهوم الدولة إستنادًا إلى التعريف الذى أدرجه العالم الألماني بلون تشلي بأنها"**الشعب المنظم سياسيا في إقليم محدد**".

أما الأستاذ قارنر فيعرفها بأنها:"**جماعة من الأشخاص أكثر أو أقل عددا يحتلون باستمرار جزءا محددا من الأرض مستقلين أو قريبين من ذلك عن الرقابة الخارجية و يتمتعون بحكومة منظمة يعطيها السكان طاعتهم**[2]".

و تعتبر الدولة فاعل أساسي وطرف رئيسي في تجسيد الحكم الراشد،وذلك من خلال الهيئة المشرفة على تحديد و صياغة السياسات العامة في البلاد عن طريق وضعها نظام تشريع القوانين و تحديد كيفيات تطبيقها حيث يصبح بامتلاكها لهذه الوسيلة الشرعية ، وضع أطر تنظيمية تسمح بالمشاركة الشعبية المفتوحة واحترام حقوق الإنسان ، ضمان حرية الإعلام ، احترام معايير العمل ، حماية المرأة وإنصافها ، تحديد مقاييس عقلانية في مجال التعلم والعمل والتدريب المهني ، الإسكان والبيئة ، توزيع الموارد بعدالة...، و بهذا تعد الدولة ومؤسساتها وحدها القادرة على تحقيق التوازنات الكبرى في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع.

---

[1] أحمد غزال برقوق ، "**أثر العولمة علي الدولة القومية**" . **رسالة ماجستير** . (جامعة بن يوسف ين خده ، كلية العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، الجزائر ، 2007-2008) . ص 36

[2] نفس المرجع . ص37

وعلى السلطات المحلية كذلك أن تعمل على إشراك المواطنين وذلك عبر اللجان الرسمية وعبر اللقاءات الدورية وعبر تأثير الجمهور المعني بمشاريع التنمية في لجان متابعة وإشراف ومراقبة لهذه المشاريع.[1]

ويكون كل ذلك في إطار الدولة التي تتواجد فيها الانتخابات والديمقراطية وتقوم الحكومة المنتخبة بوظائف الدولة بحيث تركز على إطار التفاعل الاجتماعي الذي يحدد المواطنة وتملك سلطة المراقبة وممارسة القوة ولديها مسؤولية الخدمة العامة كما تعمل على خلق بيئة مساعدة ، توجه الحكومة العديد من التحديات ولي هذا وجب على الحكم الراشد أن يهتم باهتمامات الأفراد الأكثر فقرا . من أجل الحكومة من أجل تحقيق فاعلية الحكم الراشد تقوم الحكومة بمجموع من الوظائف الرئيسة وهي:

- تعزيز الاستقرار والمساواة في السوق
- الاهتمام بتقديم السلع
- تزويد الخدمات العامة بفعالية ومسؤولية

ثانيا: المجتمع المدني:

لقد برز مفهوم المجتمع المدني في سياق البحث عن صيغة للانتقال السلمي إلى الديمقراطية وتحقيق نسق الحكم الصالح في الدول الشمولية والتسلطية، وعني هذا المفهوم بانتزاع فضاء للنمو التلقائي للروابط التحتية للمجتمع وتحقيق حد أدنى من الاستقلالية لهذه الروابط بعيدا عن سطوة الدولة، و إيجاد بنى و هياكل يمكنها الدفاع عن الفرد والجماعات الصغيرة ضد تسلطها ، وتمكين المجتمع من صياغة الدولة بما يعزز الحرية والتطور للمجتمع ككل[2].

في هذا السياق يعرف المجتمع المدني بأنه " **مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة ..أي بين مؤسسات القرابة (الآسرة والقبيلة والعشيرة) ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختبار في عضويتها هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقيق مصالح أعضائها كالجمعيات الأهلية والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية ، كما تنشأ لتقديم مساعدات أو خدمات اجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة**

[1] سفيان فوكه ، " **الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية**" . كلية العلوم القانونية والإدارية مداخلة . العلوم السياسية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف ، (د ، ت ، ن) ، ص 8

[2] خيرة بن عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 10

إنسانية متنوعة ، وهي تلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف[1]"

تمثل مؤسسات المجتمع أحد أهم أركان الحكم الراشد ، بحيث إذا ما تم تفعليها يمكن لها أن تسهم في التسريع من عجلة التنمية ، لاسيما إذا كانت مؤسسات المجتمع المدني متحررة من تسلط الدولة وهيمنتها حيث يكون لها دور في المساءلة و المحاسبة . ويفتَّرض أن تكون مؤسسات المجتمع المدني فاعلة في تجسيد مصالح أغلب فئات المجتمع[2].

كما يستطيع المجتمع المدني أن يساهم مساهمة فعالة في تجسيد الحكم الراشد ، باعتباره يتكون من مؤسسات غير حكومية ، كالنقابات المهنية و الجمعيات ذات الطابع الثقافي و الأحزاب السياسية غير الممثلة في مؤسسات الدولة و الجمعيات الخيرية و غيرها ، و يمكن أن يساهم المجتمع المدني في توجيه الرأي العام خلق الوعي الاجتماعي بضرورة حماية الطبقات الهشة من المجتمع و الدفاع عن الفئات المحرومة والمهمشة و إدماج الشباب في مسارات التنمية و تنظيم المهن المختلفة ، بالإضافة إلى ذلك يستطيع المجتمع المدني أن يكون مراقبا لأداء و عمل الأجهزة الرسمية عند تخطيط و وضع السياسة العامة للبلاد و الذي يتطلب اعتماد مبدأ الشفافية في كل مجالات تدخلها ، و هكذا يمكن أن تتحول هذه المنظمات المدنية إلى منظمات تنموية تساهم في تطوير المجتمع و ترقيته[3]

ثالثا: القطاع الخاص:

يشمل القطاع الخاص مجموع المؤسسات الصغيرة و الكبيرة ، التي تخلق مناصب الشغل و توفر المداخيل ، نظرا للنمو المتزايد لحجم القطاع الخاص في الدولة التي يشترط فيها تطبيق الحكم الراشد ، و قد أصبح القطاع الخاص كميكانيزم أو أداة فاعلة في تجسيد هذا النمط من الحكم ، ذلك من ناحية أنه يلعب دورا معتبرا كشريك للإدارة العامة(الدولة) وهذا حسب ما يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على كاهله ، و التي تخصه الدولة بها ، فبإمكانه أن يوفر الخبرة والمال والمعرفة اللازمة في عمليات تنموية بالشراكة مع أجهزة الدولة الرسمية أو منظمات المجتمع المدني في مجالات متعددة.

---

[1] زبير عياش ، "**الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية**" **ملتقى** (ألقيت بالملتقى العالمي حول : آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة ، ورقلة ، 25-26-نوفمبر-2013) . ص 5

[2] نفس المرجع . ص 6

[3] غربي محمد ، "**الديمقراطية والحكم الراشد رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية** " . **مجلة دفاتر السياسة والقانون** ، العدد خاص ، أفريل 2011 ، ص 375

ويستطيع القطاع الخاص أن يؤمن الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرته على نشر المعلومات و إصدار الإحصاءات الدورية و تسهيل الحصول على المعلومات .

ويحتاج القطاع الخاص إلى موارد بشرية وقدرات إدارية عالية النوعية، ويجب أن يتحمل القطاع المسؤولية عن تعليم وتدريب القوى العاملة وتمكين العمال من الاستفادة من الإمكانات التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات[1]

و بالتالي فإن تعزيز الحكم الرشد داخل الدولة يؤدي إلى تحقيق أداء اقتصادي فاعل ، حيث أنه إذا كان مستوى الأداء الاقتصادي ضعيفا اشتد الاستياء الشعبي وتصاعد إلى دراجة أنه يمكن أن يشكل تهديدا ليس للاستقرار السياسي فحسب وإنما للمسار التنموي برمته.

لقد أصبح من الضروري أن يلعب القطاع الخاص دورا هاما في تكريس الحكم الراشد في الدول التي تحتاج إلى إصلاح في منظومتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، حتى أن القطاع الخاص أعتبر شريكا أساسيا للدولة في ذلك ، حيث أن هذا القطاع يستطيع توفير المال و الخبرة و المعرفة لتجسيد عمليات التنمية ، إلى جانب أجهزة الدولة الرسمية و منظمات المجتمع المدني في مجالات مختلفة كالتعليم والصحة ، كما يمكن للمواطنين المساهمة في بناء الحكم الراشد عند بلوغهم لدرجات راقية من الوعي السياسي و الحضاري اللازم لإقامته. [2]

[1] سفيان فوكه ، مرجع سابق . ص 9

[2] غربي محمد ، مرجع سابق . ص 375

و هنا يمكن أن نلخص أهم الأفكار التي تحتويها آليات الحكم الراشد من خلال جدول رقم 2 و الذي : يتضمن آليات الحكم الراشد

الحكومة	القطاع الخاص	المجتمع المدني
تهيئة البيئة السياسية والقانونية المساعدة وتمكين الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفا من المشاركة في عملية صنع القرار وتلبية احتياجاتهم وانشغالاتهم وتحسين أوضاعهم ، بالإضافة إلى سرعة الاستجابة /فعالية الأداء /جودة الخدمات /ومواكبة التحولات الجديدة في أساليب الإدارة (إعادة تعريف الدولة المنطقية المنمذجة المنتجة للفعالية المحققة للكفاية).	خلق فرص العمل وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع وجلب الاستثمارات وتطوير الأداء الاقتصادي من خلال إدامة التنافسية في الأسواق بالإضافة إلى نقل المعرفة ، وتعميم التكنولوجيا ، وتنمية المعلومات والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والأمن الإنساني (الأمن من الخوف/الأمن من الحاجة) مع المحافظة على البيئة والموارد.	التهيئة للتفاعل السياسي والاجتماعي بتشجيع المواطنين للمشاركة بفعالية في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتأثير في السياسة العامة من خلال التعبئة و التأطير وتعميق المساءلة والشفافية ومساعدة الحكومة في النشاطات الاجتماعية التطوعية وتحقيق رضا المواطنين وتجسيد قيم العدالة و المساواة و المساهمة في التنشئة السياسية للمجتمع ترسيخ قيم المواطنة.

المصدر : من إعداد الطالبة

المطلب الثالث : مؤشرات الحكم الرشد

سنحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على أهم المؤشراة الحكم الراشد التي جاء بها البرنامج الإنمائي لأمم المتحدة في جانفي 1997 و ذلك على الاعتبار أن هناك الكثير من المنظمات الدولية التى تحاول و ضع مؤشرات لحكم الراشد مما أدى إلى تعدد هذه المؤشرات و صعوبة تحديد مؤشرات دقيقة في عملية تحليل و دراسة وجود من عدم الوجود الحكم الراشد دخل أي دولة ومن بين هذه المنظمات و البرامج التي تناولت مؤشرات الحكم الراشد هناك تقرير البرنامج الانمائي للأمم المتحدة الذي صدر في 1997 و الذي طرح في مقالة تحت عنوان الحكم الراشد و التنمية المستدامة و الذي عمل على وضع مؤشرات دقيقة و مضبوط لدراسة الحكم الراشد في أي دولة والتي ركزت على أهم العناصر التي يمكن من خلالها تفعيل الحكم الراشد وهي :

- ✓ **الشفافية *Transparence:***

من أهم خصائص الحكم الراشد وهي إتاحة كل المعلومات بحيث تصبح متوفرة لكافة المؤسسات والأطراف المعنية ، و أن تكون هذه المعلومات المتاحة بصورة مباشرة و أن تكون كافية و شاملة من أن أجل سهولة المراقبة و المتابعة الدقيقة من قبل منظمات الغير حكومية وفي الوقت نفسه يمكن الاعتماد عليها في المشاركة في اتخاذ القرارات. الشفافية تعتمد بدرجة كبيرة على الإعلام ، كما أنها تطرح فكرة جوهرية وهي علاقة النظام بالمواطنين ومدى قدرة النظام السياسي على إعطاء المعلومات الصحيحة للمواطنين و مدى تفعيل المواطن لهذه المعلومات.

بالإضافة أنها تعني فسح المجال أمام المواطنين للتعرف على المعلومات الضرورية التي تهم شؤون حياتهم مثل : حق المواطن في الإعلام ومشاركة المواطنين ومساهمتهم في رقابة المجالس الشعبية و الوطنية والمحلية و في الإطلاع على محاضر الجلسات التي تعقد دوريا في مجالسهم ، والهدف من وراء ذلك هو العمل على مشاركة المواطنين في إبداء الآراء على المهام[1].

[1] محمد خليفة ، "**إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر**" **، ملتقى** (ألقيت في الملتقى ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، جامعة جيجل ، تاريخ الملتقى) . ص 3.

كما أن القرارات المتخذة في إطار الشفافية و تنفيذها يتم بطريقة شفافة ومعلومة ، من أجل ضمان سهولة الوصول إلى المعلومات بطريقة مباشرة و مجانية و تكون في متناول المعنيين بالقرار وتنفيذه ، مع ضمان نشر المعلومات الكافية في وسائل الإعلام بطريقة واضحة وسهلة الفهم في متناول جميع الفئات في المجتمع[1].

و نظرا لأهمية مبدأ الشفافية ، فقد تم إنشاء ما يسمى بالمنظمة العالمية للشفافية سنة 1993 لتكون المؤسسة المعنية دوليا و المتخصصة في قضايا الفساد و المساءلة ، و هي تمثل الجهاز الدولي الأكثر نشاطا في هذا المجال ، و للمنظمة شبكات متعددة في العديد من الدول العالم تهتم بدعم و رصد و تحليل الجهود المبذولة من طرف الدول في دعم برامج بناء الشفافية ومكافحة الفساد.[2]

بناءا على ما سبق ، فإن الشفافية تعني التدفق الحر للمعلومات إلى الجميع وعلى كل المستويات ، كما تضمن انفتاح المؤسسات على المجتمع من أجل معرفة نشاطاتها فهي تستخدم من طرف الجهات المهتمة بمكافحة الفساد في العالم ، فهي تشير إلى تقسيم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة دون غموض.

وهي تلعب دور مهما في الأنظمة السياسية التي يعاني من مشاكل الفساد الإداري ، حيث تسمح لها بالكشف عن المبادئ والأخطاء التي وقعت بها ، وبالتالي القدرة علي معالجتها بسرعة.

- ✓ **المساءلة *Accountability*:**

تتطلب المحاسبة أو المساءلة القدرة على محاسبة المسئولين عن إداراتهم للموارد العامة وعن المهام الموكلة إليهم وعن النتائج المتوصل إليها ضمن مسارهم الوظيفي وعن المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقهم ، والهدف من المساءلة هو محاسبة المسئولين عن الأموال العمومية زيادة على حماية الأموال العمومية من العبث الذي قد يطال هذه الأموال ، وبالتالي الحد من الانتهاكات التي قد تحدث من حين لآخر لبعض المسئولين نتيجة تصرفهم بطرق غير شرعية وهذا مصداقا لمقولة : من أين لك هذا؟.[3]

بالتالي فإن المحاسبة ترتبط بالمساءلة (***Accountability***) ويجب أن يكون جميع الحكام الدول أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني خاضعين لمبدأ المساءلة والمحاسبة أمام الرأى العام دون استثناء و تعد آلية المحاسبة أو المساءلة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة.

---

[1] خلاف وليد ، مرجع سابق . ص 28

[2] ليلى لعجال ، " **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**", . **رسالة ماجستير** . (جامعة قسنطينة – منتوري : كلية الحقوق,قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص الديمقراطية والرشاد –,2010/2009) . ص 44

[3] محمد خليفة ، مرجع سابق . ص 3

و تعرف المساءلة أو المحاسبة وفق برنامج الإنمائي لأمم المتحدة على أنها: " **الأزمة لأصحاب المصلحة العامة حول كيفية استخدام صلاحياتهم والقيام بواجباتهم والأخذ بالانتقادات الموجه إليهم**".[1]

ويعتبر الكثيرين المساءلة مطلب رئيسي و التزاما بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني

و تنقسم المساءلة إلى:

- **المساءلة التشريعية** : وتعتبر من أهم أشكال المساءلة في النظام الديمقراطي لأن البرلمان يلعب دوراً مهمًا في سن القوانين والسياسات الحكومية و الرقابة عليها ، و نظرا لأهمية المساءلة التشريعية لجأت البرلمانات في الدول المتقدمة لإحداث تقنية جديدة وهي الإدارة الالكترونية ، لتمكين المواطن العادي من متابعة ما يجري و من محاسبة أعضاء البرلمان و كأنه أحد أعضائه ويتعد الأمر إلى درجة مشاركته في جلسات توجيه الأسئلة والإدلاء برأيه عن طريق البريد الالكتروني[2].
- **المساءلة التنفيذية** : يقصد بها مسؤولية الجهاز التنفيذي الحكومي على محاسبة نفسه بواسطة سبل إدارية و وسائل تضبط العمل الإداري ، من خلال استخدام التدابير الوقائية و برامج التوعية و فتح قنوات الاتصال مع الجمهور ويشترط أن يكون أسلوب المساءلة في داخل الجهاز الإداري أكثر دقة وأكثر حزمًا لضمان الأداء الحسن لهذا الجهاز وكذلك القدرة على كشف الأخطاء ، و هذا يعني أن يكون الجهاز التنفيذي خاضع لمحاسبة عبر آليات الإدارة المتفق عليها الموجودة في تلك الدول.
- **المساءلة القضائية** : و تشكل الركن الأساسي من أركان ضبط عمل الجهاز الحكومي حيث يلعب دورًا بارزًا في أسلوب الحكم الراشد عن طريق مراقبة سير عمل جهاز التنفيذي و التشريعي و توجيه عمل الموطنين ، بالإضافة إلى أنها تتميز بالاستقلالية عن السلطتين التنفيذية والتشريعية لما لها من قدرة على تنفيذ إحكامها . ولهذا توصف بأنها أساس النهوض لتقدم الدولة وتدعيم الحكم الراشد[3].

---

[1] ليلى لعجال ، مرجع سابق . ص 44

[2] نفس المرجع ، ص 45

[3] نفس المرجع , نفس الصفحة

✓ **حكم القانون *Rule of law*:**

و يعني سيادة القانون كأداة لتوجيه سلوك الأفراد نحو الحياة السياسية بهدف منع تعارض مهام المسئولين فيما بينهم و بين المواطنين من جهة أخرى و وضوح القوانين وانسجامها في التطبيق و أكثر من ذلك فهو يعني استقلال الهيئة القضائية عن الهيئتين التنفيذية والتشريعية ، و من جراء ذلك عند تحقيق هذه الآلية تؤمن هذه القواعد وبالتالي يرتقي درجة المواطنة إلى مفهوم المساواة بين لمواطنين.[1]

بمعنى أن الجميع يخضعون إلى القانون ولا شيئ يعلو القانون و يجب أن تطبق أحكام القانون بصورة عادلة بدون أي تمييز بين أفراد المجتمع و أن تتوافق هذه القوانين مع حقوق الإنسان و تكون ضمان له من حيث حرية الإنسان الطبيعية. و تعتبر سيادة القانون أحد الخصائص الأساسية في الحاكمية و الحكم الراشد حيث يتعين أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة و أن تصنف دون تحيز و ينطبق ذلك بوجه الخصوص على القوانين التي تنظم العلاقات بين الإدارة والأفراد وباقي الشركاء للمؤسسة.

و وجود أطر قانونية واضحة وعادلة وحماية كاملة لحقوق الإنسان ، يقتضي نظاما (سلطة قضائية) مستقلة و قوة تنفيذية غير فاسدة ، تطبق القانون على الجميع دون تمييز و هذا يعتبر عاملاً جيدًا و ضروري لعملية الديمقراطية والحكم الجيد و حماية الحقوق الإنسان و بالتالي التفعيل الجيد للحكم الراشد ، و لتحقيق هذا المطلب يجب أن تتوفر الشروط التالية:

- يجب على الحكومة كطرف أساسي من أطراف الحكم الراشد أن تمارسه سلطتها بموجب القانون و ذلك بوجود نظام قضائي مستقل.
- دسترة الحقوق : بمعنى أنها على النظام السياسي المتمثل في الحكومة و مؤسساتها دسترة الحقوق كاملة لضمانها وحمايتها ضمن دساتير الدولة.
- المساواة بين جميع الموطنين أمام القانون مهما كان مركزهم الاجتماعي[2].

و تعد هذه العوامل هي التي تشكل هذا العنصر و يعتبر حكم القانون الطريقة الصحيحة والفعالة في تحقيق الحكم الراشد ودولة القانون .

[1] محمد خليفة ، مرجع سابق ، ص 3

[2] ليلى لعجال ، مرجع سابق . ص 47

✓ **المشاركة *Participation*:**

وتعني حق الرجل والمرأة معا في إبداء الرأي في المجالس المنتخبة محليا ووطنيا ، ويتطلب عنصر المشاركة توفر حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب والحريات العامة والانتخاب ، والهدف من كل هذا هو السماح للمواطنين بالتعبير عن أرائهم و اهتماماتهم لترسيخ الشرعية ، بمعنى أنه لجميع أفراد المجتمع الحق في المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات. بمعنى أخر أن الدولة تعطي للفرد حق المشاركة في صياغة السياسة العامة والقوانين واللوائح والأنظمة واستشارة في الحياة العامة و إعطاءه الحق في الاعتراض و الموافقة من خلال إجراء استفتاء على القوانين و القضايا التي تصدر من طرف الدولة. و مشاركة المواطنين في صنع القرار سواء كأفراد أو من خلال مؤسسات المجتمع المدني التي ينضوون في إطارها ، ويعني بالمشاركة قدرة غير الموجودين في مركز صنع القرار على التأثير في القرارات و السياسات التي تؤثر في حياتهم[1]

ترتبط المشاركة بدرجة كبيرة مع مبدأ الشفافية فمعرفة المعلومات وحدها لا تكفي بالغرض بل لابد من وجود آليات يستطيع المجتمع من خلالها اتخاذ القرارات وتأثير في صنع السياسة العامة وتحمل المسؤولية وبالتالي فإن المشاركة تعني :" أن يكون للمواطنين دور فعال في إدارة شؤونهم " . و عموما يقتضي أن تتاح الفرص لجميع أفراد المجتمع الفرصة الكافية و المتساوية لعرض قضاياهم و التعبير عن مصالحهم. و هنا يمكن اعتبار المشاركة من أبرز آليات نجاح الحكم الراشد وذلك بسب وجود مجتمع منفتح على الدولة وهذه الأخيرة تكون بدورها مفتوح على المجتمع بجميع فئاته.

✓ **الاستجابة *Responsivités*:**

بمعنى أن يستجيب حكام الدولة (المؤسسة) لجميع مطالب و حاجيات الجميع من لهم مصلحة في تلك المؤسسة بمعنى أخر تعني قدرة النظام و المؤسسات و الآليات على خدمة المجتمع و تلبية حاجياتهم دون استثناء بانتهاج مبدأ التوافق الذي يرمز إلى القدرة على التوسط والتحكم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول مصلحة الجميع و إن أمكن حول المصلحة العامة و السياسة العامة.[2]

المؤسسات والعمليات موجهة لخدمة الجميع ، المعنية بالصالح العام في مدة زمنية معقولة ، جودة الخدمات و وجود إطار زمني ملائم يتم خلاله تقديم المؤسسة لخدماتها ، و قيامها بعملياتها و هذا يعني بالضرورة وجود تحسس كردة فعل المجتمع اتجاه القرارات والعمليات بالتالي فعلى الأجهزة المحلية أن تسعى إلى خدمة

[1] يوسف زادم ، مرجع سابق . ص 28

[2] ليلى لعجال ، مرجع سابق . ص 49

جميع الإطراف المعنية و الاستجابة لمطالبهم وخاصة الفقراء و المهمشين وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي توفر الثقة بين الأجهزة المحلية والموطنين المحليين.[1]

✓ **الرؤية الإستراتيجية *Consensus oriented*:**

وهي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى تحسين شؤون الناس و تنمية المجتمع و القدرات البشرية ، بحيث يتحلى القادة و المسيرون برؤية طويلة المدى فيما يخص الحكم الراشد للمؤسسة والتنمية المستدامة للموارد البشرية. [2]

و تعدد الفعاليات المجتمعية تعني تعدد وجهات النظر في المجتمع الحكم الرشيد يتطلب الوساطة والتوفيق بين المصالح المختلفة في المجتمع لبناء قاعدة التوافق في الآراء بما يحقق الخير العام للمجتمع ككل .

كما يتطلب رؤية إستراتيجية واضحة وطويلة الأمد تتميز ببعد النظر وسعة الأفق في تحقيق مستلزمات التنمية الإنسانية المستدامة ، مع مراعاة وفهم المعطيات التاريخية والثقافية والاجتماعية المميزة لمجتمع أو جماعة معينة[3].

إذا فالرؤية الإستراتيجية وحسب مفهوم الحكم الراشد تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين المؤسسات الدولة والقطاع الخاص ، ومن خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وإفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية ، وحتى يتم تحقيق النتائج الايجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحاكمية الرشيدة ، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية و الخارجية و دراسة المخاطر ومحاولة وضع حلول لمشاكل التي تعاني منها الدول و مؤسساتها .

---

[1] بومدين طاشمة ، "**الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر** " ، **مجلة التواصل** ، عدد : 26 . جوان 2010. ص 32

[2] زبير عياش ، مرجع سابق ،.ص 6

[3] خلاف وليد ، مرجع سايق , ص 28

و يمكن تخليص جميع مؤشرات الحكم الراشد في شكل التالي :

الشكل رقم 3:مخطط يوضح مؤشرات الحكم الراشد

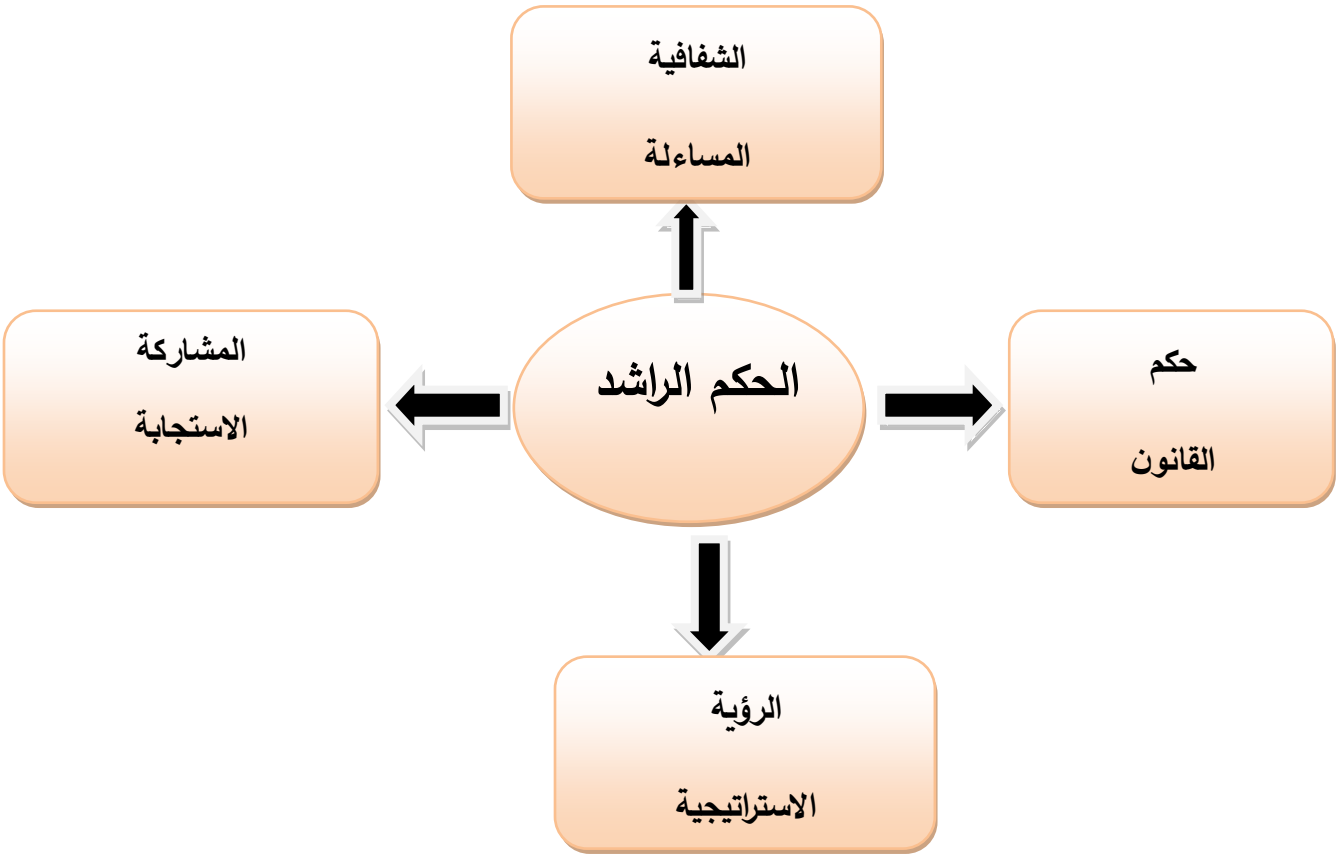

المصدر : من إعداد الطالبة

المبحث الثاني: الإطار التعريفي الاتحاد الأوربي

من خلال هذا المبحث سنتكلم عن الاتحاد الأوربي وهو المتغير الثاني في دراستنا ، و ذلك راجع للدور الكبير الذي يلعب في السياسة الداخلية والخارجية لدول أوربا و العالم العربي ، لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى تعريف الاتحاد الأوربي كتكامل اقتصادي قوي ، بالإضافة إلى نشأته و المؤسسات الفاعلة فيه.

المطلب الأول: تعريف الاتحاد الأوربي

تعتبر تجربة التكامل و الاندماج الأوروبي أكبر تغيير تم في الجغرافيا السياسية لأوروبا في العصر الحديث ، و يعد من بين أهم التجارب الاندماجية في العالم ، حيث تعتبر تجربة رائدة وفقا للعديد من المعايير بسبب النجاح الكبير الذي حققه في العديد من المجالات ، و بشكل خاص على الصعيد الاقتصادي. و ترتبط دول الاتحاد بعلاقات دينية و ثقافية و اقتصادية و تاريخية و سياسية خاصة و مميزة و هذا ما أهلها لتشكل تكتل إقليمي مشترك و منظومة أوروبية موحدة تنافس التكتلات الدولية الأخرى .

كما أن تجربة الاتحاد الأوروبي ، من الممكن الاحتذاء بها في أماكن أخرى في العالم ، لم تعش شعوبها ويلات الحروب التي خاضتها الشعوب الأوروبية في القرن العشرين .و مع ذلك وجدت دول الاتحاد أنه من أجل مصالحها و حاضرها و مستقبلها ، عليها أن تترك خلافاتها التاريخية و حروبها الدموية خلفها[1].

و الاتحاد الأوربي هو منظمة دولية أوروبية تضم 27 دولة و أخرهم كانت كرواتيا التي انضمت في (2013/7/1) و انسحاب بريطانيا في جوان 2016 ، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم **معاهدة ماستريخت** الموقعة عام (1992)، و لكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي.

من أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل جزء من صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية. لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدا لذا ، لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فيدرالي حيث إنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم . و للاتحاد الأوروبي نشاطات عديدة ، أهمها كونه سوق موحدة ذو عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه (18) دولة بشكل متتابع منذ 1999/2/1 من أصل 28 دولة من الأعضاء ، كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة[2].

---

[1] أحمد سعيد نوفل ، **الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة الواقع والتحديات** , قسم العلوم السياسية ,جامعة اليرموك , الأردن , ص 1

[2] نفس المرجع . ص 6

إذا فالاتحاد الأوروبي هو المنظمة الإقليمية الأوروبية التي تتخذ من بروكسل مقرًا لها، ويضم في عضويته 27 دولة أوروبية ، يعيش فيها (501,260,000) مليون نسمة حسب الإحصائيات المنشورة في سنة 2010 ، ويمتد الاتحاد الأوروبي على مساحة (3975000) ووضع شروط العضوية في عام 1993 عرفت بشروط **كوبنهاغن** وتتحدد في الشروط السياسية التي تفرض على الدولة المرشحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية وعلى دولة القانون وأن تحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات . والشروط الاقتصادية التي تلزم وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على اقتصاد السوق وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الإتحاد .والشروط التشريعية التي توجب على الدولة المرشحة للعضوية أن تقوم بتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها مع تأسيس الإتحاد. [1]

كما يعتبر الاتحاد الأوروبي منظمة اقتصادية تعمل على تطوير اقتصاد الدول أوروبا ، كانت انطلاقة التجربة التكاملية الأوروبية بخطوات جد متواضعة من خلال التوقيع على اتفاقية الفحم والصلب في باريس 1951 و التي ضمت في عضويتها **ست** دول هي : **فرنسا ، ألمانيا ، ايطاليا ، بلجيكا ، هولندا و لوكسمبورغ** ، في إطار ما سمي بالجماعة الاقتصادية للفحم والصلب ، لتؤسس نفس الدول سنة 1957 السوق الأوروبية المشتركة ، انضم إلى هذا البناء الجديد في سنة 1972 ثلاث دول أوروبية جديدة وهي : **بريطانيا ، أيرلندا ، الدا نمارك** ، تلتها **اليونان** في سنة 1981، ثم **أسبانيا والبرتغال** في جانفي سنة 1986، في الأخير جاء دور **السويد والنمسا وفنلندا** لينضموا في سنة1993 بعدما تحولت تسمية التجربة الأوروبية من جماعة إلى الاتحاد ، ، وقد مثلت سنة 2004 منعطفا جديدا في تاريخ الاتحاد الأوروبي حين ارتفع عدد الدول الأعضاء إلى خمس وعشرين دولة بانضمام كل من **استونيا ، لاتفيا ، ليتوانيا ، بولندا وجمهورية التشيك ، سلوفاكيا ، سلوفينيا ، المجر ، مالطة ، قبرص** . وفي سنة **2007** انضمت كل من **رومانيا وبلغاريا** ليصبح عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي 27 دولة.

[1] نفس المرجع . ص 6

الخريطة التالية تمثل دول الاتحاد الأوروبي:

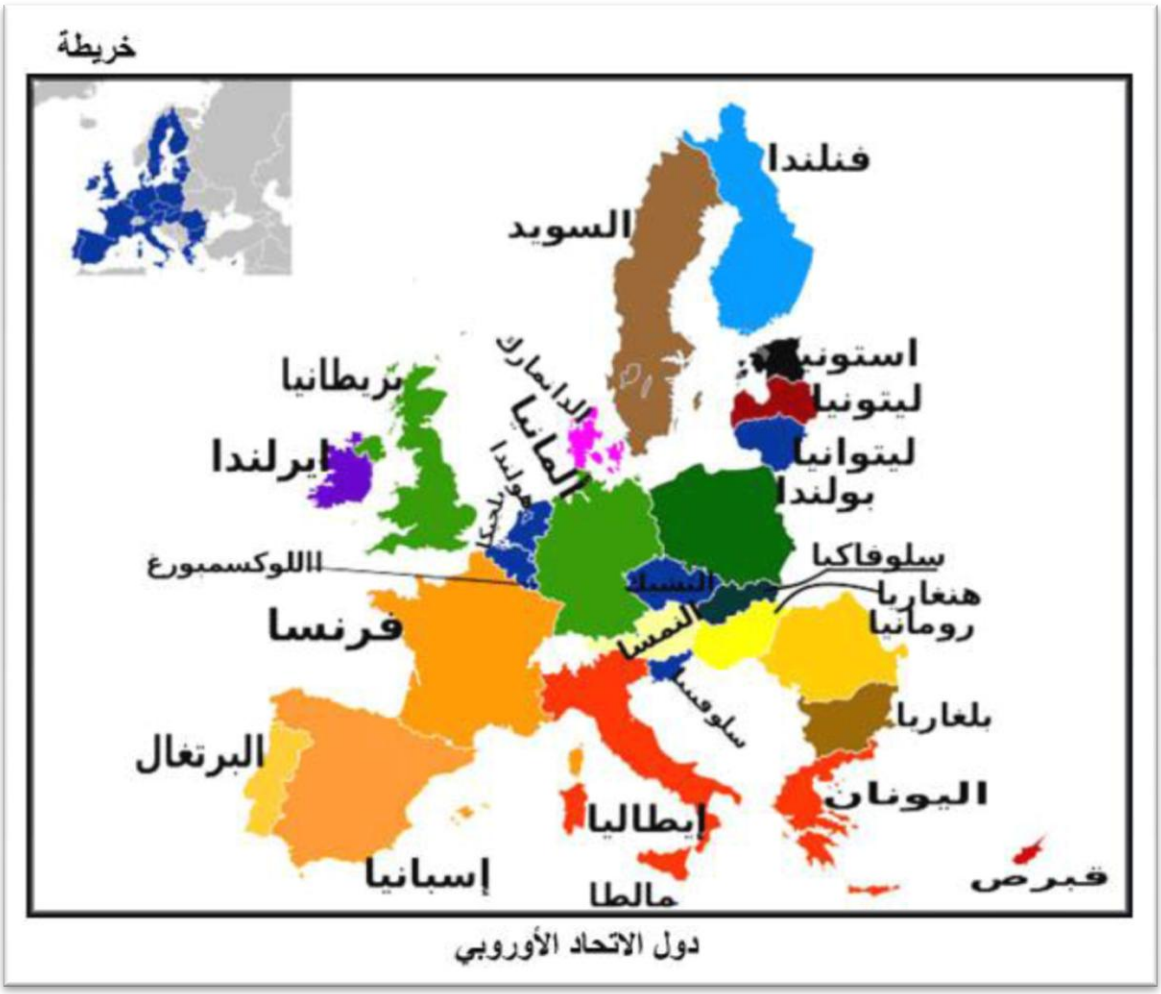

دول الاتحاد الأوروبي

مصدر : متحصل عليها من موقع الإتحاد الأوروبي

لقد أصبح الاتحاد الأوروبي حقيقة واقعه بل أن هذا الاتحاد يمثل نموذجا متقدما لتكامل متعدد القطاعات والأغراض ، حيث تمتد صلاحياته للاقتصاد والصناعة والسياسية وحقوق الإنسان والسياسية الخارجية.

وترجع الجذور الفكرية لنشأة الاتحاد الأوروبي إلى الحرب العالمية الثانية فقبلها لم تكن هذه الوحدة سوى مجرد أماني لا تعكس أية جهود أو حركات سياسية منظمة ثم جاءت الحرب وما اقترن بها من دمار وخراب اقتصادي وخسائر بشرية هائلة ، ,وكان ظهور رأى عام أوروبي مضاد للحركات القومية المتطرفة التي عرضت أوروبا لويلات الحرب مرتين خلال جيل واحد ومن بين أول ردود الفعل لنتائج الحرب ، كان البديل المطروح أن تفادي تكرار كارثة الحرب مرة أخرى لن يصبح ممكنا إلا إذا أمكن لشعوب أوروبا أن تقيم بينها كيانا أوروبيا فدراليا علي أساس ديمقراطي[1].

[1] عبد الرؤوف هاشم بسيوني ، **المفوضية الأوروبية الحكومة المركزية الأوروبي** . الإسكندرية : درا الفكر الجامعي ، 2007 . ص 16

وكانت النواة الأول لتشكيل الاتحاد الأوروبي هي:

✓ **نشأة المجموعة لفحكم والصلب الأوروبية*(ECSC):***

لقد كان الفحم من أهم مصادر الطاقة في خمسينات القرن الماضي ، إذ وفر حوالي 65/ من مصادر الطاقة للدول الست التي أسست المجموعة ، فاعتمدت عليه أوروبا في تعميرها وقد انتهت المفاوضات حول خطة شومان إلى التوقيع (18-4-1971) على معاهدة باريس بإقامة جماعة أوروبية للفحم والصلب ، ثم توالت تصديقات الدول الست الداخلية عليها لتقوم الجماعة في 23-6-1952 نتيجة لفشل الدول الأوروبية في إقناع بريطانيا بالمشاركة في الوحدة,فقد أخذت فرنسا زمام المبادرة في الدعوة إلي مشروع جديد للتعاون الاقتصادي الأوروبي بهدف سياسي مباشر فحواه محاولة تجنب مخاطرة الصراع بين كل من فرنسا وألمانيا وذلك بربط العنصرين الأساسيين (إنتاج الفحم وصناعة الصلب) في اقتصاد كلا الدولتين.

ويعود الفضل في تقديم اقتراح خلق الجماعة الأوروبية للفحم والصلب إلى وزير الخارجية الفرنسية "روبير شومان" الذي كان متحمسا كثيرًا لسياسية الوحدة. وقبل هذا الاقتراح بحماس مستشار الجمهورية الفدرالية الألمانية "كونراد أدناور" وقد دعا كل من فرنسا وألمانيا الدول الأوروبية للانضمام إلى هذه الجماعة. فلقيت هذه الدعوة القبول من بلجيكا وايطاليا ولوكسمبورغ وهولندا ، فتم في 18 - أفريل-1951 التوقيع على معاهدة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ، من هذه الدول الست[1].

لقد كان الهدف من هذه الجماعة هو:

1 -إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وجميع الحواجز الجمركية بالنسبة لتصدير استيراد السلع وكل الإجراءات الأخرى التي لها التأثير نفسه.

2 -إنشاء تعرفة جمركية مشتركة ، وسياسية تجارية مشتركة تجاه الأطرف الأخرى.

3 -إزالة العقبات في مواجهة حرية حركة الأفراد والخدمات ، ورأس المال بين الدول الأعضاء.

4 -إقامة سياسية زراعية مشتركة.

5 -تبني سياسية مشتركة في مجال المواصلات.

6 -إنشاء نظام يعمل علي توحيد أوربا[2]

[1] مخلد عبيد المبيضين ، **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة** . عمان : الأكاديميون للنشر والتوزيع ، 2012 . ص 94

[2] صدام مرير الجميلي ، **الاتحاد الاوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد** ، بيروت : دار المنهل اللبناني ، 2009 . ص 48

وقد تم إيجاد أربعة أجهزة لجماعة الفحم والصلب الأوروبية و هي :

السلطة العليا : تتألف من تسعة أعضاء مستقلين و معينين من طرف الحكومات الدول الأعضاء الستة (لكل من فرنسا وألمانيا و إيطاليا عضوان ، و عضوا واحد لكل من بلجيكا و لوكسمبورج و هولندا). وهذه السلطة العليا تعتبر المؤسسة التنفيذية الوحيدة التي لها حق اتخاذ القرار ، و هي مسئولة عن تنفيذ أهداف المعاهدة و لها الحق في إصدار قرارات ملزمة بأغلبية أعضائها. أما الجهاز الثاني فهو **المجلس النيابي** الذي يتكون من وفود تختارها البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء ، و يمارس سلطات إشرافية أساسية. والجهاز الثالث هو **المجلس التمثيلي** الذي يتكون من ممثل واحد عن كل حكومة من حكومات الدول الأعضاء ، له دور استشاري . علما بأن له بعض سلطات اتخاذ القرار ، له سلطة التنسيق بين أنشطة الدول و الجهاز الأول (السلطة العليا) . أما الجهاز الرابع فهو **محكمة العدل** التي تتكون من تسعة قضاة من أجل تفسير و تطبيق وضمان تنفيذ المعاهدة. ويحدث تحديد جزئي كل 3 سنوات ، مع إجازة إعادة التعيين لمدة أخرى. و يحدد العدد بعدد الدول الأعضاء مع زيادة عضو إذا لزم ليكون العدد فرديا[1].

لقد حققت جماعة الفحم والصلب نجاحا واضحا من ناحية الاقتصادية وذلك من خلال إزالة كل الحواجز الجمركية أمام بيع الفحم والصلب بين الدول الست. أما من الناحية السياسية فقد مهدت الطريق لتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1958 ، مما كان له الأثر في المضي قدما بخطى سريعة صوب الوحدة الاوروبية .

✓ **الجماعة الاقتصادية الأوروبية و جماعية الطاقة الذرية الأوروبية**

أدى النجاح الجماعية الأوروبية للفخم والصلب إلى دفع الدول الأوروبية الستة إلى إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية و الجماعة الطاقة الذرية الأوروبية مما تولد عن ذلك مشكلتان مع جماعة الفحم و الصلب و هو ما سمي آنذاك بالجماعة الاوروبية[2] .

لقد تم انشاء الجماعتين بموجب معاهدتي روما في 25 مارس / 1957 ، وقد دخلتا حيز التنفيذ في الأول من جانفي 1958 ، بعد توقيع من قبل كل من فرنسا و ألمانيا و ايطاليا و بلجيكا و لوكسمبورغ[3] .

[1] مخلد عبيد المبيضين ، مرجع سابق ، ص 95

[2] نفس المرجع ، ص 96

[3] المرجع نفسه

وكان الهدف من إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية أو السوق المشتركة الأوروبية ايجاد سوق للتجارة الحرة داخل الدول الأعضاء في هذه الكتلة الاقتصادية الجديدة ، عن طريق التخفيف التدريجي للرسوم الجمركية على الصادرات و الواردات ، وحصص الانتاج الصناعي في هذه الدول .

ولكن و كما أثبتت التجربة العلمية فيما بعد ، فإن السوق الأوروبية المشتركة كانت أبعد من أن تكون مجرد اتجاه جمركي بين هذه الدول الأوروبية ، و إنما تعدت ذلك إلى العمل على ضمان حرية انتقال عنصر العمل و رأس المال و السلع عبر حدود هذه الدول ، ايجاد سياسة مشتركة في أمور النقل و التجارة الخارجية و الزراعة ، كلها أمور كان مقرر أن تقود في النهاية إلى اتخاذ سياسات موحدة بخصوص الشؤون التي تعتبر ذات صلة داخلية أكبر بمصالح هذه الدول.

أما الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية ، فقد أنشئت بهدف التنمية السليمة للطاقة الذرية تحت مسئولية دائمة هي جماعة الطاقة الذرية الأوروبية و تتكون من مجلس و سلطة عليا و اللجنة ، على ذلك أصبح يوجد ثلاث مجالس للجماعة الاقتصادية ، و مجلس لجماعة الطاقة الذرية و مجلس لجماعة الفحم و الصلب.

و يوجد كذلك ثلاث لجان لكل جماعة من الجماعات سالفة الذكر[1].

- ✓ **تأسيس الاتحاد الاوروبي :**

لقد انتهت عدة مؤتمرات أوروبية منذ عام 1989 بإقرار المجلس الأوروبي في اجتماع ماستريخت 1991/10/9 معاهدة للاتحاد الاوروبي تتضمن نصوص الاتحاد السياسي و إقامة اتحاد اقتصادي و نقدي في موعد لا يتجاوز 1999/1/1 . و قد تم توقيع هذه المعاهدة و التي عرفت باسم معاهدة ماستريخت في 1992/2/7 ، و نفذت اعتبارا من 1993/11/1 . و قد تضمنت التعديلات التي أدخلتها المعاهدة إعادة ترتيب أجزاء معاهدة روما ، إذا تم إدماج الجزأين الثاني و الثالث (الحريات الاساسية و السياسات المشتركة) تحت إسم سياسات الجماعة .

وتم إضافة قسم جديد أصبح هو الجزء الثاني تحت إسم(مواطنة الاتحاد) ، كذلك فقد أدخلت معاهدة ماستريخت تعديلات مماثلة على معاهدة جماعة الفحم الصلب ، كان قد إنعقد مؤتمر للمؤسسات (المجلس والبرلمان و المفوضية) للإعداد لتنفيذ المعاهدة ، مصدرا إعلانا يحدد أسلوب العمل في الاتحاد ملحق به اتفاقية تنفيذها المؤسسات مع بدء الاتحاد في 1993/11/1 و قد تضمن الإعلان اتفاقية على الأخذ بمبادئ الديمقراطية و الشفافية والتفويض.

[1] عبد الرؤوف هاشم بسيوني ، مرجع سابق . ص 21 ، 22

وبعد نشأة الجماعات الأوربية الثلاث ، فقد لحق بهن التطور ، مما أدى الى تغير تركيبتها و أهدافها ، أدت في نهاية المطاف إلى نشأة الاتحاد الاوروبي كما يلي[1]:

1. **القانون الاوروبي الموحد:**

لقد أضحت مهمة المفوضية الأوروبية أكثر سهولة و بخاصة بعد إقرار الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية إجراء تغير أكثر جذري ، بأن وقعت على القانون الأوروبي الموحد في فيفري عام 1986 ، فقد دخلت حيز التنفيذ في الأول من جويلية. 1987

نتيجة لهذا القانون فقد حدثت تعديلات خاصة بالجماعات الأوروبية الثلاث ، من أهم ما جاء به هذا القانون إقرار إمكانية و جود تعاون سياسي أوروبي و الاعتراف بالمجلس الأوروبي ، و إقرار مبدأ الأغلبية المطلقة لتكون كافية عند التصويت بدلا من مبدأ الإجماع الذي طالما عرقل عمل الجماعة الأوروبية في كثير من اللأحيان ، كذلك فقد أقر القانون قضايا الترابط و التماسك الاقتصادي و الاجتماعي ، و مسائل البيئية والتعاون بين المؤسسات المختلفة و قوانين المنافسة و انشاء المحكمة الابتدائية لتخفيف العبء عن المحكمة العدل الاوروبية . كما تم تغير إسم الجمعية الى البرلمان ومنح سلطة الاعتراض على قبول الأعضاء الجدد وأيضا فقد أقر القانون مبدأ الاجراءات الجديدة للتعاون الذي يعطي للبرلمان الاوروبي صلاحيات أوسع فيما يتعلق بالعملية التشريعية الخاصة بالجماعة ، وينص هذا المبدأ على ضرورة التشاور المباشر و الاتصال الوثيق بين كل من المفوضية الاوروبية و المجلس الوزاري من جهة والبرلمان الأوروبي[2] .

ومنذ 1985 فقد عقدت أربع مؤتمرات أسفرت عن صياغة القانون الموحد و الاتحاد الاوروبي[3] .

2. **معاهدة ماستريخت (معاهدة الإتحاد الأوروبي) :**

سميت هذه المعاهدة بمعاهدة ماستريخت نسبة إلى المدينة التي وقعت فيها ، فقد تم توقيع هذه المعاهدة في مدينة ماستريخت في هولندا في 7- فيفري- 1992 و دخلت حيز التنفيذ في الأول من نوفمبر 1993 و تعتبر هذا المعاهدة فتحا مبينا نحو توحيد أوروبا ، فقد أنشأت كيانا جديدا ، هو الإتحاد الأوروبي ونصت على تغييرات أساسية أهمها أنّ الجماعة الاقتصادية الأوروبية أصبح إسمها (الجماعة الاوروبية) و هذا الاسم له دلالة قوية هي أن الجماعة لم تعد أهدافها قاصرة على الناحية الاقتصادية بل امتد إلى مجال البيئي و الحماية الاجتماعية و التعليم و الصحة و التكنولوجيا و الطاقة و السياحة .

---

[1] مخلد عبيد المبيضين ، مرجع سابق . ص 102

[2] نفس المرجع ، ص 103

[3] نفس المرجع ، ص 104

و أنشأت المعاهدة أيضا مواطنة للاتحاد الاوروبي بمقتضاها يصبح كل مواطن يحمل جنسية دولة عضوا مواطنا في الاتحاد و يتمتع بالحقوق المنصوص عليها في المعاهدة مثل : الحق في الانتقال و الإقامة داخل أقاليم الدول الأعضاء كما حدد هذه المعاهدة مجموعة النقاط الأساسية و هي أن يتم وضع جدول زمني للوحدة الاقتصادية و النقدية ، وإنشاء عملية أوروبية موحدة بحلول عام 1999[1].

3. معاهدة أمستردام :

وقعت الدول الأعضاء الأوروبية في الاتحاد الاوروبي من خلال المجلس الأوروبي على معاهدة أمستردام في 02 أكتوبر 1997 ، و قد عدلت معاهدة أمستردام في إتفاقية الإتحاد الأوروبي و في الاتفاقيات المنشئة لجماعة الأوروبي ، و كان من أهم جاءت به المعاهدة هو تنسيق السياسات الوطنية للدول الأعضاء في مجال التوظيف ، إدماج السياسة الاجتماعية في المعاهدة ، و النص على حماية حقوق الانسان الأساسية و محاربة أي نوع من التمييز و حماية مصالح المستهلكين ، و الحق في المعلومات ، و إنشاء منطقة للحرية و الأمن و العدالة فيما يتم تقوية التعاون القضائي و التعاون في مجال البوليس و الرقابة على الحدود الخارجية للدول الأعضاء و التعاون بين الدول في مجال السياسة الخارجية و الامن بما يمكن الاتحاد من المشاركة في البعثات الإنسانية و بعثات حفظ السلام وتوسيع في السلطات التشريعية للبرلمان الاوروبي تقوية سلطات رئيس المفوضية و أخيرا تشجيع مشاركة البرلمان الوطنية في أعمال الأتحاد[2] .

المطلب الثاني : مؤسسات الاتحاد الأوروبي

يرصد هذا المطلب هيكلية و أجهزة الإتحاد الأوروبي ، و ذلك من خلال تحديد الأجهزة الرئيسية للاتحاد الأوروبي الأجهزة الفرعية للإتحاد الأوروبي :

- **الاجهزة الرئيسية للاتحاد الأوروبي :**

كما ورد في المادة الرابعة من معاهدة الجماعة الأوروبية و المعدلة بمعاهدة الإتحاد الأوروبي ، فإنه يوجد خمسة أجهزة سياسية رئيسية تقوم بتسيير شؤون الجماعة الاوروبية و هي : البرلمان الاوروبي و هيئة أو لجنة (المفوضية) و محكمة العدل و ديوان محاسبات و مجلس الوزراء ، فمجلس الاتحاد الاوروبي و البرلمان الأوروبي و المفوضية الأوروبية يشكلون معا ما يعرف باسم المثلث المؤسساتي الاتحادي.[3]

[1] عبد الروؤف بسيوني ، مرجع سابق . ص 26

[2] نفس المرجع . ص 27 ، 28

[3] مخلد عبيد المبيضين ، مرجع سابق . ص 129

1) البرلمان الأوروبي :

يتكون البرلمان الأوروبي حاليا من 626 عضوا يجرى انتخابهم عن طريق الاقتراع المباشر و هم موزعون كالتالي : 99 عضوا من ألمانيا و لكل من فرنسا و إيطاليا و المملكة المتحدة و 64 عضوا من إسبانيا 31 عضوا من هولندا و 25 عضوا لكل من بلجيكا و اليونان و البرتغال و 22 عضوا من السويد و 21 عضوا من النمسا و 16 لكل من الدانمرك و فنلندا و 15 عضوا من ايرلندا و 6 أعضاء من لوكسمبورغ[1].

و نظر إلى أنه قد ينضم دول جديدة الاتحاد الأوروبي في المستقبل فقد راعت ذلك معاهدة امستردام و نصت على أن عدد أعضاء البرلمان الأوروبي لن يزيد على 700 عضوا و السبب في ذلك يرجع إلى أن زيادة عدد الأعضاء عن 700 عضوا سيؤثر على فاعلية البرلمان ذاته . ويمارس أعضاء البرلمان عملهم بالاستقلال عن دولهم ، فهم غير ملزمين بأية تعليمات أو توجيهات من أيه دولة ، و مدة العضوية في البرلمان خمس سنوات و ينتهي عمل العضو بالوفاة أو الاستقالة أو سقوط العضوية[2] .

ويفتح البرلمان الأوروبي دورته السنوية في يوم الثلاثاء الثاني من شهر سبتمبر من كل عام و يحدد البرلمان مدة فض الدورة ، و يجوز لرئيس البرلمان بعد التشاور مع المؤتمر الرؤساء أن يدعو إلى عقد جلسة استثنائية بناء علي طلب أغلبية البرلمان أو بناء علي طلب المفوضية أو المجلس ، كما أن له أن يدعو البرلمان لاجتماع بعد موافقة مؤتمر الرؤساء بناء على طلب ثلث أعضاء البرلمان.

و يقوم أعضاء البرلمان بانتخاب رئيس لهم و أربعة عشر نائبا للرئيس و خمسة أعضاء مسئولين عن الشئون الإدارية و المالية و تستمر مدة ولايتهم جميعا لمدة عامين و نصف العام[3]

الاختصاصات:

و تتمثل أهم الاختصاصات التي يمارسها البرلمان الأوروبي في :

- يعتبر الدور الذي يلعبه البرلمان الأوروبي بمثابة القوة السياسية المحركة للاتحاد ، فالبرلمان يعمل على خلق المبادرة المختلفة لتطوير سياسات الجماعة الأوروبية .

[1] عبد الرؤوف هاشم بسيوني ، مرجع سابق . ص ص 30 الى 32

[2] نفس المرجع . ص 32

[3] مرجع نفسه . ص 33

- يمارس البرلمان سلطة إشرافية على تعيين أعضاء المفوضية الاوروبية ، و إقالتها بناء على اقتراح باللوم يقدم بأغلبية ثلثي عدد الأصوات ، كما أنه يناقش أعمال المفوضية ، و يراقب الإدارة اليومية للسياسات الأوروبية عن طريق توجيه أسئلة شفهية و مكتوبة للمفوضية و المجلس.
- يستطيع البرلمان تشكيل لجان تحقيق ، كما يفحص الشكاوي التي تقدم له من قبل مواطني الاتحاد ، و في هذا الصدد خولت معاهدة الاتحاد البرلمان سلطة تعيين محقق برلماني للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بسوء الإدارة و خاصة تلك المتعلقة بأنشطة مؤسسات الاتحاد.
- يشكل البرلمان مع المجلس هيئة خاصة بالميزانية السنوية و يراقب تنفيذها.
- أما الاختصاص الرئيسي للبرلمان الأوروبي هو إصدار التشريعات الخاصة بالاتحاد ، و تمر هذه العملية بثلاث مراحل فالمفوضية تقوم بالمبادرة التشريعية بينما يشترك المجلس و البرلمان في سنها.[1]

و عندما صدر القانون الأوروبي الموحد في عام 1986 ، زادت سلطات البرلمان فيما يتعلق بالتشريع و ذلك بإدخال ما يسمى بإجراء التعاون الذي قرر قرائيتين لاقتراح التشريع من جانب البرلمان و المجلس مع المشاركة فعالة للمفوضية ، كما اتخذ معاهدة الجماعة الأوروبية خطوة أكبر نحو منح سلطات تشريعية أوسع للبرلمان.

2) المجلس الأوروبي:

لقد أنشأت معاهدة باريس مجلس وزراء لإدارة شؤون جماعة الفحم و الصلب ، و ذلك بناء على اقتراح من دول البنيلوكس ، و قد قلدتها معاهدة روما بالنسبة للجماعة الاقتصادية ، إلى أن تم دمج هذه المجالس في مجلس واحد اعتبارا من 1-7-1967 ، فأضحى يسمى مجلس وزراء الجماعات الأوروبية و آلت إليه سلطات كل من المجالس الثلاث ، و انعقد في شكل مؤتمر قمة الرؤساء الدول و الحكومات ، و أطلق عليه المجلس الأوروبي ، لقد تم انشاء المجلس الأوروبي عام 1974 ، و يتكون من رؤساء دول و الحكومات الدول الأعضاء و يحضر المجلس الأوروبي ، كل من رئيس دولة أو حكومة من الدول الأعضاء و رئيس اللجنة (المفوضية) يساعدهم وزراء الخارجية للدول الأعضاء و عضوا من اللجنة . يجتمع المجلس الأوروبي مرتين في عام على الأقل تحت رئاسة رئيس دولة أو الحكومة الدولة العضو التي لها رئاسة المجلس و يقوم المجلس الاوروبي بتسليم البرلمان الاوروبي تقريرا بعد كل اجتماع له .

[1] نفس المرجع . ص ص: 34 ، 35

إضافة إلى تقرير سنوي مكتوب عن التقدم المحرز من جانب الإتحاد[1]. أصبح هذا المجلس مؤسسة قائمة بذاتها منذ 1987 ، و ذلك بموجب القانون الموحد (المادة 4 المعدلة) ثم في معاهدة أمستردام .

أما بالنسبة لنشاط المجلس الأوروبي ، فيتمثل في القيام بالمهام التالية :

- يمد المجلس الأوروبي الإتحاد بالقوة الدافعة الضرورية لتطوير ، و يضع الخطوط السياسية العامة لهذا الغرض.
- مناقشة الوضع الاقتصادي الأوروبي.
- إقرار الخطوط العريضة الأساسية للاتحاد و مناقشة العلاقات الخارجية مع وضع المبادئ العامة للسياسة المشتركة للخارجية و الأمن و التعاون في العدالة و الشؤون الداخلية.
- مناقشة عملية تطوير الاتحاد.[2]

مجلس الوزراء : يسمى المجلس بمجلس الوزراء أو مجلس الاتحاد ، ويعد الجهاز الرئيسي لاتخاذ القرار و إصدار التشريعات ، و هو المؤسسة التي تقوم الدول الأعضاء فيها بالتعبير عن مصالحها القطرية و تحاول الوصول إلى اتفاق فيما بينها.

يتألف مجلس الوزراء من ممثل عن كل دولة عضو على المستوى الوزاري ، على أن يكون العضو (الوزير) مخولا بأن يتحدث باسم حكومة دولته.و بناء على ذلك،فإن أعضاء المجلس هم أشخاص سياسيون ممثلون لدولهم و ليسوا أشخاص مستقلين كما هو الوضع في اللجنة(المفوضية).

و يجتمع المجلس عندما تتم الدعوة إليه من جانب رئيس المجلس،أو بناء على طلب أحد أعضائه،أو بناء على طلب اللجنة (المفوضية).

تعقد معظم الاجتماعات في بروكسل والبعض الآخر في لوكسمبورغ و اجتماعات المجلس سرية و رئاسة المجلس تتم على شكل تبادلي بين الدول الأعضاء كل ستة شهور ، وفي شهري جانفي و جويلية من كل عام. و يتم الإعداد للإجتماعات المجلس عن طريق لجنة الممثلين الدائمين (كل دولة عضو لها ممثل وطني في بروكسل يسمى بالممثل الدائم) ، و يساعد المجلس في عمله سكرتارية تجهز له الوثائق و تمده بالنصح القانوني و تقوم بأعمال الترجمة[3]

[1] مخلد عبيد مبيضين ، مرجع سابق . ص 135

[2] نفس المرجع . ص ص 136 ، 137

[3] المرجع ، نفسه

أما بالنسبة لوظائف المجلس:فيقوم بما يلي:

أ. يعد المجلس الجهاز الذي تعبر فيه الدول الأعضاء مباشرة عن مصالحها و تدافع عن سياساتها فالمهمة الاساسية لمجلس هي تنسيق بين السياسات الإقتصادية العامة لدول الاعضاء ، وحل الخلافات بينها وبين الأجهزة الأخرى.

ب. يعد المجلس الجهاز الرئيسي المنوط به وضع التشريعات للإتحاد الأوروبي فيتخذ المجلس وحده القرار النهائي في أغلب التشريعات ويشترك مع البرلمان في اقرار بعض التشريعات.

ج. يقوم المجلس بمنح اللجنة (المفوضية) بخصوص القوانين التي يتخذها سلطات لتنفيذ هذه القوانين.

د. يقوم المجلس مع البرلمان بإقرار ميزانية الإتحاد.

هـ. يقوم المجلس بعقد الإتفاقيات مع الدول الأجنبية.[1]

أما بالنسبة لنظام التصويت في المجلس فله صفتا المنظمة فوق الدول و بين الدول ، فهو يقرر بعض الأمور عن طريق الأغلبية الموصوفة ، و البعض الآخرى عن طريق الإجماع ، و في الممارسة العملية يحاول المجلس معتمدا على التضامن و الثقة بين أعضائه ، أن يصل إلى الإجماع مثل قبول اتخاذ القرار و يوجود من المسائل التي توجب تصويت المجلس بالإجماع مثل قبول الانضمام أعضاء جدد . أما بالنسبة للأغلبية الواسعة فهي للأمور التي تتضمن (الزراعة و السوق الداخلية و البيئة و النقل و غيرها)[2].

3) المفوضية الأوروبية :

تعتبر المفوضية إحدى المؤسسات الرئيسة في عملية صنع القرار الأوروبي ، ويعين المفوضية من قبل الدول الأعضاء في الإتحاد ، و رغم ذلك يكون ولاؤهم للاتحاد و ليس لدولهم ، وعند دخولهم لاتحاد المفوضية يقسمون علي الولاء التام للاتحاد.[3]

لقد طرأ على تشكل المفوضية الأوروبية ، تطور كبير بسبب عمليات التوسع الأفقي المتتالية و انضمام أعضاء جدد إلى الإتحاد الأوروبي باستمرار ، اعتبارا من أول نوفمبر 2009 ، من 15 مفوضا من بينهم رئيس المفوضية رئيس المفوضية و وزير خارجية الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر ، بحكم منصبه نائبا للرئيس و ذلك بقرار يصدر من المجلس الأوروبي بالأغلبية الموصوفة ، أما الثلاثة عشر الآخرين فسيتم اختيارهم بالتناوب من بين مرشحي الدول الأعضاء ، و فقا لنظام سيتم الاتفاق عليه مستقبلا و يحق لرئيس المفوضية

[1] نفس المرجع . ص 138

[2] المرجع نفسه

[3] صدام مرير الجميلي ، مرجع سابق . ص 66

تعيين مفوضين آخرون إذا اقتضت الضرورة دون أن يكون لهم حق التصويت و تجتمع المفوضية كهيئة جماعية مرة كل أسبوع علي الاقل ، و يتم اتخاذ القرارات بالأغلبية البسيطة[1] .

و تتخلص صلاحيات مهام المفوضية في الأمور الآتية :

أ. إعداد المقترحات التي تقوى حركة الإندماج الأوروبي.

ب. تنفيذ ما يشرع من قوانين أو يصدر من قرارات ، و ذلك من منطلق أنها أحد الأجنحة الرئيسية للسلطة التنفيذية في الإتحاد ، و من ثم فهي مسؤولة عن إدارة العملية التكاملية برمتها.

ج. متابعة و مراقبة المعاهدات ، فهي مسئولة عن وفاء حكومات الدول الاعضاء بما تعهدت به و التأكيد من إلتزام الهيئات و الشركات الأوروبية بالقوانين و اللوائح المقررة ، و إحالة المخالفات ، من جانب الحكومات أو من جانب الهيئات و الشركات و الأفراد ، إلى المحكمة الأوروبية .

د. تمثيل الإتحاد : فهي تعتبر الجهة التي تمثل الاتحاد الاوروبي و تتحدث باسمه ، و تقود المفاوضات الاقتصادية و التجارية الدولية ، و قد أكد مشروع الدستور على هذه الوظائف جميعا ، فيما عدا الامور المتعلقة بالسياسة الخارجية و الأمن و بعض الأمور الأخرى المحدودة. [2]

4) محكمة العدل الاوروبية و المحكمة الابتدائية :

تتكون محكمة العدل الأوروبية من خمسة عشر قاضيا تعينهم حكومات الدول الأعضاء – باتفاق مشترك فيما بينها – بحيث تختار كل دولة قاضيا ، و لا يشترط أن يكون القاضي من مواطنيها ، و يعاون هؤلاء القضاة تسعة محامين عامين.[3]

و قضاة المحكمة يمارسون عملهم باستقلال تام، و يمتلكون مؤهلات تمكنهم من تقليد أعلى الوظائف القضائية في بلادهم.

تنتخب المحكمة رئيسا لها من بين قضاتها لمدة قضاتها لمدة ثلاث سنوات و تشكل المحكمة من بين أعضائها دوائر تتكون من ثلاث إلى خمسة قضاة ؛ و ذلك بهدف التخفيف من العبء الكبير الذي يقع على كاهل المحكمة ، ولا يجوز أن يجمع القاضي بين صفته كقاضي و بين أي منصب سياسي أو إدارى أثناء فترة عمله بالمحكمة ، و يعين القضاة لمدة ست سنوات قابلة للتجديد ، و يتم إحلالهم أحلالا جزئيا كل ثلاث

[1] نفس المرجع . ص 68

[2] نفس المرجع ، ص . 67

[3] عبد الرؤوف هاشم بسيوني ، مرجع سابق . ص 42

سنوات ، و ينتهي عمل القاضي بالوفاة أو الإستقالة أو الإقالة و من ثم لا يوجد سن معينة للتقاعد ، أما مقر هذه المحكمة في لوكسمبورغ[1] .

الاختصاصات

يتمثل الدور الرئيسي للمحكمة في ضمان تفسير المعاهدات الأوروبية و تطبيقها وفقا للقانون ، وذلك من خلال القضايا المرفوعة من قبل الأفراد أو الشركات أو الدول الأعضاء ضد الأجهزة أو قبل جهاز ضد آخر أو من قبل المفوضية ضد الدولة العضُو ، و تباشر المحكمة اختصاصها عن طريق وسيلتين هما :

1 –الدعاوى المباشرة التي يمكن رفعها مباشرة أمام المحكمة من قبل المفوضية أو من قبل أجهزة الأتحاد الأخرى أو من أي دولة عضو أما القضايا المرفوعة من الأفراد و الشركات فترفع مباشرة أمام المحكمة الإبتدائية ، و إذا كان الهدف هناك استئناف ضد حكم المحكمة الإبتدائية فيمكن التعامل معه عن طريق محكمة العدل طبقا لإجراء مشابه للدعاوي المباشرة .

2 –القرار التمهيدي للمحكمة و الذي تطلبه محكمة وطنية في الدول الاعضاء عندما تحتاج الى قرار حول مسألة تخص قانون الاتحاد ، و تطلب المحكمة الوطنية هذا القرار حتى تستطيع أن تفصل في موضوع له صلة بقانون الاتحاد .

و يلاحظ في هذا الصدد أن محكمة العدل لا تعتبر محكمة استئناف بالنسبة لأحكام المحاكم الوطنية و لكن محكمة العدل تصدر القرارات التمهيدية في المسائل المتعلقة بقانون الإتحاد ، و يمكن للمحكمة أن تكشف النقاب عن الدولة العضو التي قد تهربت من تنفيذ إلتزاماتها طبقا للمعاهدات ، إذا لم تذعن الدولة العضو للحكم الصادر من المحكمة ، فإنه بوسع المحكمة أن تفرض عليها تعويض غرامة[2] .

5) المحكمة الابتدائية:

تم إنشاء هذه المحكمة في الأول من سبتمبر سنة 1989 بهدف تخفيف العبء المتلقى على عاتق محكمة العدل الأوروبية ، و تتمثل في ضمان التفسير الموحد لقانون الاتحاد.

و تتكون المحكمة الإبتدائية من خمسة عشر قاضيا يتم تعيينهم باتفاق مشترك بين حكومات الإتحاد لمدة ست سنوات قابلة للتجديد ، وتنتخب المحكمة رئيسها من بين تعين مسجلها ، و تستطيع المحكمة تشكيل

[1] نفس المرجع . ص 43

[2] نفس المرجع . ص 44

دوائر من ثلاث إلى خمسة قضاة ، و يمكن لها أن تنعقد بكامل هيئتها مع وجود قاض يقوم بدور المحامي العام في القضايا ذات الصعوبة القانونية.[1]

و يجوز استئناف أحكام المحكمة الإبتدائية أمام محكمة العدل و ذلك على أساس القانون و خلال شهرين من تاريخ صدور حكم المحكمة الإبتدائية ، كما تختص المحكمة بكل الدعاوى المرفوعة من قبل الأفراد والشركات ضد قرارات أجهزة و مؤسسات الإتحاد ، و يقع مقر المحكمة في لوكسمبورغ.[2]

6) محكمة المحاسبين:

أنها الجهة المسؤولة عن فحص و مراجعة ميزانية و حسابات الإتحاد الأوروبي بكل تفاصيلها ، في جانبي الإيرادات و النفقات ، على الرغم من أن محكمة المحاسبين تحمل إسم المحكمة ، و لكنها ليست لها وظيفة قضائية ، إذ تقوم بالإشراف المالي على الميزانية و مراجعتها ، وهي تمثل دافعي الضرائب في الإتحاد و قد تم انشائها في 22 – جويلية 1975 ، و بدأت العمل في جوان 1977 و اعتبرت الجهاز الخامس الأساسي بموجب معاهدة ماستريخت ، و قد أضيف لها قسم خاص في معاهدة روما المعدلة ، وتقوم بفحص المصروفات الإدارية و الإيرادات للجماعات الأوروبية و الهيئات و المؤسسات المنشأة فيها[3].

تتكون محكمة المحاسبين من خمسة عشر عضوا ، إذ تختار دولة عضوا واحدا ثم يوافق مجلس الإجماع على تعيينهم ، وذلك بعد استشارة البرلمان ، و تبلغ مدة العضوية فيها 6 سنوات ، و يكون التعيين على فترات و ليس على دفعة واحدة ، حيث يتم إحلال جزئي كل 3 سنوات ، و يمكن إقالة عضوا المحكمة بقرار.

و بالنسبة لمهمة محكمة المحاسبين ، فتولي فحص الماليات حتى تضمن أن الادارة المالية سلمية[4] .

- **الأجهزة الفرعية للإتحاد الأوروبي**

لقد حرص الآباء المؤسسون ، عند تصميمهم للبناء التنظيمي للمؤسسات التكاملية على وجود قنوات تربط بين المراكز الرئيسية لصنع القرار من ناحية ، وبين جماعات المصالح و مؤسسات المجتمع المدني والخبرات الفنية المختلفة ، من ناحية أخرى ، و ذلك بهدف إشراك الجماعات التي تربط أو تتأثر مصالحها بما يدور داخل الجماعة الأوروبية و التشاور معها حول القضايا ذات الاهتمام المشترك و لهذا الهدف فقد تم إنشاء العديد من اللجان ذات الطابع الاستشاري مثل : اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية و لجنة الاقاليم

[1] نفي المرجع ، ص 45

[2] نفس المرجع و الصفحة

[3] مخلد عبيد المبيضين ، مرجع سابق . ص 150

[4] نفس المرجع . ص 150

و غيرها ، هذا إضافة إلى عدد كبير من لجان خاصة بالإدارة و التنظيم ، كأجهزة فرعية تساند الأجهزة الرئيسة . سنتحدث عن أهم هذه الأجهزة الفرعية و بإيجاز كما يلي:

1 -اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية:

تقوم اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية بدور استشاري قريب من دور البرلمان الأوروبي ، و قد حددت معاهدة روما عددا من المسائل التي تقوم المفوضية و المجلس الوزاري باستشارة اللجنة فيها قبل اصدار التشريعات ، دون أن يكون رأي اللجنة ملزما ، و أعضاء اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية هم من رجال الأعمال و ممثلي مؤسسات المجتمع المدني و الأكاديميين و العمال و الفلاحين و يتم تعيينهم بواسطة المجلس الوزاري بناء على ترشيح الحكومات التي تقوم باستشارة جماعات المصالح في البلاد ، و ذلك لفترة أربع سنوات قابلة للتجديد ، و يقوم أعضاء اللجنة باختيار رئيس لها كل سنتين ، و يقع مقر اللجنة في بروكسل ، و هي تجتمع ثلاث مرات شهريا و مهمة هذه اللجنة دراسة الآراء المقدمة لها. [1]

2 -لجنة المناطق أو الأقاليم

لقد تضمنت معاهدة الاتحاد (مادة 4/2) تأسيس لجنة للأقاليم لتعاون المجلس و المفوضية ، وذلك بصفة استشارية مماثلة للجنة الاقتصادية و اللجنة الاجتماعية ، ولها نفس الهيكل التنظيمي (ببروتوكول 16) وتتألف من ممثلين للأجهزة الإقليمية و المحليات ، أما بالنسبة للعدد ، فكانت البداية 244 لكل من الأربعة الكبار ، 21 من إسبانيا ، 12 من كل من البرتغال و بلجيكا و هولندا و اليونان ، و تسعة من كل من أيرلندا و الدنمرك ، و ستة من لوكسمبورغ[2] .

و هذه اللجنة تعتبر مؤسسة تشبه اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية من حيث صلاحياتها القانون و الدستورية فلجنة الأقاليم تعد لجنة استشارية و هي لا تتمتع باختصاصات أو سلطات مستقلة في عملية صنع القرار الأوروبي ، و لكنها تعتبر ضرورية و مهمة جدا للتأكيد على طابع اللامركزية الذي يميز عملية صنع القرار المحلي في الدول الأوروبية ، و تنص معاهدة الإتحاد الأوروبي على وجوب استشارة لجنة الأقاليم في عدد من المسائل ، و بخاصة تلك المتعلقة بالتعليم و الثقافة و الصحة العامة و الشبكات البينية الاوروبية و المواصلات و الطاقة و البنية التحتية المتعلقة بقطاعات الاتصالات و المسائل التي تمس التماسك الاجتماعي و الاقتصادي و مكافحة البطالة[3] .

---

[1] صدام مرير الجميلي ، مرجع سابق . ص 74

[2] مخلد عبيد المبيضين ، مرجع سابق . ص 154

[3] مرجع نفس المرجع . ص 155

عقد أول اجتماع لها في مارس 1994 ، و عدد أعضائها 222 عضوا يعينهم المجلس لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، لها أربع دورات في السنة ، ومقرها بروكسل ، و هؤلاء الأعضاء مستقلون بعملهم لصالح الاتحاد.

3 بنك الاستثمار الأوروبي :

لقد حرصت إتفاقية روما عام 1957 ، الإتفاقية التي أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، على وجود مؤسسة مالية في الجماعة لا تستهدف تحقيق الربح و تعمل على تحقيق ما تسمية (تنمية متوازنة و دائمة) في الدول الأعضاء ، و بناء على ذلك ، فقد جاء تأسيس بنك أوروبا للاستثمار عام 1958 ، الذي بدأ على الفور في العمل لتحقيق هذا الهدف العام من خلال التحرك علي ثلاثة محاور :[1]

المحور الأول : الإهتمام بالأقاليم الأقل تقدما في أوروبا ، و **المحور الثاني** : هو تمويل مشروعات مشتركة في الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة ، أما **المحور الثالث** : تمويل مشروعات أوروبية مشتركة خارج الدول الجماعة بهدف فتح الأسواق الخارجية أمام الجماعة أو دعم علاقة الجماعة الأوروبية بالعالم الخارجي[2].

و هذا البنك يعد المؤسسة المالية للاتحاد الأوروبي و مقره في لوكسمبورغ. و يقدم قروضا طويلة الأجل للاستثمار لتشجيع الوحدة و التنمية الاقتصادية للاتحاد.و قروض البنك تكون للمشروعات التي تحقق واحدا أو أكثر من الأهداف التالية[3]:

- دعم البرامج الاقتصادية في المناطق الأقل نموا ، أو تنمية المناطق الأقل تقدما بالتنسيق مع مساعدات المفوضية ، ليشكل هذا الأمر أولوية لديه.
- تطوير شبكات الاتصال و نقل الطاقة.
- تعزيز منافسات الصناعة الدولية و وحدتها على المستوى الأوروبي و دعم الشركات الصغيرة و المتوسطة الحجم.
- حماية البيئة و جودة(نوعية) الحياة و تعزيز تنمية المدن و حماية التراث المعماري للاتحاد الأوروبي.
- تحقيق الحماية لإمدادات الطاقة ، أو تحقيق أهداف سياسة الجماعة للطاقة.
- تعزيز تنافسية قطاع الصناعة.

[1] نفس المرجع و نفس الصفحة

[2] نفس المرجع ، ص 156

[3] نفس المرجع ، نفس الصفحة

4 –البنك المركزي الأوروبي:

لقد كان تأسيس هذا البنك في مرحلة متأخرة من تطور الجماعة ألأوروبية و ذلك بعد أن دخلت عملية التكامل و الاندماج الأوروبي مرحلة حاسمة بقرار توحيد العملات الأوروبية و إصدار عملة أوروبية موحدة وهي اليورو. و هو هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية أنشئ البنك المركزي الأوروبي في منتصف عام 1998 ليبدأ العمل مع بداية المرحلة الثالثة للاتحاد النقدي في أول 1999 .

و تنص (المادة 2/106)على أن تكون للبنك شخصية قانونيه و أن تكون له كافة الصلاحيات القانونية داخل كل دولة عضو وفقا لقوانينها.يهدف البنك إلى المحافظة على استقرار العملة الأوروبية و العمل على ضبط حجم النقود المتداولة. و يعتبر هذا البنك مع البنوك المركزية مسؤولية عن تنفيذ السياسة المالية و النقدية للجماعة الأوروبية و ادارة الاحتياطات الرسمية المملوكة للدول الأعضاء من النقد الأجنبي و المراقبة و الاشراف على حسن سير نظام المدفوعات.

فالمساهمون الوحيدون في رأسمال البنك البالغ 5 بليون يوروا هم البنوك المركزية الوطنية ، بنسب تتحد وفق عنصرين لهما وزنان متساويان ، و هما نصيب الدولة المعنية من جملة سكان الدول الأعضاء في السنة السابقة على إقامة النظام و نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خلال السنوات الخمس السابقة على ذلك التاريخ (المادة 28 و 29/بروتوكول). و تجري مراجعة هذه النسب كل خمس سنوات بنفس الأسلوب و يحدد المجلس الرئاسي أسلوب سداد رأس المال و زيادته[1].

المطلب الثالث:السياسية الخارجية للاتحاد الأوروبي

تعد السياسة الخارجية الموحدة للاتحاد الأوروبي مطلبًا رسميًا وشعبيًا ، فلا يستطيع زعماء أوروبا أن يرجعوا افتقارهم إلى القدرة على التعاون فيما يتصل بشؤون السياسة الخارجية إلى الرأي العام المعادي فقد أظهرت دراسة مسح حديثة أجراها صندوق مارشال الألماني أن 88 %من الأوروبيين الذين شاركوا في المسح يريدون أن يضطلع الاتحاد الأوروبي بقدر أعظم من المسؤولية في التعامل مع التهديدات العالمية وتنبثق أهمية هذا البحث من التأثيرات السلبية التي نشأت عن التباين بين مواقف غالبية الدول الأوروبية بشأن الحرب ونتائجها وضبابية المواقف الأوروبية وعدم وضوح السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وافتقادها للعديد من آليات التأثير ، أن فكرة أن يتحدث الاتحاد الأوروبي بصوت واحد في الشؤون الدولية قديمة قدم عملية التكامل الأوروبي.

[1] نفس المرجع . ص 157

ولكن الجهود التي بذلها الاتحاد في مجال السياسة الخارجية كانت أقل تقدمًا من الجهود التي بذلت في مجال السوق المشترك والعملة الموحدة . إلا أن التغيرات الجيوبوليتيكية بعد انهيار الدول الشيوعية قادت الاتحاد إلى مضاعفة جهوده في التحدث والفعل بشكل موحد ما قاد إلى نتائج إيجابية.[1]

لقد مرة السياسية الخارجية الاتحاد الأوروبي في عملية تشكيلها بمراحل رئيسية هي :

- الخطوة الأولى كانت محاولة طموحة في 1954 عبر تأسيس مجموعة الدفاع الأوروبي ، والتي فشلت في الدقيقة الأخيرة . وجمعت كلا من الدول الأعضاء فرنسا ، بلجيكا ، ألمانيا ، لكسمبورغ و إيطاليا و هولندا ، لكنها باءت بالفشل بسبب رفض فرنسا لها ، لأّنها تمس السيادة القومية الفرنسية ، وقد كانت تلك الخطة الدافع للقادة الأوروبيين لإضفاء صبغة سياسية على تعاونهم الاقتصادي من أجل التنسيق في مجال السياسة الخارجية.
- المحاولة الثانية كانت في تشرين الأول 1970 عندما اتفق وزراء خارجية الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة الأوروبية على ما يسمى " التعاون السياسي الأوروبي " على أن يتم من خلاله تبادل المعلومات وتنسيق سياسات دولهم الخارجية قدر الإمكان في مجال السياسة الخارجية. وتحت هذا العنوان بدأت تظهر بيانات الاتحاد الرسمية التي تدين الاعتداءات حول العالم ، أو تدعم الأمم المتحدة والمبادرات السلمية حول العالم ، ولكن في بعض الأمور الحساسة والتي يكون لأحد الدول الأعضاء مصلحة فيها لم تكن هناك قرارات تصاغ بسبب قاعدة الإجماع في اتخاذ القرار[2].
- معاهدة ماستريخت :التي وقعت في 1992/2/7 و دخلت حيز التنفيذ في 19993/11/1 وأسست الاتحاد الأوروبي الذي هدف إلى تعزيز التعاون بين الحكومات الأوروبية ، في الشؤون الاقتصادية والمالية ، وأنشئت السياسة الأمنية والخارجية المشتركة للاتحاد ، ودفاعية تستكمل بسياسة دفاعية مشتركة عندما تنضج الظروف ، والتعاون في العدالة والشؤون الداخلية. وجاءت معاهدة أمستردام 1997مكملة لهذا المشروع ، فأكملت عملية الدمج من خلال إدخال أوروبا الغربية داخل الإتحاد الأوروبي وجعل المهمات الدفاعية جزءا لا يتجزأ من آليات قرارا الاتحاد وحدد الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت أغراض السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وأهدافها وهي :[3]

---

[1] حسين طه مقلد ؛ **محددات السياسة الخارجية و الامنية الاوروبية المشتركة** ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية** ، مجلد 25 ، العدد الأول ، 2009 ص 621

[2] نفس المرجع ، ص 622

[3] محمد مصطفي كمال ، فؤاد نهرا ، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي و العلاقات الدولية العربية ـ الأوروبية** ، بيروت : مركز الوحدة العربية ، 2001 ص ص 131 ، 132

- حماية القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد .
- صيانة استقلال الاتحاد ، وقد اتخذ هذا الإعلان بعدا سياسيا أكثر منه دفاعيا في نص ماستريخت يتبين ذلك من الإضافة التي وردت في معاهدة أمستردام 1997 والتي نصت على ضرورة الدفاع عن استقلال الاتحاد الأوروبي ، وعن حدوده الخارجية بوجه أي اعتداء محتمل ، وهو مفهوم واسع النطاق له بعد دفاعي خارجي وأمني داخلي في آنٍ معًا.
- المحافظة على الأمن والسلم الدوليين .
- تعزيز التعاون الدولي مع أفضلية للجوار الأوروبي حسب اتفاقية لشبونة6 /1992 .
- دعم الديمقراطية واستقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان[1].

❖ إعلان سانت مالو كانون الأول 1998 : والذي يعد خطوة مهمة في تطوير السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة .حيث وافق رئيس الحكومة البريطانية طوني بلير والرئيس الفرنسي جاك شيراك على" أن تكون للاتحاد القدرة على التحرك المستقل ، وأن تكون هذه القدرة مدعومة بقوات عسكرية قوية وفاعلة ، وكذلك الأدوات التي يمكن من خلالها استخدام هذه القوات "[2].

❖ اجتماع مجلس أوروبا في كولن في 1999/4/3: لقد تم انشاء ما يسمى بالسياسية الأمنية و السياسية الدفاعية *ESDP* واعتبارها كجزء من السياسة الخارجية والأمنية ، وضع الإطار المؤسسي للسياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية ، وتم تدشينه في قمة هلسنكي ، حيث تضمن عددًا من الهياكل المؤسسية المحورية .وقد تم وضع هذه المؤسسات موضع التنفيذ ما بين تشرين الأول 1999 وآذار 2000 .

❖ قمة هلسنكي 10 / 11 / كانون الأول / 1999 : و تم الاتفاق على إنشاء قوة عسكرية أوروبية قادرة على حفظ السلم وعمليات إدارة الأزمات" :بحلول كانون الأول ، يتم إنشاء قوات تصل مابين 50 ألفًا إلى 60ألفًا جندي قادرة على الانتشار خلال 60 يومًا وقادرة على الاستمرار مدة عام على الأقل[3]."

---

[1] نفس المرجع ، نفس الصفحة

[2] جسين صه مقلد ، مرجع سابق . ص 623

[3] نفس المرجع ، ص 624

- قمة نيس 8 / 9 كانون الاول / 2000 : و ضعت الأسس العلمية لنواة القوة العسكرية الأوروبية من ناحية ، وأقرت القمة لجنتي تسيير القوة الأوروبية وهما اللجنة السياسية والأمنية وتضم المندوبين الدائمين واللجنة العسكرية وتضم رؤساء أركان الجيش .وانتهت القمة بصيغة توفيقية بين الرغبتين الأوروبية والأمريكية ، حيث جرى حذف الفقرة التي اعترضت عليها مادلين أولبرايت ، والتي كانت تتحدث عن الدور المقترح للاتحاد في إدارة الأزمات الدولية والعلاقات المستقبلية مع حلف الناتو ، أي سقط الاقتراح الفرنسي الذي كان ينص على استقلال هيئة التخطيط العسكري للقوة الأوروبية.[1]
- معاهدة لشبونة والسياسة الخارجية 13 / 12 / 2007 ، بدورها زودت معاهدة لشبونة (والتي ستدخل حيز التنفيذ قبل كانون الثاني 2009 في حال مصادقة جميع الدول الأعضاء عليها) ، الاتحاد بإطار مؤسسي ثابت ودائم حسب بيان للاتحاد الأوروبي في بروكسل ، فقد استحدثت منصب رئيس الاتحاد ومنحت سلطة انتخابه مدة عامين ونصف العام قابلة للتجديد مرة واحدة لمجلس رؤساء الدول والحكومات وجاء في المادتين 30 و 31 بأن المؤسسات الجديدة المحدثة" لا تؤثر في صلاحيات الدول الأعضاء كما هم الآن موجودون ، فيما يتعلق بتشكيل وصنع سياساتهم الخارجية أو تمثيلهم الوطني في الدول الثالثة والمنظمات الدولية.[2]

من خلال ما تم تقديمه نستنتج أن عملية صنع السياسية الخارجية للاتحاد الأوروبية قد مرت بمراحل هامة و أساسية لعبت دورًا كبيرًا في بناء سياسة قوة و ناجحة قادرة على إدارة الأزمات و تقوية مكان أوروبا أمام التحديات التى توجه من قوى الكبرى ، لقد ركز الاتحاد الاوروبي في سياستها علي دول المغرب العربي وهذا راجع لعدة أسباب تاريخية وحضارية مشتركة وجيوستراتيجية تدفع إلى الاهتمام بمسار علاقات دول الاتحاد الأوروبي بدول الاتحاد المغاربي ، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة ، وازدياد التنافس الدولي بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الصاعدة على مناطق النفوذ الدولية[3].

---

[1] عماد جاد ، **الاتحاد الأوروبي تطور التجربة** ، **مجلة السياسية الدولية** ، العدد 161 ، المجلد 40 ، القاهرة : مركز الاهرام تموز 2005 ، ص 223

[2] حسين طه مقلد ، مرجع سابق . ص 625

[3] **جديدة بوريب ،" دور مؤسسات الاتحاد الاوروبي في تفعيل الحكم الراشد علي مستوى دول المغرب العربي" ، مذكرة الماجستير** في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع الديمقراطية و الراشادة ، جامعة منتورى قسنطينة 2010 / 2011) . ص 124

إن الحركية والتوجه الأوروبي نحو صياغة علاقاته مع الدول المتوسطية بصفة عامة ، والدول المغاربية على الأخص ، تدخل في إطار سياق عالمي تماشيا مع التحولات الجديدة الطارئة في النظام الدولي .

حتى لا نقول النظام الدولي الجديد ، وهي العولمة بكل تجلياتها ، هذا الشعار الذي يحتل مكانة والمنظمة العالمية للتجارة هو GAT بارزة في الثقافة المعاصرة والرابح الأكبر من اتفاقيات الغات الدول الصناعية.

ومن المتوقع أن تقدم الدول النامية أكثر مما تحصل عليه بفعل سيطرة الدول الصناعية على النظام الاقتصادي العالمي ، وستفضي العولمة الاقتصادية في معطياتها الراهنة إلى تعاظم حركة رأس المال عبر الحدود السياسية ، وتنوع أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات ، وإضافة تجارة الخدمات والقضايا التجارية المتعلقة بالاستثمار وحقوق الملكية الفكرية إلى دائرة هذه العولمة ، وتساعد على إعادة هيكلة الاقتصاد.[1]

لقد عمل الاتحاد الأوروبي على بناء مجموعة من السياسيات التي كانت موجهة لدول المنطقة العربية بهدف تطوير علاقاتها معها على اعتبار أنه صاحب تاريخ كبير من علاقات مع دول المنطقة العربية و من غير المنطقي أن يفسح المجال لقوى أخرى بالتدخل في الشؤون الداخلية الدول العربية سواء كانت من داخل أو الخارج و لذلك استعمل سياسة الحوار مع بلدان المنطقة العربية ، أن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية تقوم على استراتجية تشمل مجموعة من الأبعاد السياسية و الاقتصادية و الثقافية بالإضافة إلى بعد الأمني لقد ركز الإتحاد الأوروبي في إطار سياسة الخارجية على الجانب الأمني بدرجة كبيرة ، على اعتبار أن المسائل الأمنية من أهم القضايا التي تهدد مصالح الاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط لذلك اعتمد في طريقة التعامل على الجانب الإنساني مع شركائه من المنطقة العربية و ذلك يرجع لعدة أسباب من أهمها نذكر:

- ✓ طبيعة آلية اتخاذ القرار داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي
- ✓ القيم الإنسانية و الديمقراطية
- ✓ نزعة الدولية الأوروبية في احترام حقوق الأقليات الإسلامية [2]

[1] نفس المرجع . ص 125

[2] نفس المرجع . ص 129

وبالتالي تحددت سياسة الإتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي بعد الحرب الباردة ، متأثرة بمختلف التحولات التي مست ديناميكية العمليات التفاعلية في السياسة العالمية .ووجهت من جهة أخرى إستراتيجيات الإتحاد الأوروبي وفق ما تمليه الأوضاع والتطورات في النسق العالمي .هذا ما أثر بشكل كبير في صياغة ميكانيزمات وسياسات موجهة للخارج والتي تتمثل في سياسة المشروطية والدعم التنموي لدول المغرب العربي مشروطة بتحقيق الحكم الراشد وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية بالنمط النيوليبرالي.[1]

لقد ركز الاتحاد الأوروبي في سياسة الخارجية التي وجهها لمنطقة العربية على تعزيز الحكم الراشد و الديمقراطية و تحقيق الاستقرار السياسية و توفير الرفاهة الاجتماعي و تحقيق الفاعلية لاقتصاديات لهذه الدول.

- **أهداف الاتحاد الأوروبي :**

لا يعد الاتحاد الأوروبي منظمة دولية تقليدية ، بل هي منظمة فوق الدول أو هي بتعبير آخر منظمة تميل نحو الفدرالية ، و قد تم لها النجاح في إنشاء اتحاد أكثر صلة بين أعضائها ، و وفقا لمعاهدة الاتحاد الأوروبي ، فأن الدول الأعضاء يهدفون ألي :

- وضع أسس للاتحاد الوثيق بين الشعوب أوروبا ، و ذلك بإدراك مغزى و أهمية التحول الديمقراطي (وبخاصة في دول أوروبا الشرقية) ، علما بأن الديمقراطية ليست غاية مقصودة في حد ذاتها ، و إنما هي وسيلة لدفع التنمية و تحسين أحوال البشر ، و الوصول لنوعية حياة أفضل ، لتحقيق مردود واضح بالربط بين الشعوب الأوروبية المختلفة[2] .
- العمل على تشجيع التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و تحقيق مستوى متقدم من التوظيف و تحقيق تنمية متوازنة و مستمرة ، و ذلك من خلال قيام منطقة بلا حدود داخلية ، و من خلال تقوية التضامن الاقتصادي و الاجتماعي ، و من خلال إقامة اتحاد اقتصادي و نقدي ليفضي في النهاية إلى عملة نقدية واحدة[3] .

[1] نفس المرجع ، ص 132

[2] نفس المرجع . ص 113

[3] المرجع نفسه

- التأكيد على هويتهم على المستوى الدولي ، بخاصة من خلال تنفيذ سياسية خارجية مشتركة و سياسية للأمن مشتركة تتضمن سياسة دفاع مشتركة قد تؤدي إلى دفاع مشترك .
- تقوية و حماية حقوق و مصالح مواطني الدول الأعضاء من خلال تقديم مواطنيه للاتحاد.
- تنمية التعاون الوثيق في شؤون العدالة و الشؤون الداخلية.
- الحفاظ على الاتحاد و تنميته كمنطقة للحرية و الأمن و العدالة ، التي فيها حرية حركة الأشخاص تكون مكفولة بالموافقة للتدابير المناسبة فيما يتعلق بالرقابة على الحدود الخارجية و اللجوء السياسي و الهجرة و منع و محاربة الجريمة ، و قد نصت معاهدة الاتحاد على أن الاتحاد يتأسس على مبادئ الحرية و الديمقراطية و احترام حقوق الانسان و حرياته الأساسية و سيادة القانون و احترام الخصوصيات الوطنية للدول الاعضاء .

و قد جاءت معاهدة ماستريخت بتعديل جوهري على معاهدة روما ، عندما نصت على بدء مرحلة جديدة يتم فيها إقامة اتحاد أوثق بين الشعوب الأوروبية تتخذ فيه القرارات بأسلوب أشد قربا للمواطن ، و ذلك على أساس الجماعات الأوروبية القائمة ، و بما يحقق السياسات التي احتوتها الاتفاقية و لهذا قد تم تعديل المادة (3) المتضمنة لوسائل تحقيق ذلك ، و كما يلي[1] :

- إزالة الرسوم الجمركية و القيود الكمية على الواردات و الصادرات بين الدول الأعضاء و جميع الإجراءات المماثلة لها في الآثار.
- اتباع سياسة تجارية مشتركة.
- إنشاء سوق داخلية تتميز بإزالة العقبات أمام الانتقال الحر للسلع و الأشخاص و الخدمات و رأس المال بين الدول الأعضاء .
- اتخاذ اجراءات تتعلق بدخول الأفراد و انتقالهم في السوق الداخلية و فق المادة.
- اتباع سياسة مشتركة في مجال النقل .
- اتباع سياسة مشتركة في مجال الزراعة و مصايد الأسماك .
- ايجاد نظام يضمن عدم تعرض المنافسة داخل السوق المشتركة للتشويه.
- احداث تقارب بين قوانين الدول الاعضاء بالقدر اللازم لتيسير عمل السوق المشتركة.[2]

[1] نفس المرجع ، نفس الصفحة

[2] نفس المرجع ، ص 115

- اتباع سياسة في المجال الإجتماعي تتضمن إنشاء صندوق اجتماعي أوروبي .
- تقوية الاندماج الاقتصادي و الاجتماعي.
- اتباع سياسة في مجال البيئة.
- تعزيز القدرة التنافسية للصناعة في الجماعة.
- تشجيع البحث و التنمية التكنولوجية.
- تشجيع إقامة و تطوير شبكات على المستوى الاوروبي
- المساهمة في التعليم و التدريب ذو المستوى الرفيع و في ازدهار ثقافات الدول الأعضاء.
- المساهمة في بلوغ مستوى عال من الوقاية الصحية.
- اتباع سياسة في مجال التعاون الإنمائي.
- انشاء انتساب للدول و الأقاليم ما وراء البحار بغرض توسيع التجارة و المساهمة فيما يتخذ من جهود مشتركة من أجل التنمية الاجتماعية و الاقتصادية.
- المساهمة في تعزيز حماية المستهلك.
- اتخاذ اجراءات في مجال الطاقة و الحماية المدنية و السياحة.[1]

[1] نفس المرجع . ص ص 115 ، 116

خلاصة الفصل الأول :

يعبر الحكم الراشد عن منظور جديد لإدارة شؤون الدولة والمجتمع ، كإطار ضامن ونزيه لتسيير الموارد الطبيعية والبشرية على قاعدة الفعالية والعدالة والتمكين ، ومن هذا المنطلق سارعت المؤسسات الدولية –خاصة المانحة – نحو تبني هذا المفهوم كبديل ناجع يتمتع بقدرة تحليلية ، تسمح بتفسير أسباب ومظاهر سوء الحكم وضعف الأداء ، المتزامن مع انتشار الفساد ، من جهة ، وببنية منهجية صارمة في قياس مستوى جودة الحكم وفعالية الأداء ، ومكافحة الفساد ، وعلى هذا الأساس ، تم دمج منظور الحكم الراشد في برامج وخطط هذه المؤسسات ، كعمليات وممارسات تستهدف إعادة بناء منطق الدولة المعاصرة الضامنة لحقوق الإنسان والمشاركة الفاعلة في عمليات صنع السياسة العامة .

يعمل الحكم الراشد على تعزيز و تدعيم قدرات البشر و خيارتهم و فرصهم و حريتهم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية كما أنه هو الذي يعمل على تكريس حقوق الانسان و يجسدها من خلال دولة حق و القانون و هذا يسمح ببناء الديمقراطية.

و يكون ذلك ممكن عن طريق العمل الجماعي الذي يجب أن يكون بين كل من الدولة و المجتمع المدني و القطاع الخاص ، حيث تعتبر هذه الأطراف هي الفواعل الرسمية للحكم الراشد و نحاجه و فاعليته تعتمد على هذه الفواعل.

لقد عملت المؤسسات الدولية على وضع مجموع من المؤشرات التي يمكن من خلال قياس وجود من عدم الوجود الحكم الراشد إلى أن هذا أدّي إلى إحداث مفارقة بين هذه المؤسسات الدولية عدم تحديد مؤشرات واضح للحكم الراشد ، على الرغم من ذلك إن البرنامج الانمائي لأمم المتحدة أستطاع أن يضع مؤشرات محددة و واضح للحكم الرشد و لقد كان هذا من خلال تقرير الذي أصدره عام جانفي 1997 تحت عنون الحكم الراشد و التنمية المستدامة ، و صبحت تعتمد في عملية دراسة الحكم الراشد في أي الدولة .

يرتكز التنظيم الدولي الإقليمي ، كفكرة على المنطق الذي يقول أن الحل الفعال للمشكلات ذات الطبيعة الإقليمية الخاصة ، لا يوفره ولا يضمنه إلا عن طرق دخول الدول التي تعنيها هذه المشاكل في ترتيبات إقليمية محددة ، وبشرط أن يتوافر لها القدر الملائم من إمكانات العمل الدولي المشترك من بين تلك المنظمات الإقليمية يوجد الاتحاد الأوربي الذي يمتاز ببنية مؤسسية قوية وتوزيع للمهام والسياسات ، مما ساعده على البروز كقوة عالمية من الناحيتين الاقتصادية والسياسية .

فالإتحاد الأوروبي ليس بدولة ، وإن كان نظامه السياسي والقانوني يتسم ببعض السمات والخصائص التي لا توجد إلا في الدول الفدرالية و الكونفدرالية ، ولا هو بمنظمة دولية حكومية ، عامة أو متخصصة ، وإن كان نظامه السياسي والقانوني يتسم ببعض السمات والخصائص التي لا توجد إلا في المنظمات الدولية الحكومية ولا هو بالطبع منظمة دولية غير حكومية ، لأنه كيان دولي حكومي نشأ باتفاق إرادي بين الدول والحكومات.

تضم البنية المؤسسية للإتحاد الأوروبي ثلاثة أنواع من المؤسسات :المؤسسات الرئيسة لصنع القرار وتشمل المجلس ، بشقيه المجلس الأوروبي على مستوى القمة ومجلس الوزراء ، والمفوضية والبرلمان ، والمؤسسات والهيئات الرقابية ، وتشمل :محكمة العدل الأوروبية ، وجهاز المحاسبات أو محكمة المراجعين والأجهزة والفروع الأخرى وتنقسم على قسمين :المؤسسات والأجهزة الاستشارية المعاونة وتشمل :اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة الأقاليم ، والمؤسسات والأجهزة المستقلة ذات الطابع الفني وتشمل :البنك المركزي وبنك الاستثمار وغيرهم ، يضاف إلى ما سبق وجود العديد من الوكالات المتخصصة مثل :المركز الأوروبي للتدريب المهني ، الوكالة الأوروبية للتدريب ، الوكالة الأوروبية للبيئة ، المركز الأوروبي للرقابة على المخدرات والإدمان ، الوكالة الدولية للتعمير ، المكتب الأوروبي للتنوع النباتي ، أما على مستوى تجمعات رجال الأعمال والصناعيين الأوروبيين ، تم إنشاء العديد من الاتحادات والتنظيمات التي تتخذ من بروكسل مقرا لها وذلك بالقرب من مؤسسات الإتحاد الأوروبي لتكون قادرة على ممارسة النفوذ والتأثير والتعبير عن مصالح أعضائها.

ومع انتهاء الحرب الباردة و جدة أوربا نفسها أمام مواجهة ثلاثة خيارات :أولها ، بناء سياسة خارجية وأمنية مشتركة ومستقلة بشكل كامل .وثانيها ، تدعيم الذراع الأوروبي في إطار" الناتو" من خلال تعديل أبنيته وغاياته وأسلوب صنع القرار داخله .أما ثالثها ، وهو المنهج الذي اتبعه الأوروبيون ، فهو توفير قدرات ذاتية وفاعلة للإتحاد الأوروبي في ميدان السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في إطار الارتباط بأبنية الناتو بعد تعديلها.

لقد سعت الدول الأوروبية ، ومنذ بروزها كقوة اقتصادية كبرى ، وبموجب اتفاقية روما نحو إرساء سياسة أوروبية–متوسطية قائمة على المصالح المشتركة بين الدول الأوروبية الغربية أولاً، ومن ثم بين ضفتي المتوسط ، وخصوصا في مجالات الأمن والتعاون ، و هناك عوامل متعددة ساهمت في إيجاد علاقة تفاعل بين الشعوب الأوروبية وشعوب منطقة حوض المتوسط منذ القديم ، ولا شك أن العامل الاقتصادي المهيمن على العلاقات الأوروبية–المتوسطية يعزى إلى إكتشاف النفط والغاز الطبيعي في المنطقة .فدول البحر المتوسط المنتجة للنفط توفر حوالي ربع احتياجات الإتحاد الأوروبي.

الفصل الثاني : السياسات الأوروبية ــ التونسية من 1995 إلى 2011

تشكل سياسات دول الاتحاد الأوروبي التي بدأت تعتمدها تجاه منطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة ، بداية مرحلة جديدة من إدارة العلاقات الدولية ، حيث تسعى دول الاتحاد الأوروبي إلى تأكيد وجودها على الصعيد العالمي– اقتصاديا وسياسيا– و بخاصة في ظل تزايد روابط الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات الوطنية و الإقليمية ، وكذلك في ظل تسييس العلاقات الاقتصادية الدولية بدرجة كبيرة. فأخذت دول الاتحاد الأوروبي تبحث لنفسها في المنطقة المغاربية ومن خلال أدوات سياسية واقتصادية وأمنية عن ارتباطات لتدعيم النفوذ أو لتحقيق مكاسب سياسية تهدف من خلالها إلى تفعيل مركزها الدولي الصاعد وقد كانت بين أوروبا و المنطقة العربية عموما عدد من الروابط التاريخية تميزت بحلقات متصلة من التفاعلات المتنوعة ، خاصة بعد الحرب الباردة و الذي ترجم بشكل واضح في مؤتمر الشراكة الأوروبية المتوسطية الذي عقد في مؤتمر برشلونة الإسبانية عام 1995 ، و إنطلاقا من أهمية منطقة المتوسطية بصفة عامة ومنطقة المغرب العربي بصفة خاصة ، عمل الاتحاد الأوروبي على تطوير سياسيات التعاون بين ضفتي المتوسط حيث شهدت نمو تصاعديا تحت مسميات مختلفة من الشراكة الأوروبية المتوسطية إلى سياسية الجوار الاوروبي و صولا إلى الاتحاد من أجل المتوسط بهدف تحقيق الإزدهار و الأمن و تحرير التجارة .

من خلال هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على هذه المبادرات التي قدمها الإتحاد الأوروبية لمنطقة المغرب العربي مع التركيز على الحالة التونسية من خلال العناصر التالية :

المبحث الأول : الشراكة الأوروبية المتوسطة 1995

المبحث الثاني: سياسية الجوار الأوروبي.

المبحث الثالث: الاتحاد من الأجل المتوسط.

المبحث الأول : الشراكة الأوروبية المتوسطية 1995

من خلال هذا المبحث سنركز إهتمامنا على نشأة الشراكة الأوروبية المتوسطية ، مع ذكر أهم المحاور الرئيسية لها و ذلك في المطلب الأول أما بنسبة لمطلب الثاني فسنتناول توقيع أتفاقية الشراكة المتوسطية مع التونسية في حيت يركز المطلب الثالث على تقيم هذه الاتفاقية .

المطلب الأول : نشأة الشراكة الأوروبية–المتوسطية

عقد مؤتمر برشلونة الأوربي المتوسطي يومي27 – 28 نوفمبر 1995 بمشاركة كافة دول الإتحاد الأوروبي الخمسة عشرة ، و أثنى عشرة دولة متوسطية ، إضافة لحضور موريتانيا أعمال المؤتمر بصفة مراقب ، و كذلك حضور الولايات المتحدة و وروسيا ، و دول شرق ووسط أوروبا و دول البلطيق بصفتهما ضيف الجلسة الافتتاحية وقد استبعدت ليبيا نظرا للحصار و العقوبات المفروضة وعليها من قبل الأمم المتحدة و كذلك بسبب الشعور الضمني للدول الأوربية بتورطها قي قضية لوكربي [*1].

---

[*] جمعت ندوة برشلونة في لقاءها الرسمي لوزراء خارجية 27 دولة مدعوة رسميا للمشاركة في أشغال المؤتمر، 15 منها من الإتحاد الأوروبي و 12 دولة متوسطي . هذا من أصل 47 دولة كانت حاضرة و يمكن تقسيم هذه الدول إلى ثلاث مجموعات حسب درجة مشاركتها و أهمية حضورها وهي كالتالي[1]:

1) **مجموعة المشاركين الرسمين** : و هم يمثلون مجموع 27 دولة دعية للمشاركة بصفة رسمية في أشغال المؤتمر و هذه الدول وحدها تملك حق التصويت على البيان الختامي للندوة و تنقسم هي الأخرى إلى قسمين هما:

- الدول المتوسطية الشمالية :و هي تمثل دول الإتحاد الأوروبي صاحبة المبادرة و عددها 15 دولة و هي تتمثل في كل من : إسبانيا(البلد المستضيف للمؤتمر) ، ألمانيا ، النمسا ، بلجيكا ، الدنمرك ، فلند ، فرنسا ، بريطانيا ، أيرلندا ، لكسمبورغ ، الأراضي المنخفضة و البرتغال ، السويد .
- الدول المتوسطية الجنوبية :و هي مجموعة الدول الشريكة ، الواقعة جنوب حوض البحر المتوسط و عددها 12 و تتمثل في : الجزائر و تونس ، مصر ، لبنان ، سوريا ، الأردن ، قبرص ، تركيا ، مالطا ، إسرائيل السلطة الفلسطينية.

2) **مجموعة الدول الحاضرة في المنصة الدبلوماسية** :و تتصدر هذه المجموعة الولايات المتحدة الأمريكية ، و التي ألحت على الرئاسة الإسبانية للمشاركة في فعاليات المؤتمر كعضو شريك أو ملاحظ ، إضافة إلى مجموعة من الدول الأوروبية الأخرى الممثلة في الندوة من طرف سفراءها المعتمدين بمدريد و هي: سويسرا ، النرويج ، روسيا ، أوكرانيا ، جمهورية التشيك ، المجر ، سلوفاكيا ، بلغاريا و بولونيا ، رومانيا ، ألبانيا ، ليتوانيا ، استونيا ، الفاتيكان ، سلوفينيا ، موناكو.مجموعة الدول هذه كانت حاضرة في افتتاح و إختتام المؤتمر و لم يكن من حقها التدخل في الفعاليات أو أخذ الكلمة و إبداء الرأي.

3) **مجموعة المدعوين الخاصين** :سمح لبعض الشخصيات الممثلة لمنظمات الإقليمية بحضور المؤتمر مثل حضور الأمين العام لجامعة الدول العربية ، و كذا إتحاد المغرب العربي ، كما حضر الندوة وزير خارجية موريتانيا (باعتبار موريتانيا عضو في إتحاد المغرب العربي و امتداد طبيعي للمتوسط) ، و أعطيت الكلمة للممثل الموريطاني يوم افتتاح الندوة دون أن يمنح له حق المصادقة على البيان الختامي و بهذا الصدد نشير إلى غياب ليبيا عن فعاليات.

ويتميز مسار الشراكة بمنهج كلي مقارنة بالمبادرات التي تم طرحها سابقا خلال الستينات والسبعينات والتي كانت تستند إلى عوامل اقتصادية بحتة ، بالإضافة إلى تضمنه من جانب اقتصادي ومالي ، فإنه طرح برامج عمل وأهدافا أمنية من أشكال التكتل بين كل من الاتحاد الأوربي الذي يضم مجموعة من الدول المتقدمة والشركاء المتوسطيين الذين يعتبرون دول نامية وهذا في إطار ما يسمى بِ" **الاقليمية الجديدة** " بمعنى آخر إقامة تكتل أوروبي متوسطي يمكن أن يلعب دورا استراتجيا في لعبة التوازنات الدولية الجديدة التي بدأت في التشكل عقب تفكك الاتحاد السوفيتي كظهور التكتلات الاقتصادية الدولية والتي تراها الدول الأوروبية تهديدا مباشرا لمصالحها خاصة الاقتصادية منها في السوق الدولية[1].

و بعد التطورات الدولية الجديدة ، و رغبته في التحول إلى قوة اقتصادية و سياسية و عسكرية مما يؤهله ليصبح قطب في النظام العالمي الذي تتشكل معالمه يعتبر المشروع الذي تقدمت به أوروبا في مؤتمر برشلونة يعكس ثوابت السياسة الأوروبية و متغيراتها في ظل النظام العالمي الراهن[2] .

و يمكن تلخيص أهم الدوافع التي أدت إلى عقد مؤتمر برشلونة و الانطلاق في مسار الشراكة في :

- فشل الحوار العربي – الأوروبي يعد من الأسباب التي أكدت ضرورة بعث الفكرة المتوسطية من جديد حسب الكاتب الفرنسي بول بالطا PAUL BALTA.
- سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي، لما تملكه من قوة عسكرية و اقتصادية كذا قدرتها على منافسة أوروبا رغم الوحدة التي تريد منها أوروبا أن تصبح قطبا عالميا.
- تطورات الوضع في الشرق الأوسط من خلال بروز ما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الجديد كوجه آخر للتنافس الأمريكي الأوروبي في منطقة المتوسط و بخصوص التسابق نحو تشكيل تجمعات إقليمية فكرة الشراكة الأوروبية – المتوسطية هي عبارة عن مبادرة تعبر عن الرد الأوروبي على رغبة الولايات المتحدة الأمريكية الملحة على احتواء منطقة الشرق الأوسط.

---

[1] ابراهيم بوجلخة ، " **دراسة تحليلية و تقنية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاقية الشركة الأورو جزائرية – دراسة تقنية لمجموعة من المتغيرات الكلية**–" . **رسالة الماجستير** . (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و العلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي،2013/2012) . ص 111

[2] نفس المرجع . نفس الصفحة

- قضية الأمن بأبعاد المحلية و الإقليمية والدولية تعتبر من أبرز الدوافع التي شجعت الإتحاد الأوروبي على ضرورة إيجاد إطار للتعامل مع الظواهر المؤثرة على أمن و استقرار منطقة المتوسط[1].

و يعتبر مؤتمر برشلونة الإطار المجسد لفكرة الشراكة الأورو متوسطية كما أنها شكل من أشكال التعاون المبني على التبادل بمفهومه الواسع و تعمل الشراكة على خلق علاقة متميزة بين المشاركين المتعاونين لتحقيق الأهداف في المدى المتوسط و الطويل .

و إذا أردنا أن نلخص الشراكة السياسية و الأمنية التي جاء بها إعلان برشلونة للشراكة الأورو متوسطية نجدها تتضح من خلال خمسة مكونات سياسية هي كالتالي :

1- الالتزام بميثاق الأمم المتحدة و اعتماد الطرق السلمية في حل النزاعات الدولية.

2 - الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان خاصة فيما يتعلق بالحريات الأساسية بما في ذلك حرية التعبير و الانتماء و حرية الفكر و العقيدة.

3 - العمل من أجل نزع الأسلحة النووية و البيولوجية و الكيماوية و الخضوع لنظم منع الانتشار الدولية اتفاقيات ضبط التسلح و نزع السلاح مع تجنب تطوير القدرات العسكرية التي تتجاوز متطلبات الدفاع المشروع.

4- مكافحة الإرهاب بالتعاون للتصدي له ، و مظاهر عدم الاستقرار ، و التضامن ضد توسيع الجريمة المنضمة ، و مكافحة المخدرات ، و الهجرة غير الشرعية.

5- احترام التساوي في السيادة و الامتناع عن أي تدخل مباشر في الشؤون الداخلية و احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها[2].

---

[1] برد رتيبة ؛ "**الحوار الاورو متوسطي من برشلونة الى منتدى 5+5**" **، رسالة ماجستير** . (كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات االدولية ، تخصص دبلوماسية و تعاون دولى ، جامعة يوسف بن خدة ، سنة 2009/2008) . ص 103

[2] نفس المرجع . ص 127

أما فيما يخص الجانب الاقتصادي و المالي تهدف المبادرة إلى تعزيز التعاون من أجل تحقيق منطقة رخاء تشمل فوائدها كافة الشركاء المتوسطيين و يقوم التعاون في هذا المجال على ركائز أساسية هي كالتالي :

- ❖ إنشاء منطقة أورو متوسطية للتبادل الحر بحدود عام 2010 تجمع دول جنوب المتوسط بالإتحاد الأوروبي و لتسهيل عملية إنشاء هذه المنطقة اعتمدت مجموعة اتفاقيات و التي عددها 9 و التي تم توقيعها مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط .[1] و هي كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (1) : يوضح الاتفاقيات الموقع بين دول المتوسط و الإتحاد الأوروبي

اختتام المفاوضات	التوقيع على الاتفاق دخول حيز التطبيق
تونس جوان 1995 جويلية	1995 مارس 1998
اسرائيل سبتمبر 1995 نوفمبر 1995	جوان 2000
المغرب نوفمبر 1996 فبراير 1996	مارس 200
السلطة الفلسطينية ديسمبر 1996 فبراير 1997	جويلية 1997
الاردن أفريل 1997	نوفمبر 1997
مصر	جوان 1999
لبنان مفوضات مستمر	//
الجزائر 8 جولات من المفوضات	19 ديسمبر 2001
سوريا مفوضات مستمر	//

المصدر : زايري بلقاسم و كوريالي بغداد ، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط ، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، الجزائر 8-9 ماي 2004

[1] نفس المرجع . ص 129

❖ الرفع من المساعدات المالية و ترقية الاستثمار ، بحيث تؤكد وثيقة برشلونة على ضرورة زيادة المساعدات المالية خاصة تلك الموجهة للبنايات التحتية و هذا خلال السنوات الخمس الأولى التي تلي انعقاد المؤتمر ، إلا أن استمرار وجود هاجس المديونية الذي بلغ 22 مليار دولار في 2002 ، فهذا العبء يثقل دول جنوب و شرق المتوسط و يجعل من أوروبا قلعة محصنة ، ذلك أن الهوة بين الشمال و الجنوب لا تتوقف عن الأتساع ، و يتضح الأمر أكثر إذا ما قمنا بمقارنة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي فمثلا في فرنسا يبلغ 1944 دولار بينما بلغ 3530 دولار و هذا عام 2000 و يبين الجدول التالي نسبة الديون المقدمة في برنامج الخمس سنوات الموالية لإعلان برشلونة .ومن جهة أخرى يعتبر البرلمان الأوروبي الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان شرطا مسبقا لمنح التمويل المشروطة الديمقراطية[1]:

جدول رقم (2): يوضح القروض المقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار لبعض بلدان جنوب المتوسط في الفترة 1995-2001

البلدان	القروض الممنوحة
الجزائر	1483 الاورو
تونس	1081.3 الاورو
المغرب	1508 الاورو
المصر	1549 الاورو
مجموع القروض	5621.3 الاورو

المصدر : من إعداد الطالبة

[1] نفس المرجع . ص 131

- أكد إعلان برشلونة كذلك على ضرورة خلق أجواء مناسبة لإنعاش عملية الاستثمار ، و نجد أنه من الطرق الملائمة لخلق أفضل مناخ للاستثمارات هو زيادة حجم التبادل التجاري ما بين دول منطقة الحوض البحر الأبيض المتوسط ، و بلغ متوسط حجم التبادل التجاري بين الدول المتوسطية لعام 2002أقل من 5 ٪ من إجمالي حجم تجارتها الخارجية ، و كثير و يعود هذا الوضع إلى نقص الحافز الاقتصادي . دون أن ننسى أهمية نقل التكنولوجيا و ما يرافقها من دعم للتنمية و التطور الاقتصادي[1]

و في هذا الإطار تعد الشراكة الأورو–متوسطية إحدى الوسائل العلمية الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة في هذه الدول ، كما أنها تمثل إحدى الوسائل الاساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي ، وتوحي القراءة الواضحة لكلمة الأورو–متوسطية ، بتواجد طرفيين الأول يضم دول الاتحاد الأوروبي و الثاني يمثل الدول المتوسطية مما يعني أن هناك مشروع شراكة قائمة بين الاتحاد الأوروبي من شمال المتوسط و دول الضفة الجنوبية للمتوسط ، وبالنسبة لأوروبا : " **الشراكة تعني مصالح مشتركة بين الطرفين وهي تعني ايضا توسيع الدعم المالي للدول النامية من أجل مساعدتها على تجاوز مشكلها وبالتالي الدعوة إلى الانضمام والاندماج في الاقتصاد العالمي**"، أما دول الجنوب فتعني لهم الشراكة مع الاتحاد الأوروبي : "**تلك الاداة الجوهرية لمواكبة التغيرات العالمية والتحولات الجديدة وهذا يتطلب منها إصلاحات وتغيرات جذرية في هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية** " .

و عليه فالشراكة بين الطرفين تبنى على التقارب و التعاون في جميع المجالات دون استثناء ، إضافة إلى تحديد المصالح و الأهداف لكل الإطراف المشاركة بشكل واضح[2].

---

[1] نفس المرجع ، ص 132

[2] جعفر عدالة ؛ "**تطور سياسية الاتحاد الاوروبي بعد الحرب البادرة في منطقة المغرب العربي** " . **مجلة العلوم الاجتماعية** ، العدد 318 ، 19 – ديسمبر – 2014 . ص 3

و تقوم فلسفة الشراكة الأورو متوسطية الجديدة على أساس الابتعاد تدريجيا عن سياسة مد يد العون المباشر من خلال الدعم المالي المجرد الذي كانت تقدمه بلدان المجموعة الأوروبية ، من قبل إلى سياسة جديدة تقوم على تشجيع البلدان الشريكة على تبني السياسات و البرامج و المشروعات التي تحقق التنمية الذاتية و القابلة للديمومة ، و كذا على أساس من شأنه تحفيز التنافس فيما بين البلدان الشريكة الواقعة في جنوب و شرق البحر الأبيض المتوسط ، و تشجيع تلك البلدان على صياغة مشروعات إنمائية و اجتماعية و أمنية ، تبني طموحة يكون من شأنها تحقيق الاستقرار و الرفاهية و الأمن و السلام في حوض البحر المتوسط [1]. و من أهداف الاتحاد الأوروبي في إقامة مثل هذه الشراكة الأورو متوسطية التركيز أساسا على:

- التخلص تدريجيا من أعباء الدعم المالي المجرد الذي يظل يقدمه جاهزا للبلدان المتوسطية الواقعة في جنوب و شرق المتوسط منذ انتهاء الحقبة الاستعمارية الأوروبية لها.
- الإبقاء على هذه البلدان المجاورة في فلكه السياسي وفقا لحسابات إستراتيجية ضد التجمعات والقوى و الأطراف الدولية الكبرى الأخرى ، كالولايات المتحدة الأمريكية و روسيا و القوى الآسيوية.
- بغرض تطوير و تعديل النظم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية السائدة في تلك البلدان ويجب أن يتم جعلها تعتمد على أساليب الديمقراطية و التعددية و احترام حقوق الإنسان و الانفتاح الثقافي و تطبيق نهج اقتصاديات السوق.
- تخليص هذه البلدان من مظاهر الفقر و التبعية الغذائية و سوء توزيع الدخول التي أصبحت تشكل بمثابة بؤر توتر للاتحاد الأوروبي[2].

[1] محمد شريف منصوري ؛ " **امكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة" ، أطروحة دكتوراه** ، (جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص ادارة اعمال ، 2008 / 2009) . ص 194

[2] نفس المرجع ، نفس الصفحة

و من بين المبررات الداعية لإقامة شراكة أورو متوسطية هي :

1. **مبررات اقتصادية** : و يظهر ذلك من خلال الارتباط الكبير للتجارة الخارجية لبلدان الضفة الجنوبية للمتوسط ببلدان الضفة الشمالية تصديرا و استيراد في علاقات متبادلة ، رغم أن الصادرات الأوروبية نحو البلدان المتوسطية تأتي في المركز الرابع مقارنة بمناطق أخرى في العالم ، و تأتي في المرتبة الثانية مقارنة بالبلدان النامية الأخرى[1] .
2. **مبررات غير اقتصادية** : و المرتبطة أساسا بالجانب الأمني و الاجتماعي و السياسي ، من خلال العمل على جعلها لمنطقة آمنة و متوازنة اجتماعيا ، و أن تبقى ذات بعد استراتيجي سياسي لأوروبا ، و سد الباب أمام الولايات المتحدة الأمريكية ، و جعلها منطقة ازدهار و استقرار ، خاصة و أن التاريخ يبين لنا بأن العرب و الأوروبيين نسجوا منذ الأزمنة الضاربة في القدم شبكة كثيفة من المبادلات بشأن المجال المتوسطي ، الذي لم يعرف وحدة سياسية إمبراطورية إلا مع الإمبراطورية الرومانية ، و إذا كانت بيزنطة و الإسلام العربي و الإمبراطورية التركية لم تتمكن من إعادة تركيب هذه الوحدة ، فإن ذلك لم يؤد في أي وقت إلى إعاقة حدت المبادلات بينهما[2].

هذا **و** يحظى الحوار السياسي بالاهتمام والأولوية من طرف الإتحاد الأوروبي ، حيث يلاحظ أن الاتفاقية أولت التعاون والحوار السياسي أهمية ملحوظة ، لاسيما أن تحقيق السلام والاستقرار والأمن يعتبر من أبرز أهداف عملية برشلونة ، فعن طريق الانخراط في عملية حوار سياسي منتظمة يمكن للدول الأوروبية أن تعزز من مستوى تلاحمها ، الأمر الذي يعني في نهاية المطاف تحقيق الرفاهية والاستقرار والسلام والأمن في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ، إلى جانب المساهمة في إيجاد مناخ ملائم للتفاهم والتسامح بين الثقافات من أجل تحقيق هذه الأهداف ، اتفق الأطراف على عقد لقاءات كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، وشكلت عدة لجان لهذا الغرض ، كما جرت عدة اجتماعات للوزراء وكبار المسئولين في إطار الدبلوماسية الوقائية وخلق مناخ دائم من الاستقرار و الثقة المتبادلة بين الشركاء ، أن الاتحاد الأوروبي يعتبر من أهم المتعاملين التجاريين مع دول جنوب و شرق المتوسط بنسبة 52/ و يسعى إلى توسيع أسواقها و منافسة التكتلات الأخرى .

[1] نفس المرجع ، ص 195

[2] المرجع نفسه

➢ المحاور الرئيسة للشراكة الأوروبية المتوسطية

تضمنت الشراكة الأورو– متوسطية مجموعة من المحاور الأساسية التي ميزتها عن باقي المبادرات حيث شملت العديد من الجوانب الاقتصادية و الغير اقتصادية و التي تتعلق بالجوانب السياسية و الأمنية لما لها علاقة و أهمية بالنسبة للطرفين على النحو التالي:

أولا: الشراكة السياسية و الأمنية :

قرر المشاركون في مؤتمر برشلونة إجراء حوار سياسي منتظم لاستكمال الحوار الثنائي المنصوص عليه في اتفاقيات الشراكة ، وبالإضافة إلى ذلك يحدد الإعلان عددًا من الأهداف المشتركة في المجال الاستقرار الداخلي والخارجي تعهدت بموجبه جميع الاطراف على العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان و الالتزام بموجب القانون الدولي و احترام الحريات الأساسية كما ينص الإعلان على أنه من الأهمية بما كان تبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان و الحريات الأساسية كما اتفق الطرفان على تطوير و تجسيد سيادة القانون و الديمقراطية و نظمها السياسية مع حرية اختيار كل طرف نظامه السياسي و الاجتماعية و الثقافي و القضائي و الاقتصادي و آليات تطويره كما تتعهد الأطراف الموقعة على احترام المساواة في السيادة و الحقوق بين الشعوب و حقها في تقرير المصير واحترام السلامة الاقليمية و تكريس مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للشريك الآخر و التسوية السلمية للمنازعات في المنطقة بالإضافة الى الاتفاق على مكافحة الارهاب و الجريمة المنظمة و المخدرات كما تعهد المشاركون بالعمل على تعزيز الامن الاقليمي و العمل على منع انتشار الاسلحة النووية أسلحة الدمار الشامل من خلال الالتزام و الامتثال للالتزامات الدولية و الإقليمية و عمل جميع الأطراف على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة أمن وسلام[1].

[1] ابراهيم بوجلخة ؛ مرجع سابق . ص 113

ثانيا: الشراكة في المجال الاجتماعي و الثقافي و الانساني :

وفقا لإعلان برشلونة اتفق الشركاء على إقامة شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية بغية التقريب بين الشعوب وتعزيز التفاهم فيما بينها تقوم هذه الشراكة على أساس الاحترام المتبادل والإقرار والاعتراف بتنوع التقاليد والثقافات والحضارات في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط من ناحية . وتعزيز العلاقات المشتركة من الناحية الأخرى أدخل هذا المجال في السياسة المتوسطية لمعالجة عدد من التحديات التي تتطلب التعاون المشترك بين دول الاتحاد الأوربي ودول منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط وذلك بهدف تشجيع التبادل بين المجتمعات المدنية في الدول الشريكة في مجالات عديدة كتشجيع التبادل الثقافي والتعليمي واحترام الأديان لدى شعوب المنطقة وضرورة تنمية الموارد البشرية والنهوض بالقطاع الصحي بالإضافة إلى معالجة بعض التحديات الأخرى كمعدلات النمو السكاني المرتفعة والهجرة والإرهاب .[1]

وتحقيقا لهذه الغاية ينص المؤتمر على ما يلي:

- أهمية الحوار بين الثقافات والأديان .
- تنمية الموارد البشرية في مجال الثقافة والتبادل الثقافي تنفيذ برامج تعليمية وثقافية مع احترام الهويات الثقافية التعرف على لغات الدول الأطراف.
- أهمية الصحة والتنمية الاجتماعية واحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية[2].
- التعاون في مجال الهجرة غير الشرعية مكافحة الإرهاب والتجارة بالمخدرات والجريمة الدولية والفساد.

كما تركز ديباجة إعلان برشلونة بوضوح على ضرورة تكريس الديمقراطية واحترام حقوق الانسان على أن الهدف العام للشراكة يتمثل في تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للحوار والتبادل والتعاون بما يضمن السلام ، وهذا يتطلب تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة ومستدامة ، واتخاذ تدابير لمكافحة الفقر وتشجيع المزيد من التفاهم بين الثقافات وهي كلها جوانب اساسية لإنجاح الشراكة[3].

[1] نفس المرجع ، نفس الصفحة

[2] نفسه . ص 114

[3] المرجع نفسه

ثالثا: الشراكة الاقتصادية و المالية :

حيث شكل البعد الاقتصادي والمالي الركيزة الاساسية لاتفاقيات الشراكة الأوربية المتوسطية و التي بنيت على أساس التعاون التجاري من خلال السعى لإنشاء منطقة للتجارة الحرة في غضون عام 2010 وذلك لكون حوض المتوسط منطقة إزدهار ونمو وتعاون مالي مبني ، على المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوربي للدول المتوسطة الشريكة في شكل قروض ومعونات بغرض إنجاح الشق الاقتصادي من الشراكة الأورو–المتوسطة[1] .

و من أجل تجسيد هذه الأهداف نصت اتفاقية الشراكة في جانبها الاقتصادي على:

- **إقامة منطقة تجارية حرة** : حيث أتفق المجتمعون على إنشاء منطقة للرخاء المشترك في البحر الأبيض المتوسط من خلال تنمية اقتصادية متوازنة و مستدامة و تحسين الأحوال المعيشية للسكان وزيادة في مستوى العمالية ، انطلاقًا من هذا إجماع الشركاء و الاتحاد الاوروبي على إنشاء شركة إقتصادية و مالية على اساس ما يلي :

أ. إنشاء تدريجي لمنطقة تجارة حرة .

ب. تنفيذ التعاون و التشاور في المجالات الاقتصادية.

ج. رفع المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي لشركائه .

د. تحديد عام 2010 موعدًا لإقامة منطقة تجارة حرة يتم فيها إلغاء الحواجز التعريفية و غير تعريفية على التجارة في المنتجات الزراعية و تحرير التجارة المنتجات[2].

و لإنجاح هذا العمل تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات ذات الأولوية من حيث تسريع عملية قيام الشركة الأوروبية المتوسطية بين دول الاتحاد و دول المتوسط و تتمثل هذه الإجراءات في :

أ. الإلغاء التدريجي للقيود التعريفية على المنتجات صناعية و الزراعية و التجارة .

ب. اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأة و الشهادات الخاصة و حماية حقوق ملكية الفكرية و ملكية الصناعية و سيادة المنافسة ، شهادات العالمية .

[1] نفس المرجع ، ص 114

[2] نفسه

ج. إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاديات السوق ، و تكامل الإقتصاد الوطني .

د. تحديث و تعديل البني الاقتصادية و الاجتماعية مع إعطاء الاولية للقطاع الخاص .

هـ. أقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا[1].

تسعى الأطراف المشاركة في هذه الشركة في شقها الاقتصادي إلي تدعيم القدرات الاقتصادية و زيادة التعاون الاقتصادي و العمل علي تطوير التنسيق بين الأطراف المشارك في هذه الشراكة .

- **التعاون المالي من خلال برنامج ميدا (MEDA):**

تعتبر المساعدات المالية للمجموعة الأوروبية إلى غاية سنة 1995 تمنح لكل دولة عن طريق بروتوكولات مالية مهما كان حجم الإصلاحات المعتمدة و المنجزة يتم التفاوض عنها مع هذه الدول و على إثر مؤتمر برشلونة تم اعتماد إجراءات جديدة للتمويل بموجب برنامج أو صندوق دعم الشراكة الأوروبية – المتوسطية ما يسمى برنامج ميدا . بالإضافة إلى القروض الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار فهذه المخصصات هي عبارة عن غلافات مالية شاملة و مشروطة باحترام تنفيذ الاتفاقيات الموقعة ، و مدى التقدم في مجال الإصلاحات الاقتصادية و كذا احترام حقوق الإنسان و تطبيق الديمقراطية في هذه الدول برنامج ميدا يهدف إلى تقوية الاستقرار السياسي و الديمقراطية ، و إنشاء منطقة للتجارة الحرة أور–متوسطية ، و تطوير التعاون الاقتصادي و الاجتماعي ، و الرفع من المقومات الإنسانية و القيم الثقافية[2] .

هذا البرنامج يحل محل بروتوكولات التعاون الثنائية السابقة ، و امتدت المرحلة الأولى من برنامج ميدا 1 من 1995 إلى 1999 ، حيث تم تخصيص مبلغ 3.435 مليار أورو من ميزانية الاتحاد تم(صرف مبلغ 890مليون أورو فقط) مرفقة بمبلغ 4.672 مليار أورو في شكل قروض ممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار و قد تم تخصيص ما يقارب % 90 من القروض بشكل ثنائي و % 10 من القروض المتبقية تم توجيها لتمويل مشاريع التعاون الجهوي[3].

---

[1] نفس المرجع ، ص 115

[2] زكري مريم ؛ " **البعد الاقتصادي للعلاقات الاوروبية – المغاربية** " ، **رسالة ماجستير** . (جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2010 / 2011) . ص 82

[3] نفس المرجع ، نفس الصفحة

أما المرحلة الثانية لبرنامج ميدا ، فقد تمت الموافقة في نوفمبر 2000 على قواعد جديدة لإقامة هذه المرحلة من هذا البرنامج في الفترة مابين 2000 حتى 2006 و تبلغ الأموال المخصصة للمرحلة الثانية 5.35 مليا ر أورو ، و يقد م الدعم في شكل منح و يحتوي برنامج ميدا على جهاز خاص يمكن من خلاله أن يقدم بنك الاستثمار الأوروبي بتقديم المنح للدول الأعضاء بسعر فائدة مدعوم.[1]

جدول (3) : يوضح الإعانات الممنوحة في الإطار برنامج دعم الشراكة الدول المغاربية .

برنامج ميدا 1995 / 1999			برنامج ميدا 2000 / 2006		
وضعية لخمسة سنوات 1995 / 1999					
البلد	التعهد	الدفع	البلد	التعهد	الدفع
الجزائر	164	30.2	الجزائر	1812.2	32.6
المغرب	656	127.6	المغرب	524.6	279.3
تونس	428	168	تونس	305.9	243.2
مجموع	1248	325.8	مجموع	1011.6	555.1

المصدر : محمد شريف منصوري ، مرجع سابق . ص 48

[1] نفس المرجع ، ص 84

المطلب الثاني : توقيع اتفاقية الشراكة المتوسطية مع تونس

وهو أول بلد مغاربي يوقع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي 17 جويلية 1995 بحيث يعتبر إلى حد الآن البلد النموذج لإطار الشراكة الأورو مغاربية ؛ لما سجله من تقدم كبير في تطبيق برامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي شرع فيه منذ 1996 برفع تدريجي للحواجز الجمركية وإعادة تأهيل المؤسسات التونسية وقد اجتمع أول مجلس للشركة في جويلة 1996 * بإنشاء مجموعتي عمل مشتركة الشؤون الاجتماعية والتعاون الاقتصادي المالي ، وقد اتسمت اتفاقية الشراكة الاوروبية المتوسطية التونسية بوجود ثمانية محاور أساسية و رئيسية ميزة هذه الاتفاقية التي عقدت بين الاتحاد الأوروبي و تونس في إطار الشراكة الاوروبية المتوسطية وهي[1] :

- **المحور الأول** : الحوار السياسي ويتضمن : الاستقرار , الأمن والتنمية المشتركة لكل الأطراف ، وضع مجال مشترك للسلم و الأمن و احترام حقوق الانسان و الديمقراطية و التسامح الديني و ثقافي .
- **المحور الثاني** : حرية انتقال السلع ، بإنشاء منطقة للتبادل الحر ، إقامة منطقة الرفاهية المشتركة وهو محور الدراسة في هذا الاتفاق و يتطلب انجاز هذا الاتفاق أن يبقي مرتبط معها بالاتفاقيات الشراكة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي و تونس.
- **المحور الثالث** : حق التأسيس و الخدمات :أي حق كل طرف في إنشاء مؤسسات في إقليم الطرف الآخر وتحرير تقديم الخدمات.
- **المحور الرابع** :المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة :ضمان حرية المدفوعات الجارية عن المعاملات وتسويتها بعملة قابلة للتحويل بحرية.
- **المحور الخامس** : التعاون الاقتصادي بين طرفي الاتفاق.
- **المحور السادس** : التعاون الاجتماعي والثقافي.

[1] ابراهيم بوجلخة ، مرجع سابق . ص 127

*اتفاق الشراكة بين تونس والإتحاد الأوروبي دخل حيز التنفيذ في 01 مارس 1998 ، فيما انتهت مفاوضات الشراكة في جوان1995 .

– **المحور السابع** : التعاون المالي من خلال مضاعفة المساعدات المالية لتشجيع التنمية الذاتية مستدامة و تجنيد الفاعلين الاقتصاديين المحلين ، و قد خصص المجلس الأوروبي مساعدة مالية في إطار أربع بروتوكولات مالية ، بالإضافة إلى برنامج ميدا 1 و ميدا 2 ، و القروض التي قدمها بنك الاستثمار الأوروبي.

– **المحور الثامن** : أحكام مؤسسية عامة وختامية. [1]

إن التوقيع على إتفاقية الشركة مع الاتحاد الأوروبي ينتج عنه إقامة منطقة للتجارة الحرة خلال فترة انتقالية في حدود 12 سنة بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

وقد تحصلت تونس على مجموع 742 مليون أورو موزعة على أربع بروتوكولات مالية خلال الفترة 1996 – 1967 و كانت مقسمة علي النحو التالي : 59 مليون أورو 1981 – 1976 ، 139 مليون أورو 1981 – 1986 ، 224 مليون أورو 1986 – 1991 ، 284 مليون أورو 1991 – 1996 و قد طلبًا تونس رفع حصتها من القروض باستغلال المخصصات المالية غير المستهلكة من طرف الدول الاخرى ، كما استفادت تونس خلال برنامج ميدا 1 الممدة على فترة 1996 – 1999 من حصة 428 ملويين أورو فيما كانت حصتها في 2004 ما يعادل 24 ملويين أورو ، و قد استطاعت تونس بفضل برنامج ميدا للشراكة تحسين الوضعية التاهيلية ل 600 مؤسسة مما سمح لها بالإستفادة من مخصصات مالية مساعدات إضافية 100مليون أرو عن حصتها الأصلية في برنامج ميدا 1 ، تونس حاليا في المرحلة الثالثة من برنامج رفع الحواجز الجمركية.

- إن التفكيك الجمركي و الرزنامة التي تم الاتفاق عليها بشأنها لاقت معارضة من طرف الصناعيين التونسيين ،كونهم كانوا يستفيدون ولعدة سنوات من السياسة الجبائية المفروضة و بالتالي سوف يواجهون بموجب هذا الاتفاق منافسة شديدة من المؤسسات الأوروبية.

[1] نفس مرجع . ص 126

- في جانب التعاون المالي والفني لم يحدد الاتفاق المبالغ المالية التي سوف يقدمها الإتحاد الأوروبي لتونس سواء في صورة منح أو معونات أو قروض ، وفق بروتوكولات مالية ، لكن اكتفى الاتفاق بالإشارة إلى أن الإتحاد سوف يقدم مساعدة لتونس في مجال الإصلاح الاقتصادي وتطوير البنية الأساسية ، وتحمل تبعات تحرير التجارة مع الإتحاد وتشجيع الاستثمار[1].

المطلب الثالث: تقييم اتفاقية الشراكة بين تونس و الاتحاد الأوروبي

يعتبر الإتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للدول العربية المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط . لكنها شراكة غير متوازنة ، فبينما يصدر لها أكثر من 60 % من وارداتها ، فإنه في المقابل يستورد منها أقل من 03% من إجمالي مبادلاته التجارية الخارجية ، كما أن صادرات الدول العربية ذات العلاقة أغلبها مواد خام إذ تصدر ليبيا والجزائر أساسا النفط والغاز الطبيعي فيما تصدر المغرب والجزائر ومصر المواد الغذائية والقطن والمنسوجات والملابس الجاهزة ، وتعتبر فرنسا وإسبانيا وإيطاليا أهم دول الإتحاد الأوروبي التي لها علاقات تجارية مع هذه الدول و تعتبر تونس من بين أهم الدول المغرب العربي التي تعرف علاقة قوية مع الاتحاد الأوروبي إذ يولي الاتحاد الأوروبي اهتمام كبير لتونس في طريقة تعامله معها .[2]

لقد نتج عن علاقة الاتحاد الأوروبي بتونس مجموع من الآثار و التى تتمثل في :

- إن اتفاق الشراكة الذي وقعته تونس مع الإتحاد الأوروبي هو أتفاق شراكة شامل وليس اتفاقا تجاريا فقط ،كونه لا يقتصر على الجانب التجاري فقط ،بل اشتمل إقامة منطقة حرة للتبادل بالإضافة إلى التعاون المالي ،الفني والتكنولوجي ودعم الحوار السياسي و الاجتماعي و الثقافي وبالتالي سيكون لهذا الاتفاق أبعاد مختلفة على الاقتصاد التونسي.
- باعتبار أن هذا الاتفاق هو اتفاق شراكة فينبغي أن يجني فوائده الطرفان ،لكن ما يجب التأكيد عليه هو أن تونس بلد نام ككل الدول المتوسطية الأخرى وتربطه علاقات اقتصادية وثقافية وتاريخية مع دول الإتحاد الأوروبي فيفترض أن تستفيد من بعض الامتيازات التي تؤهلها لدخول المنافسة مع الاقتصاديات الأوروبية التي حققت تقدما معتبرا في المجال الصناعي والتكنولوجي[3] .

---

[1] نفس المرجع . ص 127

[2] علاوي محمد لحسين ؛ " **اتفاقيات الشراكة الاورو عربية : شراكة الاقتصادية حقيقة ..... أم شراكة إيرادات** " ، **مجلة الواحات للبحوث و الدراسات** ، العدد 16 ، تاريخ 2012 ، ص 147 ، متحصل عليه من الموقع الالكتروني : http://elwahat.univ-ghardaia.dz

[3] زكري مريم ؛ مرجع سابق . ص 126

بالتالي فإن علاقة بين الاتحاد الأوروبي و تونس هي علاقة قائمة في الأساس الشراكة الشاملة لجميع المجالات و لا يعتمد على جانب معين في التعاون بين الاتحاد و تونس ، إذ خصص الاتحاد الأوروبي مبالغ معين لدعم هذه الشراكة ، ويؤكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة إقامة شراكة مع تونس ، تفتح المجال أمام تعاون شامل وتضامني في إطار متعدد الأطراف متكامل مع مجال التعاون الثنائي الذي ظل يشكل الإطار الرئيسي في غياب تنظيم إقليمي دائم ومستقر.

المبحث الثاني : سياسية الجوار الأوروبي

من خلال هذا المبحث سنتحدث عن تعريف سياسية الجوار الأوروبي و بالإضافة إلى تطرق لأهم نقطة و هي معرفة موقع تونس من سياسية الجوار الاوروبي و في الاخير سنقوم بعملية تقيم لهذه العلاقة التي تربط الاتحاد الأوروبي بتونس .

المطلب الأول : تعريف سياسية الجوار الأوروبي

أُطلقت السياسة الأوروبية للجوار في عام 2003 للمساهمة في دعم الاتحاد الأوروبي وتعزيزه للاستقرار والأمن والازدهار في البلدان الأقرب إلى حدوده ، بهدف الوصول إلى حكم القانون ، والعدالة الاجتماعية وتعزيز المساءلة ومن الأمثلة على ذلك نيل اللجنة الرباعية للحوار الوطني في تونس جائزة نوبل للسلام [1].

و لقد نصت المادة 8 من معاهدة الاتحاد الأوروبي على أنه" ينبغي على الاتحاد تطوير علاقة خاصة مع دول الجوار بهدف إقامة منطقة ازدهار وحسن جوار تعتمد على قيم الاتحاد و تتميز بعلاقات وثيقة وسلمية السلمية على أساس التعاون[2]."

جرى تصميم السياسة الأوروبية للجوار في عام 2003 وثيقة أوروبا أوسع لتطوير علاقات أوثق بين الاتحاد الأوروبي وبلدان الجوار ، بما في ذلك إتاحة الفرصة لتكامل اقتصادي أوثق مع الاتحاد الأوروبي واحتمال زيادة الوصول إلى السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي وقضت الخطة بأن يكون التكامل تدريجيا من خلال تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية ومؤسسية صعبة ، والالتزام بالقيم المشتركة.

---

[1] المفوضية الأوروبية ، " **مرجعية السياسية للجوار** " . **تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي و مجلس الأوروبي و اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية الاوروبية و لجنة المناطق ، بروكسل** ، 18 / تشرين الثاني / 2015 ص 2

[2] نفس المرجع ، ص 3

تنبثق سياسية الجوار الأوروبي من المؤسسات الأوروبية وهي ناتجة عن المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، ويعود تاريخها إلى نشر المفوضية الأوروبية في مارس 2003 لوثيقة الرسمية الموسومة ب (أوروبا الموسعة و الجوار الجديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق و دول الجنوب) و سميت فيما بعد سنة 2004 ب : سياسية الجوار الأوروبي الجديد .

إن الهدف المنشود و المعلن عنه هو إقامة منطقة استقرار وأمن وازدهار مشتركة تتمتع بقدر عال من التعاون الاقتصادي والسياسي وينطوى مفهوم الجوار بالضرورة على ترسيم الحدود التي تدخل (الجيران) في حيزها وعلى بناء علاقة بين الأطراف المختلفة وهنا تكون أمام و وظيفة مضاعفة (فصل الحدود وترسم الحدود) و العبور (التعاون). [1]

يتمثل مضمون هذه السياسة في محاولة الاتحاد الأوروبي تطوير علاقات جديدة مع جيرانه بشرق أوروبا وجنوب المتوسط ، تقوم على 03 مبادئ ، هي :سياسة تفضيلية + إقامة فضاء لرفاه وحسن الجوار +إقامة علاقات واسعة وسلمية على اساس من التعاون ، مع الإشارة إلى تأطير" قيم الاتحاد "لهذه المبادئ ، وقد تم تحديد هذه القيم بوضوح في العناصر الأتية : احترام دولة القانون ، الحكم الراشد ، حقوق الإنسان وحقوق الأقليات ، مبادئ اقتصاد السوق ، التنمية المستدامة ، ترقية علاقات حسن الجوار ، الحريات العامة . وتعد هذه العناصر شروطا لتفعيل " السياسة الجوارية "مع شركاءها وجيرانها ، مع ملاحظة أن بعضها متضمن في مواثيق دولية و جهوية متفق عليها ، وأخرى (كحقوق الأقليات) تم إزاحتها من وثيقة برشلونة النهائية وأدمجت هنا ، كما تجدر الإشارة إلى تماثل هذه العناصر مع أسس وثيقة برشلونة للشراكة المتوسطية وإلى اعتماد هذه السياسة لنفس الأهداف التي تحكم مسار برشلونة ، والخاصة بدعم التعاون السياسي و الأمني. فضلا عن التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار.[2]

---

[1] نفس المرجع ، نفس الصفحة

[2] طويل نسيمة ؛ " **سياسة الجوار الاوروبية و أثرها علي دول الجنوب المتوسط** " . **مجلة المفكر** ، (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، العدد 08 ، جوان 2012) . ص 217

الجدول التالي يوضح قائمة الوثائق التي تحدد شكل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي و البلدان الشراكة من دول الجنوب المتوسط

الجدول رقم : 04

البلد	بدء نفاذ العلاقات التعاقدية	تقرير البلد في سياسية الجوار الأوروبي	خطة عمل سياسية الجوار الأوروبي	الاعتماد من قبل الاتحاد الأوروبي	الإعتماد المشترك	تعزيز تنفيذ سياسية الجوار
المغرب	إتفاق الشراكة 03/ 2000	أيار / مايو 2004	الموافق عليها بنهاية 2004	21 / 05 / 2005	22 / 07 / 2005	04 / 12 / 2006
تونس	إتفاق الشراكة	أيار / مايو 2004	موافق عليها بنهاية 2004	21 / 05 / 2005	04 / 07 / 2005	04 / 12 / 2006
الأردن	إتفاق الشراكة	أيار / مايو 2004	موافق عليها بنهاية 2006	21 / 05 / 2005	02 / 06 / 2005	04 / 12 / 2006
المصر	إتفاق الشراكة	مارس / آذار 2005	موافق عليها بنهاية 2005	-	06 / 03 / 2007	-

المصدر : سياسية المنافسة في الشراكة الأورو متوسطة ، تقرير المعهد الأوروبي للإدارة العامة ، للمركز الأوروبي للمناطق في إطار برنامج يورو ميدى للسوق ، ص 12 ، 13

➢ أسس سياسة الجوار الأوروبي

تقوم" السياسة الجوارية "على ما أسماه الاتحاد الأوروبي ب: "مخططات العمل ذات طابع ثنائي تخص الإتحاد وكل دولة شريكة له في هذه السياسة تكون محل اتفاق بينهما ، كما يتم تطوير هذه السياسة بالتشاور وبالتنسيق مع كل دولة منها تماشيا مع مستوى التطور الحاصل في طريق اندماجها مع هذه السياسة ، وقد تم اعتماد هذه" المخططات."من قِبل" المجلس الأوروبي "في فيفري 2005 [1]

ويشير رئيس" وحدة المغرب العربي "بالاتحاد الأوروبي ليونيلو غابريسي في تقديمه (2005/2/15) بأنها تتميز بالمرونة و بالصيغة الثنائية ، مع عدم اشتراطها لأي شرط مُسبق ، ويتمثل الهدف من وضع هذه المخططات في كونها تعمل على تحديد الأولويات الواجب اتخاذها مع كل شريك بناء على مبدأ الحوار والمفاوضات معه تمهيدا لاندماجه في إطار السياسة الجوارية ، وهي تتضمن قائمتين من الالتزامات: الأولى تخص الانضمام إلى القيم المشتركة وبعض أهداف السياسة الخارجية و الأمنية للاتحاد الأوروبي. الثانية تخص الالتزامات التي تقرب شركاء الاتحاد الأوربي من بعض المجالات ذات الأولوية ، وهي ستة : [2]

- **الحوار السياسي المُدعم** : وهي يتعلق بالسياسة الخارجية و الأمنية + الوقاية من الأزمات وإدارتها + الوقاية من التهديدات المشتركة كالإرهاب و أسلحة الدمار الشامل+ إشراك شركاء الاتحاد الأوروبي في بعض مظاهر" السياسة الخارجية والأمنية المشتركة "وكذا مظاهر" السياسة الدفاعية" لأوربا وتبادل المعلومات والعمليات المشتركة +إقامة مسؤولية مشتركة بين الاتحاد وشركاءه من أجل الأمن والاستقرار في المنطقة التابعة للسياسة الأوربية الجوارية.

---

[1] نفس المرجع ، نفس الصفحة

[2] عمر بوزيد ؛ " **البعد المتوسط في سياسية الخارجية للولايات المتحدة و الاتحاد الاوروبي تنافس في اطار التكامل** " . **أطروحة دكتوراه** . (كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، سنة 2009) . ص 164

- **سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية** : وذلك من خلال تكييف الدعم والمساعدات المالية + فتح البرامج المتعلقة بترقية الروابط الثقافية والتربوية والبيئية والعلمية ، وبما يتواءم مع الإستراتيجيات الوطنية المعتمدة لدى كل دولة شريكة[1].
- **دعم العلاقات التجارية والتفضيلية** : مع إمكانية المساهمة في السوق الأوربية الداخلية ، وكذا بما يتضمنه من تعديل القوانين والمقاييس ومطابقتها مع مثيلاتها الأوروبية في مجالات :الإدارة + الجمركة +الزراعة +الصحة والغذاء ، وذلك تسهيلا لدخولها الأسواق الأوروبية .
- **العدالة والشؤون الخارجية** : وهي تخص إدارة الحدود المشتركة + تيسير تسليم التأشيرات + إجراءات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات و الأسلحة + تبييض الأموال والجرائم المالية والاقتصادية+ دعم الأنظمة القضائية + توسيع التعاون القضائي.
- **ربط الحوار و الاتصال بين المجموعات** : و ذلك في المجال الطاقة + النقل + البيئة + مجتمع + المعلومات + البحث و الإبداع ، بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية و الاجتماعي و التربية و التكوين و الاندماج
- **التعاون الجوي** : ترقية التعاون بشكل أوسع بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه ، وما بين دول الجوار ذاتها خاصة تلك التي هي قريبة جغرافيا مع بعضها البعض. [2]

➢ **أما بخصوص تطبيقات السياسة الجوارية :**

فإنها حاليا –وبعد دخول أوكرانيا و مولدا فيا–تخص خمسة دول ، منها :المغرب وتونس منذ 2005 ومصر منذ . *2007* بمعنى أنه لا يزال التفاوض حول الانضمام إليها ومناقشة" مخططات العمل" بين هذه الدول والاتحاد الأوروبي قيد الجريان ، ومن ذلك أيضا إعداد ما يسمى ب":تقارير البلدان الخاص بشركاء الاتحاد الأوروبي المتوسطيين وكذا دول أوروبا الشرقية ويعد هذا الإجراء بمثابة "غربلة "للبلد المعني بالانضمام ، وهو إجراء يقوم على عنصرين:

[1] مرجع سابق ، جعفر عدالة . ص 7

[2] نفس المرجع ، نفس الصفحة

الأول : يخص المظاهر السياسية ، بمعنى مدى حضور عناصر :الديمقراطية ، دولة القانون ، حقوق الإنسان واحترام الحريات الأساسية ، الاستقرار ، العدالة والشؤون الداخلية في الدولة المعنية بالانضمام.

الثاني : يخص الوضع الاقتصادي والاجتماعي فيها ، بمعنى مستويات تطور الاقتصاد المحلي وآفاقه وإدارة الميزانية ، السياسة المالية ، الوضع الاجتماعي والسياسي .للتنمية البشرية ، الإصلاح الهيكلي والنقل والطاقة[1].

- **تمويل هذه السياسة** : تستفيد الدول المنخرطة في هذه" السياسة"، وبناء على حاجاتها وقدراتها على إمتصاص المساعدة هذه ، وكذا حسب تطور مستويات عملية الإصلاح فيها ، بحصة من المساعدات المالية لتيسير اندماجها في" السياسة الجوارية[2]."

وهذا اعتمادا– وبخصوص دول جنوب المتوسط–على آلية "برنامج ميدا"، وعلى ما يسمى ب" :المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان –IEDDH". وقد تم تعويض هاتين الآليتين بآلية جديدة ، وهذا منذ (جانفي 2007) وهي: الآلية الأوربية للموارد وللشراكة" –IEVP". وقد تم إقرار جملة من المساعدات على فترتين هما :

- (2006 – 2007) : إستفادة من خلالها الدول التي دخلت في هذه السياسية من حوالي (8.5 مليار اورو) بخصوص دول المغرب العربي ، فقد استفادت خلال فترة (2004 – 2006) من (135 مليار أورو) .
- (2007 – 2013) : تستفيد هذه الدول من حصة 15–12 مليار أورو) ، أي بزيادة مقدراها (7%) مقارنة بالمرحلة السابقة[3]

---

[1] سهام حروري ، "**سياسية الاتحاد الاوروبي اتجاه الدول المغربية**" **، محلة المفكر** . (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، العدد 08 ، نوفمبر 2012) . ص 353

[2] بشار خضر **، أوروبا من أجل متوسط مؤتمر برشلونة قمة باريس (1995–2008)** ، (تر : سلمان الرياشي) ، مركز دارسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2010 ، ص 208

[3] نفس المرجع ، نفس الصفحة

المطلب الثاني : تونس و سياسة الجوار الأوروبي

تعمل السياسة الأوروبية للجوار على إقامة" حلقة من الأصدقاء "خاصة بعد توسيع الإتحاد الأوروبي الذي حدث عام " 2004 و لتعزيز الأمن و الاستقرار و الرفاهة تطوير الإلتزام المشترك بالقيم المشتركة وخصوصا العمل في محيطها القريب على زرع أفكار كسيادة القانون و الحكم الصالح و احترام حقوق الإنسان لتحسين العلاقات الاقتصادية و تحقيق تعاون أوثق بينها و بين جوارها و محيطها. [1]

تعهد الاتحاد الأوروبي بتطوير علاقات وثيقة مع تونس وبدعم الإصلاحات الاقتصادية والسياسية القائمة في هذا البلد. ففي إطار سياسة الجوار الأوروبية ، تحصل تونس على دعم مالي من قبل الاتحاد الأوروبي خاصة من آلية الجوار الأوروبية. إن الميزانية الإرشادية للفترة التمويلية الحالية (2014–2020) تتراوح بين 725 مليون و886 مليون أورو . هذه الميزانية سترتفع حتماً في الفترة الممتدة بين 2017 و 2020 كما تم التأكيد على ذلك في البيان المشترك الصادر بعنوان "تعزيز دعم الاتحاد الاوروبي لتونس " . وإلى ذلك يعتزم الاتحاد الأوروبي الرفع من دعمه المالي السنوي من خلال مجموعة من المنح قد يبلغ مجموعها 300 مليون أورو سنة 2017 كما يلتزم الاتحاد بمواصلة هذا المستوى من الدعم إلى غاية 2020.

وتُكَمِّل مساهمة آلية الجوار الأوروبية آليات مالية أخرى للاتحاد الأوروبي ، نذكر منها آلية المساهمة في الاستقرار والسلم والآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان وآلية الاستثمار في منطقة الجوار والبرامج المواضيعية المندرجة في إطار آلية التعاون والتنمية.

[1] نادية بلورغي ؛ " **تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورو متوسطة دراسة حالة الجزائر** " ، **رسالة الماجستير** . (كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصيص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013 / 2014) . ص 120

لقد حصلت تونس على 445 مليون أورو للمساعدة على التنمية في إطار الآلية الأوروبية من أجل الجوار والشراكة ، وهو ما يقارب ضعف المبلغ الأولي الذي خُصص لتونس خلال هذه الفترة ، ومعظم التمويل تم تخصيصه للتدابير الخاصة بدعم الاقتصاد والانتقال نحو الديمقراطية. أما الباقي فقد خُصص للمشاريع المفيدة للمواطنين خاصة في المناطق المحرومة. كما شمل الدعم تمويلا هاما (155 مليون أورو) في إطار برنامج "سبرينغ" الذي يكافئ التقدم المحرز في مجال الإصلاح الديمقراطي ، وقد كانت تونس المستفيد الرئيسي منه في منطقة الجوار الجنوبي.

و تتمثل خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية والسياسة المتفق عليها بصورة مشتركة بين الإتحاد الأوروبي و تونس من خلال الاندماج في الإتحاد الأوروبي في مجالات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأسواق والشبكات التحتية ، وقرار الإتحاد الأوروبي لإنشاء الحوار الأوروبي الذي يهدف لتوفير المساعدة الرامية إلى تعزيز العلاقات بين الاتحاد الاوروبي و تونس (ENPI)* الموحد وآلية الشراكة والتقدم الاقتصادي والتكامل بين عمل الإتحاد الأوروبي والدول المجاورة لها وبوجه خاص دعم تنفيذ الاتفاقيات الثنائية وتوفير الدعم المالي.[1]

وقد قسم هذا البرنامج إلى مرحلتين :

- البرنامج الإرشادي 2007 – 2010 : عبارة عن برنامج بمبلغ 343.3 مليون يورو و جوهر هذا البرنامج هو تعزيز الديمقراطية و الحكم الراشد و يرتكز هذا البرنامج علي نهج الثنائية دون الإقليمي.
- البرنامج الأرشادي 2011 – 2013 و ذلك بمبلغ 535.15 مليون يورو و ذلك على حسب كل برنامج ارشادي يخص كل بلد.

[1] نفس المرجع ، ص 121

* برنامج تعاون عبر الحدود لحوض البحر الأبيض المتوسط الجوار والشراكة

المطلب الثالث : تقييم إتفاقية سياسة الجوار الأوروبي في تونس

تهدف هذه المرجعية الحالية للسياسة الأوروبية للجوار إلى إقتراح طريقة لبناء الاتحاد الأوروبي وجيرانه في إطار شراكات أكثر فاعلية في الجوار ، لذلك سيركز الاتحاد الأوروبي على مصالحه التي تتضمن تعزيز القيم العالمية .ويرتكز استقرار الاتحاد الأوروبي نفسه على الديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون والانفتاح الاقتصادي ، وستجعل السياسة الأوروبية للجوار الجديدة ترسيخ الاستقرار أولويتها السياسية الرئيسية خلال الولاية الحالية للمفوضية الأوروبية[1].

تتمتع تونس بشراكة متميز مع الاتحاد الأوروبي إذ تسعي تونس من خلال هذه الشراكة في إطار سياسة الجوار الأوروبي إلى التركيز على الجانب السياسي في علاقتها معها ، فلقد دخلت تونس في هذه الشراكة بهدف العمل على تعزيز الحكم الراشد و الديمقراطية و حقوق الإنسان و تحقيق المساواة بين الجنسين و هذا على أساس أن السياسية الجوار الأوروبي هدفها الرئيسي هو ضمان الاستقرار للاتحاد الأوروبي مع شركائها العرب ، حيث أن الاتحاد الأوروبي سيعمل مع تونس في إطار حوار شامل في شأن مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية بما في ذلك على المجالات التي قد تختلف فيها التجارب وستستمر حقوق الإنسان والديمقراطية على جدول أعمال حوارنا السياسي مع جميع الشركاء في أطر متفق عليها بصورة مشتركة .وسيجري تقديم الدعم لمنتديات المجتمع المدني[2].

لقد كانت الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و تونس في إطار برنامج عبور البحر و هو برنامج جاء في إطار سياسة الجوار الأوروبي.

[1] **مفوضية الأوروبية ، مرجعية السياسية الأوروبية للجوار** ، مرجع سابق . ص 3

[2] نفس المرجع ، ص 5

إلى أن هذه الشراكة تواجه مجموعة من العراقيل التي تعطل عمل هذه السياسة من بين هذه المشاكل نذكر منها مشكلة تنقل الأفراد و الهجرة خاصة الغير شرعية منها ، فهي مازالت تعكر صفو الجهود المشتركة والتعاون المتوسط ، بالإضافة إلى أن هذه السياسة لم تكن قادرة على إيجاد حلول للأزمات الإقليمية من أجل أن تضع حد اللاضطراب الذي تعرفه المنطقة ، كما أن منطقة الشرق المتوسط تعرف و جود العديد من الأزمات من أهم هذه الأزمات أزمة الإرهاب و الجريمة المنظمة و لقد عمل الاتحاد الأوروبي من خلال العديد من السياسات التي أصدرها علي محاربة هذه المشاكل و هذا لأنه يهدد مصالحه في المنطقة و من المشاكل التي تواجه الاتحاد الأوروبي في عملية إنجاح سياسة الجوار الأوروبي في تونس هو عدم التنسيق الجيد بين أطرف الشراكة ، بالإضافة إلى محدودية اللقاءات بين أطراف الشراكة و هم الاتحاد الأوروبي و تونس من حيث المحتوى أن لم نقل معدوم ، فهي بالرغم من رغبتها في تكملة الجهود المبذولة في إطار هذه الشراكة ، ألا أنها حصرت نفسها في المسار الأمني و سطرت لنفسها أهداف تلخصت في أيجاد حلول من خلال تنسيق المتوسطي المشترك[1] .

المبحث الثالث : مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط

من خلال هذا المبحث سنتناول تعريف سياسة الإتحاد من أجل المتوسط مع تطرق إلى لآليات عمل هذه السياسة بالإضافة إلى تركيز علي دورها بالنسبة لدول المتوسط خاصة تونس و تطرق إلى تقيم هذه المبادرة.

المطلب الأول : عمل مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط

تبلورت فكرة هذا المشروع من المبادرة الفرنسية " الإتحاد المتوسط " أولا كمبادرة و فكرة فرنسية فردية لاقت جدلا داخل أوروبا كما خارجها و تحديدًا لدى الدول المعنية بها مباشرة ، قبل أن تستقر معظمها على قبولها بعد اتضاح بعض من معالمها و أهدافها ، و قد بدأت أول مرة كفكرة ألقيت في شكل عبارة من كلمات في خطاب للرئيس الفرنسي " ساركوزي " و هو وزير للداخلية في (2006/02/07)[2] .

[1] براد رتيبة ، مرجع سابق . ص 220

[2] نفس المرجع . ص 223

ثم كررها كعبارة دائما دون تحديد أدنى محتوى لها في مناسبات أخرى في (2007/02/06) عشية الإنتخابات الرئاسية الفرنسية ثم خلال زيارته لجزائر و تونس في (11-12/ جويلية /2007) على التوالي ثم أيضا في (نهاية – أوت – 2007) أمام سفراء فرنسا باعتبارها محورًا أسياسيا في الدبلوماسية الفرنسية القادمة (أي بعد انتخابه رئيسا للجمهورية) ، ثم أخير في خطابه بمدينة طنجة المغربية في (2007/10/27) و هي المحطة الأخيرة التي كانت بمثابة " إعلان احتفائي " بولادة المشروع دون توضيح لتفاصيل محتواي ، لقد تكونت و تبلورت الفكرة لدي ساركوزي ، ثم تداولها في سلسلة خطاباته دون ابلاغه عنها – بعد انتخابه رئيسا للجمهورية بقليل- كلا من " خوزي مانويل باروزو " رئيس المفوضية الأوروبية الحالي (منذ نوفمبر 2004) و رئيس وزراء إسبانيا " زاباتير " ، و رئيس وزراء ايطاليا " رومانو بيرودي" (ماي /2006/ جانفي 2008)[1] .

لهذ فإن هذا المشروع هو تعزيز لمحور دول "القوس اللاتيني " داخل الاتحاد الداعي إلى الاهتمام أكثر بالضفة الجنوبية للمتوسط في مواجهة " محور برلين " و توابعه داخل الاتحاد دائما و الداعي – و علي عكس الأول – إلى الاهتمام بدول شرق أوروبا على حساب دون جنوب المتوسط ، لهذا فإن المبادرة و إن كانت فرنسا هي التي طرحتها فإن شركائها في " القوس " دعموها و أعلنوا تؤيدهم و مساندتهم لها على النحو الذي يكشفه و يؤكده " إعلانه روما " الصادر عن القمة الثلاثة : الفرنسية ، الإسبانية والإيطالية ، المنعقدة بروما في (2007/12/20)[2] .

إذا فإن الاتحاد من أجل المتوسط أو كما يسمى ب : وحدة عابرة القومية هو عبارة عن مبادرة أو مشروع دولي تجمع بين الدول الثماني والعشرين أعضاء الاتحاد الأوروبي وخمسة عشر بلداً من الساحلين الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط ، وهو يعمل على تعزيز التعاون الإقليمي والحوار في المنطقة الأورو متوسطية بالإضافة إلى العمل كإطار للحوار بشأن السياسات وتبادل أفكار المشاريع والتجارب وأفضل الممارسات بين الحكومات والمؤسسات الدولية الرئيسية وهياكل التعاون ، ويتيح الاتحاد من أجل المتوسط منصة فريدة من نوعها لبلورة الأولويات الإقليمية والبت في مبادرات التعاون المعينة التي يتم تنفيذها.

[1] عمر بوزيد ، مرجع سابق . ص 167

[2] نفس المرجع ، نفس الصفحة

بالنسبة الأطرف المعنية بهذه المبادرة هي:

- **غرب المتوسط** : الدول الأوروبية ، فرنسا ، إيطاليا ، إسبانيا ، البرتغال
- الدول العربية : المغرب ، الجزائر ، تونس ، ليبيا
- **شرق المتوسط** : **ال**دول الأوروبية ، مالطا ، قبرص ، اليونان
- الدول العربية ، السلطة الفلسطينية ، الأردن ، لبنان ، سوريا ، مصر
- بعض الدول الأخرى مثل : تركيا ، إسرائيل
- **تجمعات** : الاتحاد الأوروبي ، الجامعة العربية ، اتحاد المغرب العربي[1]

ويمكننا القول في سياق" الاتحاد من أجل المتوسط "أنه في الوقت الذي تفتح فيه معاهدة لشبونة أفقا جديدا في مسار الاندماج الأوروبي فإن" الاتحاد من أجل المتوسط "يسعى إلى تطبيق نموذج التعددية الذي يعتبر الفضاء الأورو متوسطي قطبا إقليميا ، ليس فقط على الصعيد الاقتصادي بل أيضا على الصعيدين السياسي والثقافي وعلى صعيد المجتمع المدني. ومجازا يمكننا القول أن التحول من التشارك أو" الشراكة الأورو متوسطية "إلى" الاتحاد من أجل المتوسط "يحمل معه أيضا تحولا في المعايير :فقد انتقلنا من مسار سياسي يرتكز على التعاون إلى وضع أسس إتحاد يرمي إلى رسم مسار تدرجي نحو الاندماج .وبهذا الشكل يفتح في الفضاء التعددي أو الإقليمي الأورو متوسطي الطريق الذي سبق وأن حُدَدت معالمه مع كل شريك على حدت عبر" سياسة الجوار الأوروبية " .

➢ آليات عمل سياسة الإتحاد من أجل المتوسط :

تشكل" مجلس منتظم "تحت رئاسة دورية مشابهة لنموذج رئاسة الاتحاد الأوروبي الدورية ، وذلك لمعالجة قضايا الطاقة والأمن والهجرة والتجارة ومكافحة الإرهاب .بمعنى مناقشة اربعة ركائز :البيئة والتنمية المستدامة ، حوار الثقافات ، النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ، الأمن المتوسطي ، مبادلة الخبرة الفرنسية في الطاقة النووية بالإحتياطات الغازية لشمال افريقيا(بشكل خاص :الجزائر ، ليبيا ، مصر) التطلع إلى جعل" الاتحاد المتوسطي "هذا محركا للتعاون في منطقة المتوسط[2] .

[1] جعفر عدالة ، مرجع سابق . ص 10

[2] ، بشار خضر ، مرجع سابق . ص ص 258 ، 259

أما بخصوص الآليات المقترحة لتجسيد أهداف هذا الاتحاد ، فتتمثل في:

- إنشاء" بنك متوسطي للاستثمار "مشابه لنموذج "البنك الأوروبي للاستثمار "تكون مهامه تقديم المساعدات لتنمية اقتصاديات الدول المتوسطية الجنوبية.
- وضع" أمانة عامة "للاتحاد لتحضير القمم القادمة، .والتي ستكون على شاكلة قمة" مجموعة الثمانية " وستكون هذه الأمانة " خفيفة "في هياكلها وأعمالها ، وذلك تجنبا لثقل البيروقراطية وتكون هذه القمم هي "المجلس المتوسطي"، على شاكلة" المجلس الأوربي."
- كما سيتم تزويد الاتحاد بنظام للأمن المشترك ، وكذا مجلس رئاسي تُتناوب رئاسته على مستوى قمم دورية على شاكلة قمم الاتحاد الأوروبي هذا فضلا عن تقاسم الاتحاد المتوسطي والاتحاد الأوروبي وبشكل مشترك لبعض المؤسسات ذات العلاقة بالقضاء.

فإن الاتحاد من أجل المتوسط هذا المعني هو مشروع يحاول تجاوز " الشراكة المتوسطية " " المعطلة " بحسب تعبير البعض ، " الفاشلة " بتعبير الرئيس " ساركوزي " ، و التي أيضا أظهرت " محدوديتها " بتعبير رئيس الحكومة البرتغالي السابق " بيدرو سانتانا لوبيز " (جويلية 2004 / مارس 2005)[1]

كما تحاول المبادرة أيضا – وكما يدّعي أصحابها– إعادة بعث وتجديد العلاقات الأورو متوسطية بشكل "أكثر فعالية "و"أكثر واقعية"، وعلى نفس أسس الشراكة المتوسطية تقريبا .لكن– حسب أصحابها دائما–بنفَس جديد ، و بآليات أكثر مرونة مقارنة بها.

لقد حسمت قمة " الإتحاد الأوروبي " ببروكسل " في (2008/03/14) الاشكالية المطروحة بخصوص التداخل بين " الاتحاد المتوسط " و " مسار برشلونة " الذي وجد الترجمة له بتعديل التسمية من " الاتحاد المتوسطي " إلى " مسيرة برشلونة " إلى " الاتحاد من أجل المتوسط " و قد جاء هذا القرار انعكاسا لما يأتي:[2]

[1] نفس المرجع . ص 253 ، 255

[2] جعفر عدالة ، مرجع سابق . ص 10

- انتقال الوصاية على المبادرة أو المشروع من فرنسا إلى الاتحاد الأوروبي .
- اعتبار الصيغة الثانية للمبادرة – وحسب تصريح رئاسة الاتحاد" – تحديثا لمسار برشلونة " و" دفعة جديدة له ."وهو أمر يعكس الإرادة الأوروبية الجماعية في إعطاء الصفة "التكاملية "على كافة مشاريعها المتوسطية من خلال الجمع بينها حتى لا تتعارض أو تتداخل أهدافها و أساليب عملها ، وحتى لا يرى في أي مشروع أوربي – متوسطي بديلا عن مسار برشلونة.
- الإتفاق على ضم كافة دول أوروبا في المشروع وليس الدول المتوسطية منها فقط كما كان مطروحا في صيغته الأولى ، وعلى أن تكون رئاسته الدورية مشتركة بين دول شمال وجنوب المتوسط معا وليس دول اوربا المتوسطية فقط كما كان مطروحا في الصيغة الأولى[1].

إن الذي يمكن الخروج به في النهاية بخصوص الجدل الذي اثير حول هذا المشروع وكذا بخصوص تداعياته على المستوى الأوروبي ، هو أنه لا يمكن لأي دولة اوربية الإنفراد من اليوم فصاعدا بقرارات ذاتية إنفرادية دون موافقة ومشورة باقي الدول الأعضاء في الاتحاد ، و ان التوافق الألماني– الفرنسي فيه مهم جدا لنجاح مسيرته.

المطلب الثاني : موقع تونس من سياسة الإتحاد من أجل المتوسط

يتجسد البعد الإقليمي للجمعية الإقليمية والمحلية الأورو –متوسطية في نظام إدارة الاتحاد من أجل المتوسط حيث تسمح للممثلين السياسيين من الضفاف الثلاثة للبحر الأبيض المتوسط ضمان التمثيل السياسي للسلطات الإقليمية ، الاجتماع بانتظام من أجل الدخول في نقاش سياسي دائم وتحفيز التعاون بين الأقاليم ظهرت روح التعاون مع أمانة الاتحاد من أجل المتوسط عندما تم تشكيل الجمعية الإقليمية والمحلية الأورو – متوسطية وأكد نهج أمانة برشلونة على التحديات المرتبطة بالوضع الجديد في منطقة البحر الأبيض المتوسط .ومن بين المجالات الأربعة ذات الأولوية والتي كان مخططا لها ؛ تعزيز البعد الإقليمي للاتحاد من أجل المتوسط .

[1] نفس المرجع ، نفس الصفحة

بما في ذلك التعاون مع الجمعية الإقليمية والمحلية الأورو –متوسطية ، والذي أصبح المجال الرئيسي فيما بعد .ويستند هذا النهج العملي و الاجرائي الجديد على نهج متعدد الأبعاد للعلاقات المتوسطية يهدف إلى تعزيز النمو ، ودعم فرص العمل والتنمية الإقليمية وسيتم قريبا إضفاء الطابع الرسمي على حافز التعاون الجديد هذا كجزء من إعلان النوايا بين الجمعية الإقليمية والمحلية الأورو –متوسطية وأمانة الاتحاد من أجل المتوسط .[1]

إن دخول تونس في سياسة الاتحاد من أجل المتوسط هو بهدف تقوية العلاقتها مع الاتحاد لأوروبي و تكملة سلسلة الشراكات التي دخلتها مع الاتحاد الأوروبي لذي جاءت سياسية الاتحاد من المتوسط لتدعيم هذه العلاقة فلقد أكد الاتحاد الأوروبي في دولة تونس علي انفتاحه على المجتمع المدني بغية تحديد الاحتياجات ، و تحديد القطاعات التي تحظى بالأولوية الاهتمام من قبل الاتحاد الأوروبي في تونس و هي : المياه والبيئة و التقارب الثقافي و المعرفي و العلمي ، و تنقية حوض المتوسط من تلوث و الاهتمام بالطاقة الشمسية.

أكد انضمام تونس لتفاق مع الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الاتحاد من أجل المتوسط على قناعتها وإمكانية تحويل المتوسط إلى بحيرة سلام و الديمقراطية و ازدهار مما يتطلب جهد و عزما كبيرًا من طرف الاتحاد الأوروبي و تونس ، لقد حرص الاتحاد الأوروبي في علاقتة مع تونس من خلال سياسة الاتحاد من أجل المتوسط على تشجيع التبادل العلمي و الثقافي مما يفسح المجال لإقامة حوار بين حضارتين مختلفتين كما أكد تونس في هذه السياسة على ضرورة مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة الهجرة الغير شرعية [2]

وسوف يساهم وجود تكامل إقليمي بين تونس و الاتحاد الأوروبي على تنمية الناتج المحلى الإجمالي لبلدان الجنوب ، كما سيعمل على تعزيز النمو في المنطقة الأوروبية المتوسطية برمتها وغالبا ما يتم طرح فكرة إطلاق المنطقة المتوسطية الكبرى عندما تتم مناقشة التحديات التى تواجهها المنطقة ومستقبل الإتحاد من أجل المتوسط .وفى الواقع ، ثمة ترابط قوي بين الدول المطلة على البحر المتوسط فيما يتعلق بالزارعة والبيئة والقضايا الاجتماعية والنقل والطاقة ويأمل العديد من المعنيين بالأمر بأن يساعد نهج.

---

[1] الجلسة العامة الرابعة ؛ **تقرير السنوى للجمعية الاقليمية و المحلية الأورو متوسطية حول البعد الأقليمي للإتحاد من أجل المتوسط** ، بروكسل ، 18 فبراير / 2013 . ص 3 ، 4

[2] **الاتحاد من أجل متوسط : مصاعب و تحديات** ، **مجلة العصر** ، (15 / 2 / 2008) . ص 12 ، متحصله عليه من موقع الالكتروني للمجلة ، http://www.alsar.ws

تونس على إيجاد حلول للتحديات التي تواجهها والتى يصعب التغلب عليها من خلال التعاون التقليدي بين الحكومات .كما تمت المجادلة حول قدرة المنطقة المتوسطية الكبرى و خاصة تونس على التعامل مع مسألة إنقسام آليات التمويل و البرامج المتوسطية المختلفة وتعزيز التنسيق والتكامل ويأمل البعض أيضا في أن تساعد استراتيجية المنطقة الكبرى فى ضخ حياة جديدة داخل الاتحاد من أجل المتوسط ، من خلال إشراك مختلف الجهات الفاعلة بشكل أكبر وتفعيل أفضل البرامج القائمة وتوفير إطار متعدد المستويات لبرمجة المشاريع و إعدادها وتنفيذها [1]

المطلب الثالث: تقييم سياسة الإتحاد من أجل المتوسط

لقد استطاعت تونس من خلال الانضمام السياسة الاتحاد من أجل المتوسط تحسين الأوضاع بصورة جزئية فقط فقد اتسعت فجوة التفاوت الإقليمي رغم تحسن الظروف الاقتصادية العامة في السنوات الأخيرة إلى أنه قد شهد الشمال ، والشمال الغربي والوسط الشرقي نموا قويا وتقلصا للفقر بفضل الدخل الذي حققته السياحة ، وأنشطة شركات والاستثمارات العامة الكبيرة ، في حين ظلت وتيرة الحد من الفقر في مناطق الجنوب والوسط الغربي من البلاد ، تسير بشكل أبطأ بكثير ، أما المناطق الداخلية فكانت تعاني من مستويات أعلى للبطالة ويعتبر الإطار العام الجديد للامركزية ، والذي يوضح الصلاحيات ويؤدي إلى مستويات حكم على الصعيد شبه الوطني ، مع ضمان الحد من الفوارق الإقليمية ، عنصر أساسيا في الدستور العام الجديد.[2]

إن سياسية الإتحاد من أجل المتوسط الجديد لا تزال أمام هاجس الثنائية شمال و الجنوب بمعنى آخر ثنائية الغني و الفقير ، فالإتحاد يجمع بين ضفتين متمايزين هما الاتحاد الاوروبي المنسجم مع بعضه من حيث إستراتجياتها الساعية لتحقيق مصالحه بشكل عام و تونس الغير متجانسة و الغير مستقرة و هذا ما يجعل هذه الشراكة فاشلة و الغير قادرة علي تحقيق أهدافها.[3]

---

[1] تقرير السنوى للجمعية الاقليمية و المحلية الأورو متوسطية حول البعد الاقليمي للاتحاد من أجل المتوسط ، مرجع سابق . ص ص 14 ، 15

[2] نفس المرجع ، ص 16

[3] الاتحاد من أجل المتوسط :مصاعب و تحديات ، مرجع سابق . ص 14

دخول تونس في عضوية اتحادات أخرى و مجالس أخرى يؤدي الى تأثير علي علاقتها مع الاتحاد الأوروبي و يؤثر في نفس الوقت على عضويتها في هذه الاتحاد اي عدم التوفيق بين كل عمل على حدى .

من بين المشاكل الأخرى التي توجه الاتحاد الأوروبي في مشكلة التطبيق من ناحية التمويل هذه المشروع داخل دولة تونس فالاتحاد الأوروبي يعاني اليوم أمام مشاكل مادية بسبب الارتفاع الحاصل في أسعار مصادر الطاقة ، و هذا ما يثير التساؤل حول إمكانية توفير مبالغ مادية جديدة لتمويل مشروع الإتحاد من أجل المتوسط فهي ترفض أن تكون الممول الأساسي و الأكبر لمشاريع الإتحاد و تبدي تحفظات بخصوص مسألة التمويل. [1]

فإن وضع المشروع حيز التطبيق يستلزم حسب الرئيس الفرنسي ما يعادل 14 مليار أورو إن فرص نجاح المشروع المتوسطي الجديد ، و كما ترى الخبيرة ماريا أنخيلا روكي *رهينة قبل كل شيء بوجود إرادة لدى الدول المشاركة ، بمعنى أخر فإن فرص نجاح " الإتحاد من أجل المتوسط " رهينة وجود إرادة مشتركة من طرف دول الضفة الجنوبية للمتوسط و كذا الإتحاد الأوروبي لتفعيل القرارات و المشاريع التي أقرتها قمة باريس[2].

لهذا فإنه على دولة تونس أن تكون لديها الإرادة الفعلية و القوى لكي تستطيع ان تصل لم تريد أن تحقيقه من انضمامها لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط ، و أن تكون لديها الكلمة الاخيرة و فاصلة في هذه الأمر ستبقى الدول المعنية بالشراكة الأورو متوسطية من خلال " الإتحاد من أجل المتوسط " تعيش مابين الإرادة و الرغبة في تحقيق الأهداف المشتركة و قلة للتنسيق و التشاور و انعدام وحدة الرأي و القرارات مما يؤثر على تطبيق المشاريع على أرض الواقع و هذا الأمر يؤكده استمرار علاقة تبعية الجنوب لإرادة دول الشمال باستثناء دول قليلة جدا و التي تعتبر دول محورية .

---

[1] برد رتيبة ، مرجع سابق . ص 241

* ماريا آنخيلا روكي ، خبيرة إسبانية و مديرة دراسات بمعهد كتلانيا المتوسطي ببرشلونة الذي كان من أهم صانعي فكرة مسار برشلونة

[2] منصف السليمي، "**نجاح الإتحاد من أجل المتوسط يتوقف على إرادة دول ضفتي المتوسط**"، متحصل عليه من الموقع الالكتروني التالي:**http://www.dw.de/dw/article/14.07.2008/0,2144,3484668,00.html**

خلاصة الفصل الثاني

من خلال تحليل موضع السياسات الأوروبية التي يتبعها الاتحاد الأوروبي اتجاه الشرق الأوسط وخاصة تونس توصلنا لمجموع من النقاط الأساسية و المحورية ، عرفت السياسات الاوروبية تحولات كبير و دوافع عدة منها العسكرية ، الأمنية ، الاقتصادية ، الاجتماعية و حتى البيئية ، مما استلزم البحث عن صيغ إقليمية جديدة كحالة التعاون الأوروبي –المتوسطي الذي يعمل على إيجاد سبل الفهم المتبادل و المشترك وجوهره الترابط الواقعي بفعل الجغرافيا و التاريخ ، لذلك و جد مسار برشلونة للشراكة الذي قدم محاولة لإقامة سياسات متوسطية جديدة ثلاثية الأبعاد ، تقوم على الحوار مع دول المتوسط ، و تسعى إلى وضع إطار متعدد الأطراف للتعاون بين أوروبا و دول حوض المتوسط ، إلا أنها واجهت عراقيل في مسارها بحيث أبدى الإتحاد الأوروبي رغبة في التوسع الإقليمي المتوسطي ، بإنشاء تكتل يجمع بينها و بين دول المتوسط سعيا منها لتحقيق الأهداف و المصالح المشترك ، عن طريق البحث في القضايا التي تهم منطقة المتوسط التي تلخصها الأبعاد السياسية و الأمنية و الاقتصادية و الثقافية.

أن للأمن أهمية بالغة و إستراتيجية خاصة حين يقترن هذا المفهوم بمنطقة من أكثر المناطق حساسية وتعرضا للتوترات و الأزمات الدولية في العالم ، كما هو الحال بمنطقة حوض المتوسط التي تعرف بالإستراتيجية موقعها ، مما يؤكد أهمية و ضرورة توفير عنصر الأمن فيها .الأمر الذي أرتبط ببروز إستراتيجيات عدة مرتبط بقضايا و بأمن المتوسط باختلاف الأطراف المعنية و المهتمة به و هذا ما يفسر إهتمام كل من منها الأوروبية و الأمريكية منطقة الشرق الاوسط ، ذللك و ضع الاتحاد الاوروبي مجموعة من المبادرات اتجاه منطقة الشرق الاوسط و هذا ما حولنا تناوله في هذه الدراسة ، و لقد انطلاق من أول المبادرات التي وجهت لمنطقة هي مبادرة الشركة الأورو متوسطية التي تهدف تحقيق الاستقرار السياسي وتوطيد الأمن والسلام لمنطقة البحر الأبيض المتوسط ، وذلك باستخدام مبدأ الحوار السياسي الذي يركز على احترام مبادئ القانون الدولي ، بالإضافة تحقيق النمو الاقتصادي ، وتقليل الفوارق بين معدلات النمو في دول أوروبا ودول جنوب المتوسط ، إضافة إلى تحقيق التكامل وتشجيع التعاون بين المنطقتين إلى أن هذه الشراكة عرفة نوع من جمود و ذلك بسبب عدم قدرة الهياكل الموجود على مواجهة التحديات الجديدة للمنطقة مما استلزم اللجوء إلى إيجاد مشاريع جديدة لاستيعاب هذه التحولات.

و هذا ما أوجد ما يعرف بسياسة الجوار الأوروبي التي تعتبر تابع لسياسية الشراكة الأورو متوسطية التي باءت بالفشل ، و لذلك جاءت سياسة الجوار الأوروبي كمحاولة لتصحيح الاخطاء و تعديل الأوضاع القائمة لصالح دول الاتحاد الأوروبي و لقد كان الأهداف الأساسية هذه السياسية هو تحقيق التعاون عبر الحدود بمعنى على الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي هو دعم التنمية المستدامة علي كلا الجانبين الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي و الحدود الخارجية لدول المتوسط للمساعدة في تحسين الفروق في المستويات المعيشية عبر تلك الحدود ومعالجة التحديات ، و عمل علي تحقيق الحكم الراشد و الديمقراطية و الحماية الحقوق الإنسان و مساواة بين الجنسيين ، إلى أن هذه المبادر هي الأخرى تعرضت لفشل و ذلك بسبب المشاكل التي كانت تعاني منها دول المتوسط .

مما دفع إلى محاولات إيجاد سياسة أخرى تكمل عمل سياسة الجوار الأوروبي و الشراكة الأورو متوسطية و هي سياسية الاتحاد من أجل المتوسط و لقد توصل من خلل درستها لسياسية الإتحاد من أجل المتوسط" أن صيغتها الأولية التي طرحها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي كانت تعبر على رغبة فرنسا في استرجاع مجدها الضائع ، خاصة و أن هذه الأخيرة في فترة ترأسها الإتحاد الأوروبي منذ بداية شهر جويلية 2008، شهر انعقاد قمة باريس .إلا أن الإصرار الأوروبي على وضع المبادرة على سكة مسار برشلونة والالتزام الفرنسي أمام شركاءها الأوروبيين لعب دورا هاما في تعديل المبادرة ، لتصبح أكثر واقعية مما أكد استمرارية جوانب الشراكة وفق ما ورد في إعلان برشلونة بمعنى أهمية العمل المشترك وفق المسارات الثلاث المعروفة السياسي و الأمني ، الاقتصادي و المالي ، الاجتماعي و الثقافي ، و أكد أهمية الوحدة بالنسبة للطرف الأوروبي ، بمعنى وحدة القرار السياسي ، عكس ما يعرفه الطرف الجنوبي للشراكة من تشتت.

مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط ، أصبحت تحمل على عاتقها مسؤولية إنعاش ما تبقى من روح برشلونة وإنقاذ مسار الشراكة الأورو متوسطية ، لكي لا تذهب الجهود المبذولة طوال الأعوام الماضية سدا من خلال العمل على تحقيق النتائج و الأهداف المشتركة التي طال انتظارها منذ أكثر من ثلاث عشر عاما.

لقد كانت تونس هي أكثر دول من دولة المتوسط التي تعرف اهتمام كبير من قبل الاتحاد الاوروبي و لقد كانت هي الأولى لدول تبادر بالموافق علي السياسات الاتحاد الأوروبي حيث تعتبر أول دول دخلت في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة الأورو متوسطية في سنة 1995 و التي كانت تنوي من خلالها إلى تحقيق إقتصاد قوى و ناجح و فعال من خلال انشاء منطقة التجار الحرى ثم تلتها دخولها في سياسة الجوار الأوروبي التي كانت تهدف من خلال لي احلال الديمقراطية و الحكم الراشد و بحث من خلال السياسة الأوروبية للجوار عن طرق أكثر فاعلية لدعم الإصلاحات و ستقوم السياسة الأوروبية للجوار بالمزيد لدعم المجتمع المدني.

و لقد اتبعتها بدخولها في سياسة الاتحاد من الأجل المتوسط و هي السياسية التي جاءت من أجل حماية البيئة و تطوير اقتصادها و تشجيع التبادل العلمي و ثقافي بين ول الاتحاد الاوروبي و تونس توصل الي حلول لتنظيم الهجرة الغير شرعية و مكافحة الارهاب و تأمين الطاقة الشمسية و كل هذه الأسباب و غيرها دفعت تونس إلى الدخول في سياسة الاتحاد من أجل المتوسط .

لقد عملة تونس من خلال محاولة الانضمام الى أي سياسية يكون مصدرها الاتحاد الاوروبي على تحقيق استقرار سياسي و الاقتصادي و حتى أمني و الاجتماعي لشعبها.

الفصل الثالث : المبادرات الأوروبية ـ التونسية لتفعيل الحكم الراشد من 2011 إلى 2016

الفصل الثالث : مبادرات الإتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد في تونس من 2011 إلى 2016

لقد كان للأحداث التي حدثت في الأونة الأخيرة داخل دول الشرق الأوسط الأثر الكبير على السياسة التي كان يتبعها الإتحاد الأوروبي داخل هذه الدول ، حيث عمل هذا الأخير على تغيير مضمون هذه السياسة وطرحها بطريقة مختلفة لتتناسب و التغيرات التي ميزت هذه المرحلة . حيث استغل هذه الظروف بطريقة جيدة و من بين الدول التي ركز عليها الإتحاد الأوروبي كانت تونس التي تعتبر ذات موقع استراتيجيي جعل منه أرض تواصل بين المشرق و الغرب للوطن العربي فهي تعتبر أحد المفاصل الأساسية التي تربط بين أوروبا و إفريقيا و قد عمل الإتحاد الأوروبي على إعادة صياغة السياسة التي كان يوجها لها من قبل مع ما يتناسب و الوضع الذي تعاني منه تونس في هذه المرحلة حيث عمل على تقديم الدعم مالي لها لكي تستطيع إعادة بناء دولة تونس من جديد كما قدما لها مجموع من توصيات و المقترحات التي تتعلق بشكل النظام السياسي الجديد و ما يجب أن تكون عليه تونس بعد انهيار النظام السابق و لكي تستطيع أن تواكب الدول المتقدمة بشكل أكثر شفافية و مصداقية .

عليه سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على الأوضاع التي عرفتها تونس بعد قيام ثورة 2011 و أهم ما حاول الإتحاد الأوروبي تقديمه لها و هذا من خلال :

المبحث الاول : التحولات السياسية و الاقتصادية في تونس منذ 2011

المبحث الثاني : مبادرات الإتحاد الأوروبي اتجاه تونس من 2011 إلى 2016

المبحث الثالث : تقييم دور الإتحاد الأوروبي في تحقيق الرشادة السياسية في تونس

المبحث الأول : التحولات السياسية و الاقتصادية في تونس من 2011 إلى 2016

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم التحولات التي حدثت في تونس بعد أحداث الربيع العربي 2011 في تونس و كيف كان الوضع في تلك الفترة و هذا من خلال مجموعة من المطالب و التي تم ترتيبها التالي حيث سنتكلم في المطلب الأول عن الأوضاع السياسية في تونس أما المطلب الثاني فيركز على الأوضاع الاقتصادية و بالنسبة للمطلب الثالث تم تخصيصه ليتناول الأوضاع الأمنية في تلك الفترة .

المطلب الأول : الأوضاع السياسية

لقد نجح الرئيس برقيبة في بناء دولة الوطنية على أنقاض النظام الملكي السابق ، و لكن ذلك لا يعني أنه قد وجد من دون بنية سياسية و اجتماعية مثلما كان الرئيس يفترض ، فالدولة في تونس لها عمق تاريخي معروف ، كما لها حركة اصلاحية ذات توجه تحديثي يتجاوز عمرها أكثر من قرن و نصف القرن و هو ما وفر تراكمات ثرية مكنت من تحقق بعض شروط النجاح لمشروع الدولة الحديثة لكن هذه الدولة ولدت مصابة بمرض التشخيص المفرط لمؤسستها ، الذي لم يفكر الكثير في مستقبلها بعد أن يفارق الحياة عندما قرر التنصيص في الدستور على أن تكون رئاسية مدى الحياة و هو ما أوقع البلاد في سلسة من الأحداث والأزمات كانت نتيجتها إبعدها عن الحكم و تولي الجنرال بن على السلطة على إثر انقلاب ، و لكن مع هذه الاخير تعاظم الحكم الفردي[1].

وقد أدى تجميع السلطة والثروة في يد واحدة و إغلاق جميع منافذ التعبير وأطر التنظيم السياسي إلى ارتكاب النظام الحاكم انتهاكات جسيمة في حق الشعب التونسي ، وخاصة في صفوف المعارضين السياسيين ومنهم مناضل حزب النهضة الإسلامي ، وعلى الرغم من حجم التنديد الذي سجلته منظمات حقوق الإنسان في العالم ، فإن نظام بن علي ظل يحظى بدعم الأنظمة الغربية المتأثرة بهاجس "الإسلاموفوبيا "، كما دفع هذا بعض النخب المستبعدين عن مراكز صناعة السياسات إلى تشجيع حالة التمرد و الاحتجاج و قد تسبب هذا الوقع الأخير بانهيار الحكم الفردي[2].

---

[1] صلاح الدين الجورشي ، " **الربيع تونس " التأرجح بين الامل و الخوف** ، **التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية** ، مؤسسة الفكر العربي ، بيروت 2014 ، ص 21

[2] عبد العلي الدين ، **الثورة الشعبية في تونس : مدى قابلية النموذج لتعميم** ، **المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسة** ، جانفي 2011 ، ص 3

ولقد قام تحالف حول بن علي ضم كل من أجهزة الأمنية و طبقة رجال الاعمال المستفيدين و الحزب الحاكم " التجمع الدستوري الديمقراطي " و شرائح من السياسيين و الجماعيين و التكنوقراط إلى جانب النقابات وكذلك الدول ذات المصالح الكبرى ، و لكن هذا التحالف الموضعي بين كل هذا الأطراف

و الذي ساعد الكثير على تأمين استمرار بن علي في السلطة لم يستمر طويل إذ سرعان ما بدء ينهار بسبب انتشار موجة الفساد التي اكتسحت البلاد و جعلت الثقة في النظام السياسي تتراجع شيئا فشيئا إلى أن اندلعت الاحتجاجات التي سرعان ما شملت معظم المدن و القرى[1].

يعرف المشهد السياسي في تونس توترًا يعود لأسباب عديدة ، من أهمها ضعف التعايش بين الأحزاب السياسية ، حيث تعاني كثير من الأحزاب ضعفا في التجربة السياسية ، رغم أن بعضها أحزابا قديمة تعود نشأتها الى القرن الماضي ، ذلك أن سيطرة الحزب الواحد منذ أواسط القرن الماضي ، و التعاطي الأمني الإقصائي مع الأحزاب في عهد الرئيس الراحل بورقيبة و بعده علي قد جعلها تعيش فترات طويلة من السرية و حتى في فترات الانفتاح على أحزاب شرعية حاصلة على الاعتراف القانوني إلى أنها ظلت تعاني من التضييق في العمل السياسي هي القاعدة الأولى و مع ثورة الرابع عشر من جانفي 2011 مرت الأحزاب التونسية بوضع مغاير تماما ، لكنها في واقع الأمر حافظت على آليات قديمة و في سلوكها القائم على حذر و الخوف و الأستعداء للأخر باعتباره عدوا ممكنا و مهددا مفترضا لوجود الحزب ذاته[2] .

كما يمكن الوقوف على جذور التوتر السياسي بين الأحزاب من حيث الخصوصيات الفترة التأسيسية ذاتها حيث تستبطن الأحزاب هاجس اعتبار هذه المرحلة مصيرية لمستقبلها السياسي ، حيث أن خوض هذه التجربة و النجاح في استقطاب الأنصار و إدارة الشأن العام يعني تأسيسا للمستقبل البعيد للحزب و إثباتا لحاجة البلاد لتصوراتها السياسية و الفكرية ، و تؤسس هذه الخلفيات التاريخية و الايديولوجية للتعاطي الإقصائي بين أطراف المشهد السياسي الحالي بتونس و نتيجة لهذه التصورات فإن معظم الأحزاب المقابلة وتستعيديها و تعتبرها إعاقة للحزب عن تطبيق رؤيته ، كما أثرت هذه المكونات الأصلية على الأحزاب وهيكلتها و تعاطيها مع الواقع السياسي[3].

---

[1] صلاح الدين الحورشي ، مرجع سابق ، ص ص 21 ، 22

[2] مراد اليعقوبي ، " **تونس تأثير البنية و التاريخ في سلوك الفاعل السياسي** " ، **تقرير مركز الجزيرة لدراسات** ، 11 سبتمبر 2013 ، ص 2

[3] نفس المرجع ، نفس الصفحة

وقد ميز هذه المرحل سلسلة من الأزمات الداخلية ، التي دفعت حركة النهضة لتبني التوجه الديمقراطي التعددي منذ وقت مبكر و هو ما ساعدها على إدارة الحوارات و أحيانا بناء أشكال من التنسيق أو التحالفات مع عدد من الأحزاب و التيارات العلمانية حدث ذلك قبل الثورة ، و استمر بعدها ، ولقد نجحت حركة النهضة التي وجدت نفسها مضطرة للبحث عن حلفاء لها يساعدونها على تشكيل الحكومة ذات أغلبية في المجلس الوطني التأسيسي ، لقد تحالفت مع حزبين تختلف معهم في المرجعية الايديولوجية وهما " حزب المؤتمر من أجل الجمهورية " بميوله الليبرالية و العروبية ، و " حزب التكتل من أجل العمل و الحريات " وبذلك ولدت حكومة الترويكا . يعتبر الصراع ضد حركة النهضة أو التحالف في تونس من أبرز القضايا التي ميزت المشهد السياسي في تونس ما بعد الثورة[1].

كما يعتبر المجتمع المدني مخاضا كما هو الحال بالنسبة الى المجتمع السياسي ، و إن كان دور المجتمع المدني يقتصر على ممارسة الضغط أحيانا ، فإن دخوله في لعبة التسييس قد يجعله يدخل في لعبة التموقع السياسي على حساب دوره الأصلي ، و قد حاولت بعض قوى المجتمع المدني ، إلى جانب قوى مدنية أخرى تجيد الاحتجاج ، الحفاظ على الخطاب المحايد الغير منحاز سياسيا خلال فترة انتقالية صعبة ،ولكن هل ستنجح في تحقيق أهدافها ؟ و قد توخت استراتيجية التحفظ الواجب على المنظمات التي تسعي لأن تكون مهنية و تتجنب متاهات استقطاب من قبل هذا الحزب أو ذلك[2].

ويعتبر الحوار من أحد الخصائص التي ميزت و لا تزال تميز تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس. فهو من جهة كان بمبادرة من كبرى منظمات المجتمع المدني و هي " الاتحاد العام التونسي للشغل " و " اتحاد الصناعة و التجارة " و الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان و " الهيئة الوطنية للمحامين " وهذه المبادرة أحدثت نقلة نوعية للمجتمع المدني ، الذي تحول من مجرد طرف يسعى إلى حماية وجوده وضمان بقائه و استقلاليته ، إلى سلطة معنوية انتزعت المبادرة من السياسيين الذين عجزوا عن إدارة خلافاتهم بشكل جماعي و توافقي ، و قد كانت هذه أول مرة منذ الاستقلال تمكن من خلالها المجتمع المدني قيادة الطبقة السياسية[3].

---

[1] صلاح الدين الجورشي ، مرجع سابق . ص ص 24 ، 25

[2] آمنة الجبلاوي ، **"الانتقال الديمقراطي في تونس ألى أين ؟ "** ، **تقرير أوراق المتابعة السياسية مبادرة الاصلاح العربي** ، فيفري 2013 . ص 1

[3] صلاح الدين خورشي ، مرجع سابق ، ص 26

المطلب الثاني : الأوضاع الاقتصادية

استطاع الاقتصاد التونسي أن يحظى بالدعم و التأييد من المؤسسات الاقتصادية و السياسية و الدولية الكبرى و الممثلة لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي ، حول معدلات التنمية الاقتصادية التونسية إلى أن هذه التقديرات لا تعبر عن واقع الاقتصاد الحقيقي للدولة التونسية ، لأن مناطق الجنوبية و الوسط عانت من تجاهل التهميش لفترات طويلة ، و حظيت المناطق الساحلية و الشمالية بالأفضلية و الدعم الكبير والمتواصل من قبل الرئيس زين العابدين بن علي ، و أشارت مصادر حكومية مثل : المعهد الوطني للإحصاء التونسي بأن معدل نسبة البطالة لعام 2010 لم يتجاوز 13 % إلا أن المصادر الغير الرسمية ومنها " الاتحاد العام التونسي للشغل " قدر معدل البطالة في تونس ب 50 % و خاصة في مناطق الجنوب و الوسط لتونس كما يعرف توزيع الثورة في تونس تفاوتًا كبيرًا بين فئات الشعب التونسي حيث الثورة في يد فئة قليلة مرتبطة بشكل مباشرة أو الغير مباشر بنظام الحكم في تونس[1] .

و لقد أشارت منظمة الشفافية الدولية قي تقريرها السنوي لعام 2010 حول الفساد أن تونس تحتل المرتبة 62 من أصل 180 دولة شملها التقرير المذكور ، و هذا ما يفتح باب النقاش حول كيفية و آلية إنفاق هذه الاموال و توزيعها و من بين هذه الاسئلة نطرح تسائل و هو لماذا بقيت مناطق الوسط و الجنوب تعاني من حالة التمهيش و قلة فرص التنمية الاقتصادية[2] .

و تعتبر هذه الأسباب التي كان لها الأثر الكبير في قيام ثورة في تونس ، بالإضافة إلى ذلك هناك أسباب أخرى و هي أسباب اجتماعية ، حيث تشير الاحصائيات الصادرة عن المعهد الوطني التونسي للعام 2010 إلى أن 33,9 %من مجموع سكان يعيش في وسط غير منظم ، و هذا يدل على تدني مستويات الخدمات المقدمة للسكان من حيث المياه و النظافة و الصرف الصحي و الكهرباء ، و تعود معانات هذه المناطق إلى التهميش المعتمد من قبل نظام الحكم التونسي كما كشف دراسة أعدتها منظمة رجال الأعمال التونسية بالأضافة إلى الاتحاد التونسي للصناعة و التجارة و الصناعة التقليدية عام 2010 أن أكثر من 50% من الشركات في تونس توجد في سبعة محافظات ساحلية ، و أن 32% من المؤسسات الاقتصادية استفادت من

---

[1] عبد الرحمن يوسف سلامة ، " **التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول / 2010** " ، **مذكرة الماجستير** . (كلية الدراسات العليا ، قسم تخطيط و التنمية السياسية ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين) ، 4 / 8 / 2016 . ص 59

[2] نفس المرجع . ص 96

موقع جغرافي في الوجهة البحرية ، و من الامتيازات التي منحتها لها الدولة التونسية و مؤسسات النظام وذكر في الدراسة أن هناك 17 محافظة المتبقية لا تستقطب إلا أقل من نصف المؤسسات الاقتصادية[1].

بالتالي أدى هذا إلى انتشار البطالة و الفقر ، و قد لعبت هذه الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها تونس دورًا رئيسًا في انهيار نظام سياسي التونسي و قيام نظام سياسي قائم على الديمقراطية والحكم الرشد كما أعطت السلطة الحاكم حيال هذه المناطق أولوية كبيرة في عملية إعادة إعمار تونس وبناء دولة جديدة

المطلب الثالث : الأوضاع الأمنية

لعب الجيش التونسي دورًا ايجابيا خلال أحداث الثورة التونسية منذ عام 2011 حيث منع انهيار مؤسسات الدولة كما حالت دون انتشار الفوضى و الصراع و عليه فإن المؤسسة العسكرية التونسية وقفت بجانب الثورة و لقد اعتبر بيان القصبة * في شهر فبراير 2011 نقطة تحول ايجابية و مفصلية لصالح الثورة التونسية عندما ساند الجيش الشعب التونسي و رفض الخضوع لنظام القوة و العنف الأمر الذي أدى إلى هروب بن علي بعد أن هدده الجيش بالانقلاب عليه في حالة لم يترك البلاد [2]

لقد قام الجيش التونسي بحماية المؤسسات الحيوية من شركات المياه و محطات توليد كهرباء و شركات الغاز و البنوك و السجون و المصانع و الجماعات و الوزارات و المستشفيات و الغابات كما أشرف الجيش على حماية حقول القمح و التمور و قام بتأمين امتحانات الثانوية العامة و حماية المتظاهرين و لاحق بعض عناصر القوى الأمنية و قدمها للقضاء ، لقد كان لهذا السلوك الاثر الإيجابي من جانب الجيش التونسي على الجماهير ، مما منحه شعبية لدى الشعب أهلته لترتيب ملامح المرحلة الانقلابية في تونس و خارج البلاد من الفوضى و الفساد إلى مناخ الديمقراطية[3]

[1] نفس المرجع . ص ص 97 ، 98

[2] نفس المرجع . ص 113

*بيان القصبة : هو بيان صدر عن وزير الدفاع الفريق الأول رشيد عمار ، رفض فيه قمع الثورة ، و أعلن عن مساعدة الثورة بكل الوسائل المتاحة ، و أصبح عمار بطلا قوميا أثناء الثورة لرفضه اطلاق النار على المتظاهرين و عقب الاطاحة بنظام بن علي طالب المتظاهرين أن تسلم رشيد عمار الحكم لكنه أكد دعمه للقادة المدنيين و بقي قائدًا للجيش.

[3] نفس المرجع . ص 114

و في ذات السياق أعلن المتحدث العسكري العميد مختار بن نصر القائم بأعمال وزير الدفاع التونسي بأنه لا توجد نية لدى المؤسسة العسكرية حول التدخل في الحياة السياسية أو الانتخابات و نتائجها مهما كانت فهي مقبولة لدى الجيش و تعبر عن إرادة الشعب و هو من يملك خيارته من دون أى تدخل داخلي أو خارجي حتى لو كانت النتائج لصالح الأسلاميين ، أو غيرهم حيث قال : " الجيش التونسي سيعود بعد الانتخابات إلى مركزه العسكرية ليقوم اعمالها العادية و ليعيد النظر في المؤسسة " [1]

إذا فقد كان للجيش في تونسي دور رئيس في نجاح الثورة التونسية و تحديدًا طبيعة التحول الديمقراطي داخلها إذ كان تحولا سلميًا دون وجود أي نوع من عنف.

المبحث الثاني : مبادرة الاتحاد الأوروبي تجاه تونس من 2011 إلى 2016

عرفت العلاقات التونسية الأوروبية تطور كبير خاصة بعد الأوضاع السياسية التي عرفتها تونس من 2011 و عملية تغير نظام الحكم الذي حدث في تونس ، لقد دفعت هذه الأحداث الاتحاد الأوروبي إلى العمل على تطوير علاقاته مع جيرانه خاصة تونس ، التي تعتبر أهم حليف للاتحاد الأوروبي لذلك عملت على وضع مجموعة من المبادرات التي وجهتها تحديدًا إلى تونس لمساعدتها على حل الأزمة التي كانت تعاني منها في ذلك الوقت ، و لقد تنوعت هذه المبادرات و ركزت على جوانب عدة منها جوانب اقتصادية و سياسية وأخرى تختص في المجتمع المدني.

لقد تم وضع هذه المبحث لدراسة أهم هذه المبادرات التي جاء بها الاتحاد الأوروبي مع توضيح الهدف منها إذ تم تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب و هي كالتالي : المطلب الأول يتناول المبادرات الاقتصادية أما المطلب الثاني فيرصد المبادرات التي تهتم بالصندوق الأوروبي للديمقراطية و في الأخير تم وضع المطلب الثالث الذي يتناول تطوير أداء المجتمع المدني التونسي

[1] نفس المرجع ، ص 115

المطلب الأول : المبادرات الاقتصادية

ركز الاتحاد الأوروبي في وضع المبادرات التي وجهة لتونس في الجانب الاقتصادي حيث تم تأسيس مبادرات كانت انطلاقة هذه المبادرات من سنة 2012 في أولى المبادرات التي كانت تحت اسم :

" **المبادرة لدعم الإدارة البيئية المحلية النشاط الصناعي في قابس** " ، قابس هي مدينة تبلغ مساحتها 27175 كلم2 أو 4.4٪ من مساحة الأرض ، و عدد سكانها 500 367 نسمة ، منطقة قابس تطيل على البحر الأبيض المتوسط ، وبالنظر إلى التنوع البيولوجي من مساحتها الساحلية وثروة مصائد الأسماك والأنشطة الاقتصادية الرئيسية في المنطقة كما أنها منطقة زراعة و صناعة بالإضافة إلى السياحة والتجارة البرية والبحرية . وهي تضم واحة بحرية .[1]

ومع ذلك ، فإن المنشآت الصناعية التي يتم زرعها تساهم في اتجاه واحد إلى حد كبير في تدهور البيئية في المنطقة ، و في المقام الأول توجد المؤسسة العامة "المجموعة التونسية الكيميائية (GCT)" و التي يتدفق منها كل 70 ثانية حوالي 5 مليون طن من الفوسفات في البحر ، و الفوسفوجيبس هو منتج ثانوي لصناعة حامض الفوسفوريك التي تحتوي على مواد سامة (المعادن الثقيلة) مع وجود إمكانات معينة مشعة وقد أثبتت هذه الممارسات تأثير على النظم الإيكولوجية في المناطق الساحلية والبحرية بالإضافة إلى الآثار المحتملة على صحة الإنسان.[2]

إضافة إلى التلوث الناجم عن تصريف مياه الصرف الصحي في البحر و المنشآت الصناعية الأخرى (الصناعات الكيماوية الخ) كما نجد محطة تحلية المياه بقابس المسجلة من بين "النقاط الساخنة لملوثة ".

فمنذ ثورة 14 جانفي 2011 ، أعرب السكان الذين يعيشون ذات المنطقة عن سخطهم من تلوث المنطقة وخليج قابس خاصة كما طالبوا السلطات إلى إيجاد حل فوري لمواجهة هذه المشكلة . علاوة على ذلك فإن تلوث الغلاف الجوي وخليج قابس أصبحت من مشكلة التي تفرض نفسها على الساحة الدولية كما أنها أجبرت السلطات و المنظمات الدولية علي الاهتمام بها ، نظر للأضرار التي سببتها .[3]

---

[1] Union européen , de la Décision d'exécution de la Commission sur la deuxième mesure spéciale en faveur de la Tunisie pour 2013 , Fiche action pour le «Projet d'appui à la gouvernance environnementale locale de l'activité industrielle à Gabès» , obtenu à partir :http://ec.europa.eu/enlargement/neighbourhood/countries/tunisia/index_en.htm , p 2

[2] ibid. p 3

[3] ibid. p 5

إن الإجراء المقترح لدعم إدارة المشكلات البيئية المتعلقة بالنشاط الصناعي في منطقة قابس في تونس كانت ضمن أولويات خطة العمل للشراكة متميزة الموقعة بين تونس و الاتحاد الأوروبي في عام 2012 و هذه المبادرة تعتبر مشروع بنية تحتية كبيرة يتعلق بالبيئة من خلال تنظيف خليج قابس ، يأخذ العمل شكل الدعم لإنشاء واستدامة الإدارة البيئية الجيدة المحلية ، التي تشمل جميع أصحاب المصلحة ، بما في ذلك المجتمع .[1]

ستساهم هذه المبادرة في معرفة أهم القضايا البيئية التي تعرفها المنطقة و تسهيل ظهور حكم محلي فالهدف النهائي الذي يسعى إليه هذا المشروع هو الوصول إلى أوسع توافق ممكن حول الحاجة لتدخل جمهور كبير لإدارة الرقابة على خليج قابس. وسيركز المشروع على وجه الخصوص على أهمية تحديد حلول واقعية ومستدامة و التصديق عليها من قبل جميع أصحاب المصلحة المحليين.

كما يهدف المشروع إلى تحسين المعارف المتعلقة بالتلوث الصناعي في قابس و تعزيز المنشآت الصناعية في المنطقة من حيث الإدارة البيئية وغيرها من جوانب الحكم الرشيد ، بالإضافة إلى تعزيز الفاعلين المحليين في مجال الاتصالات والبيئة و الإدارة البيئية و دعم أعمال التنمية المحلية والإجراءات البيئية المتصلة بشكل مباشرة أو غير مباشرة على مشكلة النشاط الصناعي في قابس.

هذا المشروع هو بطبيعة الحال يعد من المشاريع الممولة لحد من مصادر التلوث ، في الوقت الحاضر هناك تقارب في وجهات النظر بين السلطات التونسية و الجهات المانحة الرئيسية الأوروبية العاملة في مجال البيئة في الاتحاد الأوروبي و بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) على ضرورة أن تتدخل بطريقة منسقة لضمان إدارة التحكم في النفايات الصناعية الرئيسية في المنطقة في المقام الأول الفوسفات ، وفقا للممارسات والمعايير الدولية[2].

[1] ibid. p 8
[2] ibid. p 12

وفي هذا السياق في 2 أكتوبر 2012 ، قدمت الحكومة طلبًا إلى اللجنة التي وضع الإتحاد الأوروبي لتمويل مشروع نقل و وضع كومة الفوسفات المنتجة في موقع صناعي GCT قابس للموقع رقابة الذي يبعد حوالي 20كلم بالقرب من قرية أودروف ، و سوف تكون التكلفة الإجمالية حوالي 200 مليون يورو ، جزء منها سيتم تمويلها من طرف مرفق الاستثمار للمنطقة (IVF) وجزء آخر من قبل بنك الاستثمار الأوروبي[1].

لهذا المشروع هيكل مؤسسي يشمل ما يلي:

- لجنة توجيهية وطنية
- لجنة توجيهية المحلية

كما أن أصحاب المصلحة الرئيسية و ممثلة اللجان التوجيهية للمشروع ، دورا تنسيقنا و محركًا لمشروع بالإضافة إلى مساهمة وزراة البنية التحتية والبيئة.

كما تمت المشروع من خلال طريقتين هما :

- إدارة مركزية غير مباشرة من قبل منظمة من دولة عضو في الاتحاد الأوروبي
- إدارة مركزية لأنشطة المشاريع الأخرى

بالنسبة **لاتفاقية التمويل** : فإن تنفيذ هذا الإجراء ، من المقرر أن يتم من خلال إبرام اتفاقية تمويل مع البلدان الشريكة ، كما ورد في المادة 184 الفقرة 2 من النظام المالي أما الأقصى حد الممكن لمعدل التمويل المشترك للحصول على المنح تحت هذه الدعوة فهي 80٪ من التكاليف المؤهلة للعمل يكون هذا المعدل مرتفعا ، ألا أن الحد الأقصى الممكن لمعدل التمويل المشترك يمكن أن تصل إلى 100٪ وفقا للمادة 192 من اللائحة المالية التي أشارة إلى أن التمويل الكامل يعد أمرًا ضروريًا للعمل في المستقبل لهذا فالحد الأقصى للدعم سيكون خلال ثلاث سنوات أي من 2012 إلى غاية 2014[2].

من المخاطر التي أثرة علي سير العمل في تنفيذ هذا المشروع هي :

✓ محاولة إتخاذ القرارات الرئيسية البيئية ، وذلك قبل إقامة الثقة المتبادلة بين جميع أصحاب المصلحة المحليين حول مشكلة التلوث الصناعي.

[1] ibid. p 13
[2] ibid. p 15

- ✓ الدعم السياسي والمؤسسي الغير كافي لعملية التشاور المحلية وعدم القدرة على إدارة الصراعات المحتملة والمقايضات في نهاية القرارات التي اتخذت على المستوى الإقليمي.
- ✓ الاعتراف من قبل الأطراف الإقليمية بأن الأهداف القصيرة الأجل[1].

تعتبر هذه أهم المخاطر التي قد تأثر على عملية تنفيذ هذه المبادرة و الوصول إلي نتائج المتوقعة ويمكن تحديد هذه النتائج التي يتوقع الإتحاد الأوروبي أن يحققها من هذه المبادرة من الشراكة مع تونس في عملية حماية البيئية و البحر الأبيض المتوسط من التلوث في النقاط التالية :

1. معرفة التلوث الصناعي وآثاره على الصحة البشرية والاقتصاد في منطقة قابس .
2. تعزيز مهارات المنطقة الصناعية في إدارة الجوانب البيئية وغيرها من جونب الحكم الرشيد.
3. تحسين البيئة والتنمية المستدامة و مهارات الفاعلين المحليين في مجال الاتصالات المحلية كما تم التأسيس لإدارة بيئية كنموذج للممارسة الجيدة.
4. المساهمة في التنمية المحلية و تحسين الوضع البيئي في قابس باعتماد أنشطة التنمية.

أما بالنسبة لعملية تقييم عمل هذه المشروع فيمكن تحديد نمطيين من التقييم الأول في منتصف المدة والتقييم النهائي أنطلق من المرحلة الختامية ، فضلا عن إرسال البعثات المراقبة "ROM". جميع هذه الأنشطة فيتم تنفيذها من قبل استشاريين مستقلين.

أما بالنسبة لتقييم عملية الحسابات المالية من المنح فسوف تكون عملية المراجعة المالية من قبل مراجعين مستقلين.[2]

إن هذه المبادرة التي تم توقيعها بين تونس و الاتحاد الأوروبي هي مبادرة فريدة من نوعها ذلك لأنها تعمل على بناء قدرات المؤسسات الصناعية في منطقة قابس و هذا بغية تفعيل بناء إدارة بيئية في قابس وغيرها من جوانب الحكم الرشيد ، بالإضافة إلى تعزيز الفاعلين المحليين في مجال الاتصالات على مستوى الإدارة البيئية ، و قد عملت على تفعيل لإدارة غير المباشرة .

[1] ibid. p 17
[2] ibid. p 18

هذا كان فيما يخص أول المبادرة التي وقعت بين تونس و الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 2011 و هي مبادرة لدعم الادارة البيئية المحلية لنشاط الصناعي في قابس التي تم توقيعها عام 2012

أما المبادرة الثاني التي وقعت مع تونس و الاتحاد الأوروبي فهي **مبادرة الزراعة والتنمية الريفية الأوروبية في تونس** يعمل هذا البرنامج كجزء من مبادرة الاتحاد الأوروبي **(**برنامج الجوار الأوروبي للتنمية الزراعية والريفية**)** على تحقيق هدفين رئيسيين هما : أولا إنعاش التنمية الزراعية بحيث توفر المنتجات التي تلبي متطلبات السوق المحلي بالإضافة إلى التصدير و ذلك بوضع سياسات ملائمة تحقيق التنمية للمناطق الريفية و المهمشة و الفقيرة . وتستند هذه المبادرة على عملية تشاركية لتطوير برنامج تطوير القدرة التنافسية للمناطق الريفية. كما تهدف هذه المبادرة إلى تنفيذ مجموعة من المجالات العملية للتنمية الشاملة على أساس ستغلال دائم ومستدام للإمكانات الإقليمية من خلال تعزيز تنويع الأنشطة الزراعية وغير الزراعية وإدماج هذه الأنشطة ، وتطويرها و ربطها بالأسواق و تنسيق أفضل لإصلاح للأراضي ، أما الهدف الثاني فيرتبط بالمساءلة الكاملة للسكان والمهنيين ومنظماتهم لتصبح لهم الأراضي من خلال دعم ، تنظيم وتعزيز قدراتها . وينبغي أن تشكل هذه المبادرة الإقليمية لمعالجة مخصصة التمويل ، في إشارة لمراقبة الحكومة وخاصة وزارة الزراعة ، لذلك شرع في وضع استراتيجيات جديدة و سياسات زراعية على مستوى الريفي وهي تعمل والريفية على تحسين الظروف المعيشية للسكان الريف وتعزيز الأمن الغذائي للبلاد[1].

في تونس ، تغطي الأراضي الزراعية نحو 10.5 مليون هكتار ، أو 65٪ من المساحة الكلية للبلاد من 5 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة ، 4.3 مليون هكتار من المراعي و 1.2 مليون هكتار من الغابات و الأحراش ولا تزال الزراعة تحتل مكانة هامة في الاقتصاد التونسي حيث تساهم في 8٪ من الناتج المحلي الإجمالي كما توفر فرص العمل لمدة 16 إلى 20٪ من القوى العاملة إنها تخلق فرص عملية كبيرة مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ، يمثل القطاع الزراعي حوالي 9٪ من عائدات التصدير من السلع ويتلقى 8٪ الاستثمارات في البلاد.

[1] Union européen , la décision d'exécution de la Commission sur le programme SPRING 2013 (Support for Partnership, Reforma and Inclusive Growth – Aide au partenariat aux réformes et à la croissance inclusive), Fiche action pour le programme d'actions pilotes dans le cadre de l'initiative européenne pour le développement agricole et rural ENPARD en Tunisie, obtenu à partir: http://ec.europa.eu/enlargement/neighbourhood/countries/tunisia/index_en.htm , pp 2

خلال السنوات الأخيرة سجلت معدلات نمو محترمة ، على غرار وتيرة النمو العالمي ، وبالتالي بدت مساهمة القطاع في تحقيق الأمن الغذائي الوطني (الاكتفاء الذاتي إلى 70٪ من يحتاج في المتوسط) في سياق دولي يلاحظ و منذ عام 2008 ارتفاع وتقلب أسعار الغذاء لتنفيذ هذا العمل ، من المقرر أن توقيع اتفاق تمويل مع البلدان الشريكة ، المنصوص عليها في الفقرة 2 من المادة 184 من النظام المالي[1].

كما سوف يتم إنشاء لجنة توجيهية ولجنة الرصد ، اللجنة التوجيهية برئاسة ممثل عن الحكومة وسيضم ممثل كل واحد من المجالات الرئيسية من المناطق الزراعية والريفية ، وممثل من الصندوق ووفد من الاتحاد الأوروبي في تونس وهذا لضمان الاتساق من برنامج مع السياسة الوطنية مع قرارات للجنة المتابعة على مستوى التقني وسوف تشمل ممثلين القطاعات التقنية وممثل عن الصندوق ووفد من الاتحاد الأوروبي في تونس.

تكمن النتائج التي يتوقع الاتحاد الأوروبي الوصول إليها من خلال هذه المبادرة هي :

- ✓ الحوار بين أصحاب المصلحة الخاصة والعامة في المناطق الريفية مع تشجيع الزراعة وتعزيزها.
- ✓ تعزيز التعاون الدولي بين وزارة الزراعة ووزارة التنمية في تونس و تحسين في قدرتها على صياغة وتنفيذ الاستراتيجية الزراعية والريفية في المدى المتوسط و الطويل ، مع الأخذ بعين الاعتبار حساب نقاط القوة والضعف في البلاد.
- ✓ تحقيق إطار هيكلي لخطط التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية الفردية والجماعية.

بالنسبة لعملية تقييم المبادرة فهي تتم كالتالي وسوف تختتم عقود التقييم الخارجي والتدقيق من قبل لجنة (الإدارة المركزية) كما ستقوم اللجنة بإجراء التقييمات الخارجية من خلال استشاريين مستقلين ، على النحو التالي:

- ✓ مهمة تقييم الممكن في منتصف المدة.
- ✓ تقييم نهائي خلال المرحلة الختامية.

[1] ibid. pp 4 , 6

تعتبر عملية التقييم من أهم المراحل التي يمر بها عمل المبادرة أو المشروع و يرجع ذلك لكون هذه العملية هي التي تحدد مدى نجاح من فشل هذه المبادرة كما يولي للاتحاد الأوروبي هذه العملية أهمية كبيرة.

أن هذه العمل يهدف في نهاية المطاف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و المرتكزات التي من شأنها أن تساعد تونس على تحسين الأوضاع على مستوى داخلي حيث تعتبر هذه المبادرة من أهم المبادرات التي تعمل على تحقيق **الاستدامة البيئية** بمعنى تحقيق التنمية المستدامة للموارد المحلية ، وهو المبدأ الأساسي الذي يؤدى إلي تكريس التنمية المحلية الشاملة ، وأكد بشكل خاص في هذه المبادرة على مسؤولية للبيئة وتخطيط إدارة الأصول وتعزيز الأنشطة الاقتصادية و حماية وتعزيز الموارد الطبيعية مع الأخذ بعين الاعتبار آثار تغير المناخ والقدرة على التخطيط على المدى الطويل.

بالإضافة إلى العمل على تحقيق فكرة المساواة **بين الرجل والمرأة** وإيلاء اهتمام خاص لإشراك المرأة والشباب لأنها هي مستقبل هذه المناطق وهم أولى ضحايا البطالة و سوف تستهدف هاتين المجموعتين بشكل واضح في بعض أنشطة البرنامج مثل : إقامة الأنشطة المهنية لتوليد الدخل ، والحصول على منح لتنفيذ المبادرات ، وتحسين الظروف المعيشية المحلية والحصول على التدريب المهني[1].

و أهم هدف يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيقه هو تفعيل **الحكم الرشيد وحقوق الإنسان** لذلك يهتم البرنامج على تجديد ممارسات الحكومة للمشاركة المحلية بشكل أفضل وإشراك الناس في صنع القرار.

كما أنه يعطي أهمية للأسر الريفية الضعيفة في المناطق المحرومة من المناطق النائية مما يسهم في تنفيذ السياسات الوطنية التي تناضل ضد الفوارق الإقليمية وتعزيز الأمن الغذائي للسكان من خلال الوصول إلى تنمية .[2]

[1] Ibid. pp7 , 9
[2] ibid. pp 13 , 14

أما بالنسبة للمبادرة الثالث التي أطرها الاتحاد الأوروبي كانت لها علاقة بجانب التنمية المستدامة حيث اطلاقت عليها تسمية **المبادرة الإقليمية للتنمية الاقتصادية المستدامة "(إرادة)" 2015** و التي تهدف إلى دعم الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق النمو الشامل والعمالة في المنطقة مع التركيز على تحقيق التنمية الإقليمية والمحلية المستدامة كما تهدف هذه المبادرة إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات وتوظيف المواطنين محليا وسيتم ذلك ، أولا من خلال دعم برامج إقليمية للحوار بين القطاعين العام والخاص تهدف كذلك هذه المبادرة إلى تحديد أولويات تنمية القطاع الخاص والتدريب المهني في عدد قليل من المناطق التجريبية و يهدف البرنامج من خلال الدعوة لتقديم مقترحات لتحفيز ديناميكية الفاعلين المحليين لاقتراح مشاريع ملموسة لتنمية القطاع الخاص وتطوير مراكز التدريب المهني محليا[1].

و قد عكس هذا البرنامج منطق النظام المركزي الذي يعتمد على نظام من الأعلى إلى الأسفل و ذلك من خلال تبني نهج إقليمي متكامل جديد وترك التخطيط والمبادرة و الإصلاح إلى الجهات المعنية المحلية وتزويدها بالموارد المالية (عن طريق تمويل المشاريع والمساعدات التقنية) لتنفيذ المشاريع التي يعتبرونها ذات أولويات في مناطقهم[2].

كانت إستراتيجية تونس حتى قيام الثورة تنمية مختلف القطاعات الوطنية التي وضعتها في خطة التنمية الثانية عشرة (2010–2014) وبعد هذه الاستراتيجية ، ونظرا للولاية الحكومات التي نجحت حتى عام 2015 هذه كانت أطر سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجيزة نسبيا. ومع ذلك ، كان لديهم ميزة تحديد الأولويات الرئيسية والأساسية لدعم الجهات المانحة الرئيسية في حوار سياسي مع الحكومة التونسية : الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي (IMF) على وجه الخصوص ففي عام 2012 تم تحديد برنامج الحكومة كجزء من رسالة جديدة من سياسة التنمية. هذه الوثيقة كانت أحد أهداف استعادة النمو المستدام ، والطريقة الوحيدة لتحقيق انخفاض في البطالة والفقر .

[1] Union européen, de la décision d'exécution de la Commission relative au programme d'action annuel 2015 en faveur de la Tunisie partie I à financer sur le budget général de l'Union européenne, Document initial relatif à l'action pour le programme « Initiative régionale d'appui au développement économique durable (IRADA) », obtenu à partir de email : http://ec.europa.eu/enlargement/neighbourhood/countries/tunisia/index_en.htm, pp 4

[2] ibid. pp 5

و لمعالجة هذه القضايا توصل الاتحاد الأوروبي و دولة تونس عام 2014 إلى اتفاق بشأن خطة الشراكة والعمل التي وقعت في 17 مارس عام 2015. وتتضمن خطة عمل جديدة للإجراءات الأولية حتى عام 2017. وعلى هذا الأساس ، كما اعتمدت المفوضية الأوروبية 25 جويلية 2014 إطارًا واحدًا من 2014-2015 للدعم ، يترجم إطار دعم واحد بالإضافة إلى تحديد أولويات خطة العمل حيث حددت ثلاثة مجالات وهي دعم للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ، ودعم التنمية المتوازنة والمستدامة في جميع المناطق وتعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد.[1]

مع الانتهاء من عملية الانتقال المؤسسي ، ستكون السلطات التونسية الجديدة قادرة على وضع خطة خماسيه (2016-2020) التي ستكون بمثابة الإطار الاستراتيجي للدولة التونسية .

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه في سياق حوار التعاون الصناعي الأورو متوسطي تهدف تونس إلى تنفيذ قانون الأعمال الصغيرة (SBA) ، الذي ينص على وجه الخصوص على تعزيز تعلم روح المبادرة تدريب خاص للنساء صاحبات المشاريع ، و تطوير مهارات البناء في المنشآت الصغيرة جدا (TPE) والشركات الصغيرة والمتوسطة وتحسين الحوار بين القطاعين العام والخاص.

على اعتبار أن هذه المبادرة تختص بجانب الاقتصادي فإنها ستعمل على دعم القطاع الخاص بصور مباشرة عن طريق مجموعة من المباراة الجزئية و التي تتمثل في:

- برنامج دعم القدرة التنافسية وتسهيل الوصول إلى الأسواق (CPTED) ، بتمويل من الاتحاد الأوروبي ب 23 مليون يورو في 2011-2016 ويقدم للمساعدة التقنية المباشرة للشركات لزيادة قدرتها التنافسية من خلال الإجراءات وجودة التدريب والدعم للأبنية التحتية.
- برنامج لدعم البحوث والابتكار نظام (PASRI) ، بتمويل من الاتحاد الأوروبي ب 12 مليون يورو خلال الفترة 2011-2017 والتي تهدف إلى تعزيز مساهمة البحوث و الابتكار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].

[1] ibid. pp 8 , 9
[2] ibid. p 11

❖ برنامج لدعم القدرة التنافسية للخدمات (PACS)، بتمويل من الاتحاد الأوروبي ب 20 مليون يورو خلال الفترة 2012-2020. ويهدف البرنامج إلى تعزيز قطاع الخدمات ، لمواجهة التحديات الحالية للنمو الاقتصادي والتنمية الإقليمية والتحضير لفتح الأسواق على جانبي البحر الأبيض المتوسط في القطاع الخاص نجد برامج دعم الميزانية (التدقيق في المصارف ، قانون الاستثمار ، قانون PPP) .

وكان للاتحاد الأوروبي أيضا دور فعال في تنمية التمويل من خلال تقديم الدعم في الإطار التنظيمي وتحديد مستوى المخاطر بالإضافة إلى التمويل المركزي لشبكات جديدة التي يستوجب أن تكون جاهزة في المدى القصير.

أما فيما يخص تمويل هذه المبادرة لتنفيذ هذا العمل ، فمن المقرر أن يتم إبرام اتفاقية تمويل مع البلدان الشريكة ، المنصوص عليها في الفقرة 2 من المادة 184 من اللائحة (EU، يوراتوم) .

بالنسبة للفئات المستهدفة من هذا البرنامج هي:

- منظمات المجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين والمؤسسات الداعمة للقطاع الخاص في المناطق المستهدفة و لمجموعات التجارية في المناطق المستهدفة و التدريب المهني ودعم بعض الفئات للعمل بالإضافة ألى الإدارات والمؤسسات الداعمة على المستوى المركزي.

أما المستفيدان النهائيان من هذا البرنامج هم:

الشركات الخاصة في المناطق المستهدفة ، الشباب والنساء والرجال وطالبي التدريب العمال (رجال والنساء) في المناطق المستهدفة[1].

و فيما يخص الأهداف التي يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيقها من خلال هذه المبادرة فهي:

- تعزيز مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المستدامة في المناطق المستهدفة ، يتم تطوير خطط العمل لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة و التعاون بين القطاعين الخاص والعام في المناطق المستهدفة. ذلك أن القطاع الخاص يسهم في تطوير وتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية المستدامة في المناطق الريفية .

[1] ibid. p 20

- تحسين جودة العرض من التدريب الأولي ، الدعم المستمر لخدمات التوظيف لتلبية احتياجات سوق العمل الوطنية والدولية على نحو أفضل يم تصميم مشاريع تحسين نوعية وأهمية التدريب المهني وتنفيذها بالتعاون بين القطاعين العام والخاص لتلبية احتياجات المناطق المستهدفة.
- المحافظة على مشاركة منظمة من الجهات الفاعلة الإقليمية في تنمية القطاع الخاص وإدارة التدريب المهني لستمر الحوار بين القطاعين العام والخاص الإقليمي لذلك فهو برنامج يغذي سياسات وطنية لتنمية القطاع الخاص ، مع بناء نظام جديد للحكم و تبسيط الهيكل المؤسسي والسماح بمزيد من الحكم الراشد بالإضافة إلى التدريب المحلي .
- ويهدف البرنامج أيضا إلى تحسين نوعية التدريب المهني في تونس بطريقة أكثر منهجية ، وذلك من خلال تفعيل تصنيف وطني للمؤهلات التي من شأنها تمكين و تحسين القراءة وتعزيز الحراك للخريجين على سوق العمل الوطني والدولي[1].

نظرا لأهمية وطبيعة البرنامج ، فقد اعتمد تقييم في منتصف المدة وتقييم نهائي لهذا العمل عن طريق استشاريين مستقلين و سيتم إجراء تقييم منتصف المدة لجمع التعاليم لتقديم مقترحات ودعوات للمشاريع التي بدأت على التوالي .

وسيتم إجراء التقييم النهائي لغرض المساءلة على مختلف المستويات (بما في ذلك مراجعة السياسات) ، مع الأخذ بعين الاعتبار ولا سيما الناهج المبتكرة التي أدخلها البرنامج حيث ستقوم اللجنة بإبلاغ هيئة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي (MDICI) قبل 30 يوما على الأقل من المواعيد المقررة للبعثات للتقييم و العمل بكفاءة وفعالية مع الخبراء المسؤولون عن التقييم ، عن طريق توفير جميع المعلومات والوثائق اللازمة وضمان حصولهم على الأنشطة المحلية .

[1] ibid , pp 17 , 18

ستقدم تقارير التقييم للبلدان الشريكة وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. لتنفيذ نتائج وتوصيات التقييم يتعين على البلدان الشريكة إجراءات المتابعة التي يجب اتخاذها وأية تعديلات ضرورية على وجه الخصوص و إذ كان من الضروري إعادة توجيه المشروع تجدر الاشارة إلى أنه سيتم الانتهاء من خدمات التقييم بموجب العقد ، بما في ذلك (تقييم منتصف المدة) الذي سيتم إطلاقه في الربع الثالث من عام 2017 والآخر (التقييم النهائي) في الربع الأخير من عام 2019.

في الأخير يمكن القول أن هذه المبادرة تعمل على تحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد من خلال إنشاء برامج إقليمية للحوار بين القطاعين العام و الخاص ، بغية دعم برنامج الحوار الاجتماعي الذي يتيح للمواطن المشاركة في تشكيل وتنفيذ رؤية مشتركة على المستوى المحلي علاوة على ذلك ، سيعمل البرنامج علي تفعيل نظام التدريب المهني وتحسين عمل الشركات ، وسيتم تناول جانب من جوانب حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين من خلال البرنامج من خلال التركيز على دعم المشاريع المبتكرة التي تعطي أهمية أكبر لتوظيف المرأة وتجسيد حرية التعبير ، كما سيتم اتخاذ قرارات في البيئي لدعم البرامج و المشاريع وتطوير السياحة و مشكلة النفايات.[1]

المطلب الثاني : الصندوق الأوروبي للديمقراطية

بعد ثورة 2011 ، تعهد الاتحاد الأوروبي بدعم انتقال الشعب التونسي نحو المزيد من الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية. وفي ظل هذا السياق الجديد ، أقام الطرفان اللذان يعتبران شريكين طبيعيين بحكم الروابط الجغرافية والثقافية والتجارية "شراكة مميزة"[2] .

إن الوضع الخاص الذي مُنِح لتونس باعتبارها أحد شركاء الاتحاد الأوروبي في منطقة الجوار الجنوبي عكس إلتزام الاتحاد بدعم الانتقال الديمقراطي في تونس ، التي تواجه مجموعة من التحديات المتداخلة في سياق إقليمي هش والمتمثلة في تعزيز الديمقراطية (من خلال تنفيذ دستور جانفي 2014) ومعالجة الظروف الإقتصادية الصعبة (بما في ذلك مشكلة البطالة بالنسبة لفئة الشباب) والتصدي لخطر الإرهاب. كما يعبر هذا الوضع الذي تحظى به تونس على الطموح المشترك لتعزيز العلاقات الثنائية في كل المجالات الممكنة من سياسية وثقافية واقتصادية وتجارية وأمنية والرفع من مستوى المبادلات بين مجتمعاتنا.

[1] Ibid. p p , 28 , 29

[2] Rapport 2015, Coopération de l'Union européenne en Tunisie , Délégation de l’Union européenne en Tunisie, Reproduction autorisée, moyennant mention de la source2016 , pp 90

وقد تم التعبير عن هذا الهدف المشترك على أعلى مستوى السياسي ، خاصة من خلال اعتماد البيان المشترك تحت عنوان : "تعزيز دعم الاتحاد الأوروبي لتونس " في 29 سبتمبر 2016 و بالإضافة إلى مقترحات مجلس الاتحاد الأوروبي (17 أكتوبر من نفس السنة) وكذا الزيارة التي قامت بها نائبة الرئيس مجلس الإتحاد الأوروبي إلى تونس في فاتح نوفمبر 2016[1].

منذ عام 2011 ضاعف الاتحاد الأوروبي مساهمته المالية المُخَصَّصة للتعاون و دعم الديمقراطية في تونس التي تعتبر المستفيد الرئيسي من البرنامج الإطاري الذي يدعم التقدم في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان حيث استفادة هذه الأخيرة من (أكثر من 2.1مليار أورو) والمساعدة مالية (800 مليون أورو) والاعتماد (بما فيها اعتماد البنك الأوروبي للاستثمار بقيمة 5.1مليار أورو)

و قد بلغت قيمة الدعم الممنوح لتونس بين 2011 و 2016 ما يزيد عن 3.5 مليار أورو ، ويعكس هذا المستوى من الدعم و الالتزام القوي للاتحاد الأوروبي حيال دعم تونس ، وإلى جانب هذا الدعم المتزايد تجدر الإشارة إلى تنوع أساليب المساعدة خلال السنوات الخمس الأخيرة بهدف الاستجابة لحاجيات تونس غداة انتقالها الديمقراطي التاريخي.

بعد الخطوات الدستورية والانتخابية الرئيسية عام 2014 خاضت تونس في عام 2015 سباق جيوسياسي لذلك عدة هذه سنة توطيد التحول الديمقراطي . في الواقع تقتصر الديمقراطية على الانتخابات واعتماد مؤسس و النصوص ، ولكن قبل أن يتم تحديد طريقة لممارسة الحكم يجب أن يتم أشراك فئة الشباب في الحكم حتى يساهم في نمو الديمقراطية التونسية الشابة وعلى الاتحاد الأوروبي أن يعمل بكثيف للدعم وتوطيد النظام الديمقراطي في تونس.

[1] ibid. p 91

لقد أطلق الاتحاد الأوروبي مشروع "فوكس في بوكس " أو مشروع " ركز في الصندوق " ، يهدف الإتحاد الأوروبي من خلالها إلى تنمية المواطنة وثقافة نشطة في المجال السياسي و كان ذلك فترة 2014 ، التى أجريت خلالها الانتخابات التشريعية والرئاسية. وقد عقدت "فوكس " حملتها للتوعية حول أهمية المشاركة في الانتخابات كما هو منصوص في الفصل السابع من دستور تونس الجديد ، وإصلاح عميق للإدارة في الأقاليم ، كما يعمل هذا المشروع منذ 2015 على تدريب و ممارسة الديمقراطية و مشاركة البلديات و المناطق[1].

كما برز مشروع آخر من طرف الاتحاد الأوروبي يعمل أيضا على دعم عملية التحول الديمقراطي في تونس من خلال التركيز عل العملية الدستورية و البرلمانية في تونس ، حيث تم تحديد الفترة الزمنية لهذا المشروع من 2012 الى غاية 2016 ويتم تنفيذ هذا الإجراء من قبل الإتحاد الأوروبي . بدأت في عام 2012 كان أول موضوع اهتم به هذا المشروع الديمقراطية و دعم مشروع القانون الأساسي التونسي ليصل إلى الجمعية الوطنية التأسيسية[2].

و تم اعتمد بصفة نهائية في 27 كانون الثاني 2014 كما تم تسخير المشروع لدعم "مجلس نواب الشعب (ARP) " و قدم دعم فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين ، وتعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في مجلس نواب الشعب.

بالإضافة إلى مشروع آخرى يعمل هو أيضا على تعزيز عملية التحول الديمقراطي عن طريق الضغط على منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة السياسية (2013–2015) حيث يلعب المجتمع المدني دورًا رئيسي في دعم الديمقراطية (DRI) بعد أن دعم الانتقال الديمقراطي في تونس من خلال تشجيع حوار بين المجتمع المدني والجهات الفاعلة السياسية و الدستورية ، الإصلاح عن طريق العملية الانتخابية في نظام ديمقراطي ، يحترم هذا المشروع عملية الانتقال الديمقراطي وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان ، كما أن هذا المشروع يدعم المجتمع المدني لا سيما الأطراف السياسية الفاعلة في إطار حوار حول الإصلاحات المؤسسية ، وقد ركز هذا المشروع على تعزيز دور المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات[3].

[1] ibid., p 92
[2] ibid. p 93
[3] ibid. p 93

لقد عبر الاتحاد الأوروبي على دعم لعملية الانتقال الديمقراطي في تونس منذ أول يوم انطلقت فيه الثورة التونسية فكان مراقبا لجميع الأحداث التي حدثت في تونس و استمر على هذا النحو في مراقبة الأحداث حتى انتهت بالإعلان عن إجراء أول انتخابات بعد اسقاط النظام ، على اعتبار أن الانتخابات هي أهم معيار يعبر على مدى ديمقراطية أي دولة وقد أولى الاتحاد الأوروبي هذا الأمر أهمية كبيرة و كانت نتيجة ذلك أن وضع له مشروع خاص بهذه الدولة أطلق عليه اسم "مشروع المراقبة و رصد و تقيم الانتخابات " (2014 ـ 2016) ، هذا المشروع هو أداة لسلامة الانتخابات و هو يتميز بوجود شقين هما[1]:

- أن تنجح العملية الانتخابية من خلال رفع مستوى الوعي العام و أهمية الشفافية حيث تبنيت استطلاعات الرأي و مدى مطابقتها للمعايير الدولية.
- تعزيز الثقافة السياسية على المستوى المحلي،والديمقراطية التشاركية

في عام 2015 أنهى مركز ATIDE جمع البيانات المتعلقة الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية في أواخر عام 2014 مع نشر تقاريره المتعلقة بالانتخابات ، وعلاوة على ذلك وآصل مركز ATIDE تعزيز أنشطة الثقافة الديمقراطية المحلية ، من خلال التركيز على موضوع اللامركزية والسلطات المحلية كما هو منصوص عليها في الدستور التونسي.

كما لم يغفل الاتحاد الأوروبي في عملية دعمه لانتقال الديمقراطية في تونس أي جانب من الجونب السياسية لعملية التحول الديمقراطية في تونس ، حيث ركز أيضا على الربط بين الوكلاء السياسيين وعلى دور الاصلاحات (2014 ـ 2015) .

[1] Rapport JOINT COMMUNICATION TO THE EUROPEAN PARLIAMENT AND THE COUNCIL Strengthening EU support for Tunisie , Brussels, 29.9.2016 JOIN(2016) 47 final, pp 2

هذا المشروع ، الذي ينفذه مركز الدراسات البحر الأبيض المتوسط و (اللجنة الانتخابية) التي تركز على إنتقال التعددية والتشاركية في تونس ديمقراطية وهذا لدعم الأطراف و السياسات. من خلال تعزيز ثلاثة محاور رئيسية:

- ثقافة الحوار ، التعددية السياسية ، الإصلاحات الشاملة محليا.
- تنفيذ مشاريع التدريب التي أجريت على صياغة سياسات شاملة وتثبيت منصات العامة للحوار في إطار التعددية الحزبية في المحافظات المستهدفة.

يهدف هذا المشروع إلى تعزيز مشاركة الجهات الفاعلة المحلية و منع نشوب الصراعات ، علاوة على ذلك ، شجعت اللجنة الانتخابية على نشر أفضل الممارسات التعددية والحكم القائم على المشاركة في المنظمة من خلال ورش العمل محليا[1].

و على هذا الأساس يمكن القول أن تونس قد حققت خطوات كبيرة نحو ترسيخ سيادة القانون والديمقراطية كما يتضح في دستورها الجديد ومع ذلك ، فإن المبادئ والقيم الديمقراطية الأساسية المنصوص عليها فيه الآن هي بحاجة إلى أن تترجم إلى أداء المؤسسات والأنظمة وإجراءات كفاءة أكثر فعالية .

و قد حدد الدستور التونسي أهداف واضحة للإدارة العامة والحكم الرشيد ، اعتبرت المحاور الأساسية للإستراتيجية الحكومة للإصلاح و هي :

- دعم تصميم وتنفيذ استراتيجية إصلاح الخدمة المدنية ، وذلك بهدف جعل الإدارة العامة أكثر إنتاجية.
- تحسين الإدارة المالية العامة وإصلاح النظام الضريبي ، والانتقال نحو أبسط و أكثر النظام إنصافا. هذا بهدف جعل القطاع العام أكثر خضوعا للمساءلة واستعادة هوامش المالية لتمويل سياسات الحكومة سيتم توسيعه من خلال دعم مؤسسات الرقابة العامة.

[1] ibid. pp, 3, 8

- دعم تنفيذ عملية اللامركزية للمساعدة في بناء الحكومة المحلية و تعزيز الحكم الراشد في المناطق الأقل نموا ، وقد سعى الاتحاد الأوروبي إلى تقديم المشورة نحو تعزيز دور البلديات في وضع السياسات والتنسيق والموارد البشرية والمساءلة وتقديم الخدمات مع ضمان المساواة وعدم التمييز في الحصول على الخدمات العامة للفئات الضعيفة[1].
- تحسين الخدمات المركزية والمحلية و تيسير الوصول إلى المعلومات وإدخال الإدارة الإلكترونية حيثما كان ذلك ممكنا.
- مناهضة الفساد من خلال المساعدة على تطوير الوسائل المناسبة والتدابير الرامية إلى تعزيز النزاهة ومنع الفساد بشكل أفضل.
- الاستمرار في دعم إصلاح القضاء لتحسين الوصول إلى نظام قضائي مستقل وفعال.
- دعم البرلمان من خلال توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الرقابة على عمل الحكومة وتعزيز مبادرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ؛ في هذا الصدد يقترح البرلمان الأوروبي مع البرلمان التونسي رفع مستوى التكنولوجيا المعلومات و الاتصالات مع الاستفادة الكاملة من اللجنة البرلمانية المشتركة التي تأسست مؤخرا.

إن الطريق إلى الديمقراطية في تونس يستند على حرية التعبير و انتخابات شفافة وشاملة و الفصل بين السلطات و سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لذلك تعتبر التجربة التونسية مصدرًا للأمل في بلدان الجوار المباشر لأوروبا ، فعدم وجود الاستقرار و انتشار العنف وعودة الأنظمة الاستبدادية يؤثر على الدول المجاورة لتونس و خاصة دول الاتحاد الاوروبي دون إنكار للدور الذي لعبته الثورة والنتائج التى خلفتها هذه الثورة و الصعوبات السياسية والاقتصادية والأمنية التى ستؤثر على حياة التونسيين العاديين مما يهدد بقاء الانتقال[2]

[1] ibid. pp 10 , 15
[2] ibid. pp 17 , 20

المطلب الثالث: تطوير أداء المجتمع المدني في تونس

منذ قيام الثورة ومنظمات المجتمع المدني تحديدًا قد لعبت دورا في ضمان نجاح عملية الانتقال بما في ذلك الشركاء الاجتماعيين ، وقد أكد الإتحاد الأوروبي على ذلك .

الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن منظمات المجتمع المدني يجب أن تشارك بطريقة منهجية في الحوار مع السلطة في جميع مجالات وإعادة تعيين وزير للعلاقات مع المجتمع المدني هو خطوة إيجابية للحوار الثلاثي بين (الإتحاد الأوروبي ، والمجتمع المدني التونسي والسلطة التونسية) كل هذا بهدف تعزيز العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وتونس ، ويمكن للعلاقة بين الاتحاد الأوروبي وتونس أن تستفيد من زيادة الشفافية عن طريق إشراك منظمات المجتمع المدني و مساعدتها في مواجهة مشكلة الهجرة والتنقل والأمن ومحاربة الإرهاب ومن هذا المنطلق فإن الاتحاد الأوروبي اقترح القيام بمباحثات بين الاتحاد الأوروبي وتونس[1].

و عليه لا تزال الحكومة التونسية توصل عملية التشاور مع منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بالمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي و ذلك من خلال الحوار الثلاثي.

كما سيواصل الاتحاد الأوروبي العمل على إشراك المجتمع المدني التونسي في تحديد وتنفيذ البرامج وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لربط منظمات المجتمع المدني مع اللجان التوجيهية المعنية والعمل على تعزيز التمويل لجميع فئات المجتمع المدني ولا سيما على المستوى الإقليمي والمحلي ، وذلك تماشيا مع متطلبات علاقة المجتمع المدني مع الاتحاد الأوروبي.

وقد لعب المجتمع المدني التونسي دورا المركزية في التطورات السياسية منذ 2011 بطريقة قوة من أجل التغيير. و في إطار هذا الدور الفعال الذي لعبه المجتمع المدني التونسى تم تقديم جائزة نوبل للسلام في 2015 من قبل منتدى الحوار الوطني و التي تتألف من : الجمعية العامة التونسي للشغل ، ورابطة المحامين الوطنية وجامعة حقوق الإنسان التونسية.

[1] Rapport **L'Union européenne soutient la société civile tunisienne, acteur du changement ,** DÉLÉGATION E L'UNION EUROPÉENNE EN TUNISIE , pp 1

و قد عكس ذلك لتكريس التحول الديمقراطي في تونس ، الذي اعتمد الحوار والتوافق و تم اعتبارها من علامات نجاح التجربة التونسية في عملية التحول الديمقراطي.

و في هذا الإطار أقترح الاتحاد الأوروبي إنشاء "حوار الثلاثية "، والذي قدم إطارا جديدا للتبادل بين السلطات التونسية منظمات المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي[1].

من عام 2014 إلى غاية عام 2015 كان الحوار الثلاثي الذي جمع بين الاتحاد الأوروبي و منظمات المجتمع المدني و السلطة التونسية يركز على أربعة مواضيع أساسية تتمثل في :

المساواة بين الجنسين و الهجرة وحقوق التنقل و العدالة الاقتصادية والاجتماعية[2].

من حيث الأهداف

الهدف من هذا الدعم الجديد الذي قدمه الاتحاد الأوروبي لتونس الذي ركز على دور منظمات المجتمع المدني و الذي بلغت قدرته الى 500،000 أورو لمدة ثلاث سنوات ، هو الاستفادة من الخبرة المكتسبة خلال العامين الماضيين و هي القدرة على الحوار بين المنظمات المجتمع المدني و المشاركة في ممارسة الحكم مع السلطات التونسية والاتحاد الأوروبي ، الذي سيؤدي هذا إلى تعزيز العلاقة بين أوروبا وتونس.

كما سيساهم في فتح النقاش بين الجمعيات جديدة وخاصة تلك التي تعمل في المناطق الداخلية من تونس .

من حيث التطبيق

قادت الشبكة الأورو–متوسطية و منظمة حقوق الإنسان ، سلسلة من المؤتمرات لتقديم مشروع للجمعيات المحلية لتمثيل المناطق التونسية المتنوعة ، مع العلم أن المجتمع المدني التونسي سيكون قادرًا على إسماع صوته في اجتماعات دورية مع السلطات التونسية والأوروبية.

[1] ibid. p 1

[2] دعم التحول في تونس ، متحصل عليه من موقع الاتحاد الاوروبي :
https://eeas.europa.eu/delegations/tunisia/2040/la-tunisie-et-lue_en

و أنه من حق منظمات المجتمع المدني الاطلاع على السياسات والأجندة الأوروبية و ذلك من أجل وضع استراتيجية المناسبة في مختلف المواضيع ، سواء كان ذلك ممن حيث المساواة الجنس والعدل والأسئلة التي تتعلق بالهجرة والتنقل دون أن ننسى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية[1].

المبحث الثالث : تقييم دور الاتحاد الأوروبي في تحقيق الرشادة السياسية في تونس

من خلال هذا المبحث سنسلط الضوء على عملية تقييم العلاقة التي تجمع تونس بالاتحاد الأوروبي وهي العلاقة التي تعرف تطورًا كبيرًا حيث أن هذه العلاقة تستجيب لجميع المتغيرات التي تظهر على الساحة الدولية سوى من الجانب الأوروبي أي الاتحاد الأوروبي أو من جانب دول المتوسط أي تونس.

لذلك سنعتمد في عملية التقييم على مجموعة من العوامل التي اثرت في تشكيل هذه العلاقة بحيث تم تقسيم هذا المبحث الى ثالثة مطالب كل مطلب يتناول جزئية معينة في عملية تقييم العلاقة حيث أن **المطلب الأول** سيركز على دراسة الإنجازات التي تبين العلاقة بين الاتحاد الأوروبي و تونس أما **المطلب الثاني** فقد تم تخصيصه لدراسة المعوقات و المشاكل التي توجه هذه العلاقة في حين سيعمل **المطلب الثالث** على وضع رؤية مستقبلية لعلاقة بين تونس و الاتحاد الأوروبي .

المطلب الأول : إنجازات الإتحاد الأوروبي في تونس

أحرزت العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وتونس تقدما كبيرا وحققت نتائج ملموسة في المجالات الأتية :

- **في مجال التصدي للإرهاب والوقاية من التطرف** : الحوار السياسي المنعقد للمرة الأولى في تونس في سبتمبر 2015 في أعقاب هجمات باردو (مارس) وسوسة (جوان) عمل بالاتحاد الأوروبي على اقتراح قائمة من التدابير الإضافية لدعم تونس ، استكمالا لبرنامج الدعم المعني بإصلاح قطاع الأمن وتحديثه والذي تم إطلاقه في نوفمبر 2015 بقيمة 23 مليون أورو. ومن شأن ذلك أن يساعد في وضع سياسة أمنية حديثة تتماشى مع قيم الديمقراطية ومضامين دستور تونس الجديد[2].

[1] نفس المرجع . ص ص 6 ، 9

[2] Rapport , RELATIONS TUNISIE - UNION EUROPÉENNE : UN PARTENARIAT PRIVILÉGIE PLAN D'ACTION 2013-2017 , obtenu à partir de email :

https://eeas.europa.eu/delegations/tunisia/2040/la-tunisie-et-lue_en

- **المفاوضات بشأن اتفاق تبادل حر شامل ومعمق في المستقبل** : حيث يعتبر هذا الاتفاق محركا أساسيا لإعادة الاستثمار والنمو في تونس وتشجيع الاندماج الاقتصادي والتجاري لها مع الاتحاد الأوروبي. وقد انطلقت المفاوضات بهذا الشأن في أكتوبر 2015 خلال الزيارة التي قامت بها إلى تونس المفوضة الأوروبية المكلفة بالتجارة "السيدة سيسليا مالمستروم" وقد تمت الجولة الأولى من المفاوضات في تونس شهر أفريل 2016 . وسوف تنعقد الجولة المقبلة من المفاوضات في غضون الشهور القادمة وقد أعرب الاتحاد الأوروبي في هذا الإطار على استعداده لدعم التفاوض بشأن الاتفاق المقبل وتنفيذه ، مع إرفاقه بحزمة من التدابير[1].
- **حوار ثلاثي الأطراف** : هو حوار فريد من نوعه في المنطقة ، أطلقه المفوض "يوهان هان" في تونس شهر أفريل 2016 لتشجيع العلاقات وتعزيز التعاون بين المجتمع المدني وممثلي السلطات العمومية التونسية والأوروبية فيما يتعلق بالقضايا والتحديات الأساسية التي تواجه تونس حاليا.
- **الشراكة من أجل التنقل التي تم إبرامها سنة 2014** : تمنح إطارا منظَّما وشاملا للحوار بين الاتحاد الأوروبي وتونس بشأن الهجرة ، وتهدف إلى تحسين إدارة الدعم العلمي والمالي في هذا المجال والشراكة من أجل التنقل مع تونس التي حددت مجموعة من الأولويات في مجال إدارة الهجرة نذكر منها: التنقل ، الهجرة النظامية والإدماج ، مكافحة الهجرة غير النظامية والتجارة بالبشر إدارة الحدود والهجرة والتنمية ، اللجوء والحماية الدولية. وعلى مدى السنتين الماضيتين ، كانت الهجرة موضوعا قارا في جدول أعمال الاجتماعات رفيعة المستوى التي تعقد مع السلطات التونسية والمجتمع المدني وتشمل الالتزامات الثنائية في إطار الشراكة من أجل التنقل فتح المفاوضات بشأن الاتفاق المعني بتسهيل منح التأشيرات واتفاق آخر بشأن إعادة القبول ، وقد انطلقت المفاوضات في هذا المجال مع تونس في 12 أكتوبر 2016.

[1] ibid. p 12

- **اعتماد تدابير خاصة لدعم قطاع زيت الزيتون في تونس** : في أفريل 2017 تم من خلال الرفع من حصة الإعفاء من الرسوم الجمركية خلال سنتين سعيا لإنعاش الاقتصاد التونسي الذي تضرر كثيراً خاصة بعد الخسائر التي تكبدها قطاع السياحة[1].
- **في الفاتح من جانفي 2016** أصبحت تونس البلد العربي الأول الذي يشارك على نحو كامل في برنامج البحث والابتكار "أفق 2020 للاتحاد الأوروبي " الذي يمنح فرصا جديدة للباحثين والجامعيين التونسيين.
- **عبرت تونس** عن اهتمامها لتكون طرفا في برنامج "أوربا المبتكِرة"(Créative Europe) التابع للمفوضية الأوروبية يدعم هذا البرنامج المبادرات الرامية إلى تعزيز القطاعات الثقافية والإعلامية وتشجيع التعاون العابر للحدود وتطوير الشبكات والترجمة الأدبية ونشر الأعمال السمعية البصرية.
- **اعتُمد البيان المشترك " تعزيز دعم الاتحاد الأوروبي لتونس** " في 29 سبتمبر من قبل الممثلة العليا/نائبة الرئيس والمفوضية ويسعى هذا البيان إلى الرفع من الدعم الممنوح لتونس ، وهو الجواب الملموس من الاتحاد الأوروبي لمتطلبات تونس ذات الصلة في ضوء الوضع الحالي الصعب و هذا البيان المشترك سيحفز التعاون وسيجشع مؤسسات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على دعم المرحلة الانتقالية في تونس كما سيمكن من تعزيز الخطوط التوجيهية السياسية والدفع بأولويات الخطة التنموية للسنوات الخمس المقبلة (قيد التحضير). في هذا السياق تم عقد مؤتمر الاستثمار "تونس 2020 " المنعقد من 29 إلى 30 نوفمبر 2016.

كما دعم الاتحاد الأوروبي دعمه لتونس من خلال توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و جميع الأدوات المستخدمة لدعم الشعب التونسي و مرافق العملية الانتخابية ، وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وتحسين الأمن و تقوية المجتمع المدني و توثيق العلاقات بين تونس و الاتحاد الاوروبي في جميع المجالات ، من خلال تعزيز التكامل الاقتصادي والتجاري والشراكة التنقل.[2]

[1] ibid. p 13
[2] ibid. p 14

المطلب الثاني : المعوقات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في علاقته مع تونس

إن المتتبع لسياسات دول الاتحاد الأوروبي الموجهة لدول المنطقة المغاربية يجدها تركز على مقاربات أمنية وإستراتيجية تصب كلها في صالح أهداف دول الاتحاد الأوروبي والخاصة بالحد من الهجرة غير الشرعية محاربة الإرهاب الأصولي ، الجريمة المنظمة في ظل نظام دولي لا يعترف بالحدود الجغرافية.

فالشراكة الأور–متوسطية التي انطلقت منذ العام *1995*وصلت مداها سنة *2005* بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة في ظل غياب عربي واجه الفشل و لم يعد المتوسط بحيرة سلام و استقرار بل تحول إلى منطقة اضطراب و توتر كان أشدها العدوان الإسرائيلي علي لبنان صيف *2006* و تزايد معدلات الهجرة غير الشرعية حيث تبخرت وعود التنمية و الاستثمار.وفي إطار عملية استكمال توسيع الاتحاد الأوروبي نحو أوروبا الوسطى و الشرقية ،دعم هاتين السياستين منذ *2004*بسياسة الجوار الأوروبية التي تتضمن نفس الأفكار التي حملتها الشراكة الأورو–متوسطية لكن مع إضافة عنصرين جديدين هما : الإرهاب و أسلحة الدمار الشامل ، اعتبار الصراع العربي الإسرائيلي أولوية إستراتيجية للاتحاد الأوروبي[1].

و بسبب الجمود الذي عرفته المبادرات الأوروبية السابقة وصف الرئيس الفرنسي السابق " ساركوزي "مشروع الشراكة الأورو–متوسطية بالفاشل و المحدود. كما بادر الأوروبيون إلى البحث وتبني مقاربة جديدة أطلق عليها" الاتحاد من أجل المتوسط "والتي تبنت نفس الأفكار العامة للمشرعين السابقين في الحد من المخاطر القادمة من دول الجنوب و الاستفادة من الموارد الأولية لدول الضفة الجنوبية للمتوسط

مع فتح أسواقها للمنتجات الأوربية.

ويبقى التحدي الأكبر أمام مشروع" الاتحاد من أجل المتوسط "هو نفسه التحدي الذي لم تستطع المبادرات السابقة استيعابه ، وهو القضية الفلسطينية ، والتي أضيفت إليها أزمات جديدة قد تستعصي على الحل هي الأزمة السورية وعدم الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا وما تشهده منطقة الساحل الإفريقي من أزمات في مالي وجمهورية إفريقيا الوسطي و هذا فضلا عن الأزمات الأخرى القائمة (الصحراء الغربية مثلا) والتي لا يدري أحد عواقبها ولا كيف سيتم تجاوزها ، دون الحديث عن عقبات أخرى توصف بالحساسة مثل : ملف المهاجرين و فضلا عن المنافسة الشديدة للقوى الصاعدة في منطقة المغرب العربي وعلي رأسها الصين التي أصبحت تهدد مصالح القوى التقليدية الرئيسية[2].

---

[1] جعفر عدالة ، مرجع سابق . ص 11

[2] نفس المرجع ، ص 12

هذا كان فيما يخص العوائق التى توجه الاتحاد الأوروبي في تفعيل سياسيها في منطقة المغرب العربي. أما فيما يخص العوائق التي تواجه في عملية دعمه لسياسات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية وحتى الأمنية في تونس ، فهو يواجه مجموعة من المشاكل و العقبات التي تحد من عمليه التحول الديمقراطي داخل دولة تونس و هده العقبات تتمثل في :

- يعمل الاتحاد الأوروبي على محاولة مساعدة تونس في عملية الانتقال الديمقراطي بطريقة سليمة وناجحة و تكون هذه العملية بكل شفافية و مصداقية ، أن هذا الأمر يواجه مجموعة من الصعوبات والتحديات التي تعطل عمل الاتحاد و التي تتمثل في : التهديدات الأمنية التى تأثر علي الاستقرار السياسي لدولة تونس و هذه التهديدات تتعلق بالحدود التونسية مع لبيبا بالإضافة إلى عمل الجماعات المنظمة و الإرهاب و تهريب الأسلحة عبر الحدود (الهجمات الإرهابية التي استهدفت قطاع السياحة في تونس عام 2015 و المؤسسات الأمنية .....إلخ)
- صعوبة اعتماد دستور واضح و محدد و تنظيم انتخابات ناجحة و صعوبة وضع اصلاحات لمؤسسات و القوانين و الإدارات ، و يرجع ذلك إلى صعوبة التعامل مع المخاوف الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها الحكومة و هذا ما عطل عمل الاتحاد الأوروبي في محاولة مساند تونس في بناء دستور توافقي.

- لقد وجه الاتحاد الأوروبي في محاولة ترسيخ الديمقراطية في تونس إلى نقص المعلومات والاتصال المباشر مع الحكومة التونسية و محدودية التكنولوجيا المعلومات و هو ما أدى إلى التأثير في تنفيذ الاصلاحات و المبادرات التي جاء بها الاتحاد الأوربي[1].
- لقد ركز الاتحاد الأوروبي في عملية تأمين عملية الانتقال الديمقراطي في تونس على تغيير القوانين و الممارسات الإدارية و ذلك لترجمة الحقوق و الحريات المكفولة إلا أنه وجه مشكلة التعسف في القوانين من حيث سوء المعاملة وهو ما أعاق عمل الاتحاد الأوروبي.

[1] نفس المرجع ، نفس الصفحة

- نجاح العمل السياسي يرتبط بنجاح العمل الاقتصادي داخل أي دولة ، لهذا فلقد عمل الاتحاد الأوروبي على وضع مشاريع و مبادرات تعمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية في تونس خاصة بعد احداث 14 جانفي 2011 فلقد تضرر الاقتصاد التونسي كثيرًا كما أنه كان يعاني من مشاكل كثيرة منها مشكلة البطالة و الفقر و الاختلال في توازن الاقتصاد الكلي و وجود ظاهرة النشاط الاقتصادي غير رسمي كل هذه المشاكل تفاقمت كثيرًا بعد ثورة 2011 و تغير الأوضاع السياسية في تونس و هو عطل عمل الاتحاد الأوروبي.
- لقد واجه الاتحاد الأوروبي في عملية تعزيز دعمه لتونس مشكلة حساسة جدا تتمثل في عدم قدرة الحكومة التونسية على وضع استراتجيات مستقبلية و خطط شاملة و مشتركة و مستدامة ، مع غياب دراسات مستقبلية تقوم بها الحكومة التونسية لتحديد أهدافها و مشاريعها المستقبلية و هذا ما أعاق عمل الاتحاد الأوروبي و أثر على سير المبادرات المطروحة من قبله .

المطلب الثالث : الرؤية المستقبلية لعلاقة تونس بالاتحاد الأوروبي

يهدف الاتحاد الأوروبي من خلال علاقاته مع دول المغرب العربي و خاصة تونس إلي تعزيز الديمقراطية والحكم وسيادة القانون و ذلك من خلال تطبيق مجموعة من المبادرات و المشاريع التي من شأنها أن ترفع مستوى التعاون بين الاتحاد الأوروبي و تونس و كمحاولة و تعميق هذه العلاقة وكمساعدة لاتحاد الأوروبي و تونس على تطوير هذه العلاقة سنحاول وضع مجموع من الرؤى المستقبلية لهذه العلاقة :

- تعزيز التعاون بين تونس والإتحاد الأوروبي في تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وضمان سيادة القانون.[1]
- إقرار الأحكام الدستورية والتشريعية والتنظيمية لتعزيز سيادة القانون (دور البرلمان واستقلال الأحزاب السياسية).
- تعزيز القدرة الإدارية للمؤسسات الديمقراطية والجهات الفاعلة (البرلمان ، والأحزاب السياسية).

[1] Union européen , de la décision de la Commission approuvant le programme d'action annuel 2014 en faveur de la Tunisie , Document relatif à l'action « Programme de réhabilitation des quartiers populaires en Tunisie : phase d'extension , obtenu à partir de email : http://ec.europa.eu/enlargement/neighbourhood/countries/tunisia/index_en.htm , pp 12

- اعتماد الإطار الانتخابي الديمقراطي، وإنشاء لجنة مستقلة لتنظيم الانتخابات وبناء قدرات منظمات المجتمع المدني التونسي في مراقبة الانتخابات ، واعتماد الأحكام التنظيمية على مراقبة الانتخابات بما في ذلك الجهات الفاعلة الدولية لتعزيز استقلال وكفاءة العدالة والجهود المبذولة لتحسين أوضاع السجون.
- إصلاح وتحديث قطاع العدالة لضمان الاستقلاله والنزاهة والكفاءة المهنية والمساءلة وتحسين أداء العدالة لمساير المعايير التي وضعتها الأمم المتحدة من قبل الإتحاد الأوروبي وكجزء من إصلاح العدالة ، ترافق مع ذلك الدعم الفني لجهود تونس لتحديث هذا القطاع ، وتحسين الوصول إلى العدالة من خلال وضع آليات و إجراءات العدالة الانتقالية[1].
- إصلاح قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية لجعلها تتماشى مع القانون الدولي في مجال حقوق الإنسان و تعزيز الإجراءات الرامية إلى تحسين ظروف الاحتجاز وظروف السجن وضمان حقوق السجناء.

لقد أثرت ثورة 14 جانفي 2011 بشكل مباشر على علاقة الاتحاد الأوروبي بتونس خاصة في المجال الاقتصادي فلقد عطلت عمل جميع المبادرات الاقتصادية السابقة مما دفعها إلى ايجاد مبادرات جديدة أو القيام بعملية تجديد لبعض المبادرات لتتناسب مع الوضع الجديد الذي اصبحت عليه تونس.

[1] ibid. p 13

خلاصة الفصل الثالث:

في نهاية هذه الفصل و الذي كان يركز علي دراسة حالة تونس بعد ثورة الربيع العربي التى انطلقت في 14 جانفي 2011 من حيث الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الأمنية التي عرفتها تونس بعد ثورة الربيع العربي مع التركيز على الأسباب التي دفعت إلى قيام الثورة ، بالإضافة إلي أن هذا الفصل ركز أيضا على طبيعة علاقة الاتحاد الأوروبي بتونس من حيث مدى قابلية الاتحاد الأوروبي لدعم تونس و الوقوف إلي جانبها و مساندتها في الأزمة التي تعاني منها و من ناحية أخرى مدي تقبل دولة تونس لهذه الدعم أما في ختام هذه الفصل فقد تم تتطرق إلي تقييم هذه العلاقة وكذلك المبادرات من حيث نجاحها أو فشلها بالإضافة إلى تحديد بعض الحلول التي قد تساعد دولة تونس للخروج بأقل الضرار من الأزمة التي تعاني منهاو عليه يمكن تحديد بعض هذه النقاط :

- ❖ لقد عرفت تونس أوضاع سياسية و اجتماعية و أمنية و إقتصادية متدهورة جدا كان سببها التهميش الذب تعرضت لها من قبل النظام السياسي ، هذه الأخير كان يعرف بأنها نظام دكتاتوري تسلطي يقوم على احتكار جميع السلطات و عدم السماح بفئات المجتمع للمشاركة في عملية اتخاذ القرار ولم يقتصر الأمر علي عدم السماح بالمشاركة ، بل تعدى الوضع ليصل إلى استغلال ثروات البلد لصالحه هو و عائلته مما أدي إلى زيادة نسبة نسبه الفقر و البطالة.
- ❖ لقد عملت السلطة التونسية للسيطرة على جهاز الأمن و ذالك من أجل أن لا تكون هناك ردة فعل من قبل الشعب على أفعال السلطة و قمع أى مظاهرة مناهضة للأوضاع في تونس.
- ❖ الاتحاد الاوروبي عمل بجهد على دعم تونس و مساندتها بكل الطرق و الوسائل المتاحة بحيث يعى إلى تخصيص أغلب المبادرات و المشاريع التي تساهم في عدم تونس و مساندتها على مواجهة الأزمة السياسية و الاقتصادية التي كانت تعاني منها .
- ❖ لقد ركز الاتحاد الأوروبي في أغلب مبادراته السياسية على تفعيل الحكم الراشد و تحقيق المساواة بين الجنسيين و حماية حقوق الانسان في تونس.
- ❖ عمل الاتحاد الأوروبي من خلال المشاريع التى أطلقها على مساعدة تونس في بناء دستور توافقي يحترم جميع أفراد المجتمع .

- ❖ لم تقتصر مبادرات الاتحاد الأوروبي على الجانب السياسي وحده بل تعدت لتصل الجانب الاقتصادي على اعتبار أن هناك علاقة ترابطية بين السياسة و الاقتصاد ، فتحسين الأوضاع الاقتصادية يؤدي إلى التفعيل الجيد للجانب السياسي و الوصول إلى الأهداف المرجوة.
- ❖ كانت البطالة من أكثر القضايا التي تشغل بال الاتحاد الأوروبي و لذلك فقد أعطي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة لهذا المشكل و عمل من خلال المبادرات الاقتصادية على خلق فرص عمل لفئة الشباب خاصة على اعتبار أنها أكثر الفئات تهميشًا من قبل النظام السابق .
- ❖ لقد توصل الاتحاد الأوروبي من خلال دراسة الأوضاع و الأحداث السياسية في تونس إلى ضرورة تفعيل دور المجتمع المدني في عملية بناء نظام الديمقراطي فعال في تونس .
- ❖ عمل الاتحاد الأوروبي على إطلاق مبادرات و إقامة الحوار الثلاثي بين السلطة التونسية والمجتمع المدن حيث كان الهدف من هذه المبادرات هو الاستفادة من خبرات المجتمع المدني التونسي في بناء الديمقراطية السليمة لتونس.
- ❖ من خلال هذه الدراسة يمكن القول بأن هناك مجموعة من المشاكل و العقبات التي أثرت على عمل الاتحاد الأوروبي ، ألا ان هناك بعض المبادرات التي استطاعت أن تصل إلى تحقيق مبتغاها.
- ❖ لكي تستطيع الحكومة التونسية الجديدة النجاح و الاستمرار ، يجب عليها أن تكون قادرا على تفعيل دور القيادة بشكل صارم في مواجهة المشاكل التى تواجهها ، هذا الأمر لا يتحقق إلا إذا كانت هناك إرادة قوية.

الخاتمة

من خلال ما تم التطرق إليه من خلال هذه الدراسة فإنه يمكن رصد مجموعة من النقاط الرئيسة:

- ✓ يعبر الحكم الراشد عن منظور جديد لإدارة شؤون الدولة والمجتمع ، كإطار ضامن ونزيه لتسيير الموارد الطبيعية والبشرية على قاعدة الفعالية والعدالة والتمكين ، ومن هذا المنطلق سارعت المؤسسات الدولية –خاصة المانحة – نحو تبني هذا المفهوم كبديل ناجع يتمتع بقدرة تحليلية ، تسمح بتفسير أسباب ومظاهر سوء الحكم وضعف الآداء ، المتزامن مع انتشار الفساد ، من جهة ، وببنية منهجية صارمة في قياس مستوى جودة الحكم وفعالية الآداء و مكافحة الفساد ، وعلى هذا الأساس ، تم دمج منظور الحكم الراشد في برامج وخطط هذه المؤسسات ، كعمليات وممارسات تستهدف إعادة بناء منطق الدولة المعاصرة ، الضامنة لحقوق الإنسان والمشاركة الفاعلة في عمليات صنع السياسة العامة و المنتجة للكفاية – من حيث الفعل الحكومي – المحققة للرضا المجتمعي على مستوى جودة الخدمات وسرعة الاستجابة.
- ✓ أن التجسيد الفعلي للحكم الراشد يتمثل في إعادة إصلاح شكل النظام السياسي مع مراعاة ابتكار أساليب جدية للتسيير العقلاني للموارد الاقتصادية والاجتماعية مع قدرة النظام السياسي على صياغة سياسات عامة فعالة تخدم بالدرجة الأولى المطالب الاجتماعية. وبالتالي احترام حقوق الإنسان ، و إن كانت – في الغالب – هذه المقاربات موجهة سواء على مستوى المنطلق السياسي أو المنطلق الاقتصادي الذي يجسده البنك الدولي الذي تعتبر الحكم الراشد عبارة عن أداة أو تقنية إدارية لتسيير عملية التنمية ، والتي جاءت كرد فعل على فشل برامج التعديل الهيكلي والسياسات التنموية التقليدية.
- ✓ أن بروز مفهوم الحكم الراشد ، جاء كإستجابة لأزمة الدولة الناتجة عن تدخلات الدولة المتزايدة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية للمواطنين ، فمع تطور المجتمعات تظهر هناك حاجة إلى وضع أسس وأساليب جديدة لفض المشاكل التي تواجهها المجتمعات على اعتبار الطرق والأساليب القديمة لتسيير الشؤون العامة ليست فعالة .
- ✓ لكي يستطيع أي باحث دراسة الحكم الراشد داخل أي دولة و دراسة مدى تجسيد هذه الدولة لحكم الراشد حاولت مجموعة من المنظمات وضع مؤشرات لقياس الحكم الراشد داخل أي دولة ، و من بين هذه المنظمات نجد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الذي من خلاله تم تحديد مجموعة من المؤشرات يمكن من خلالها دراسة الحكم الراشد.
- ✓ يعتبر الحكم الراشد من أهم مقاربات تحقيق نظام ديمقراطي فعال قادر على تحقيق الشفافية والاستجابة لجميع فئات المجتمع ، و ذلك لأنه من أكثر المقاربات التي تقوم على عملية فسح المجال لمشاركة

الأطراف المعنية بصنع القرار السياسي داخل الدول و هذه الأطراف هي المجتمع المدني و القطاع الخاص و الحكومة و هي الأطراف تعتبر من مرتكزات أو آليات الحكم الراشد.

- ✓ إن حركية الوحدة الأوروبية تعود إلى قرون سابقة عديدة من خلال المحاولات السلمية أو العسكرية التي هدفت إلى توحيد أوروبا ، أي أن مشروع الوحدة قد تبلور في أذهان مفكرين وفلاسفة ورجال قانون قبل أن يتحول إلى مشروع سياسي تسهم في بنائه مؤسسات تحظى بدعم رؤساء الدول والحكومات والنخب السياسية في مختلف الدول الأوروبية.
- ✓ أن البناء المؤسسي للإتحاد الأوروبي يدل على أن هذا الإتحاد يستند في تشكله إلى المنهج الوظيفي الجديد و الإتجاه الإقليمي التكاملي بين دول الإتحاد الذي يمتاز بسمات فريدة تجعل منه فاعلا دوليا مستقلا و مؤثرا من جهة ، ومتمتعا بنظام سياسي وقانوني مختلف عن أشكال النظم القانونية والسياسية المعروفة لدى الفاعلين الدوليين الآخرين.
- ✓ تضم البنية المؤسسية للإتحاد الأوروبي ثلاثة أنواع من المؤسسات :المؤسسات الرئيسة لصنع القرار والمؤسسات والهيئات الرقابية ، والأجهزة والفروع الأخرى الاستشارية ذات الطابع الفني زيادة على ما سبق وجود العديد من الوكالات المتخصصة ، .
- ✓ بعد انتهاء الحرب الباردة واجهت أوروبا خيارات مختلفة ولكنها اختارت توفير قدرات ذاتية وفاعلة للإتحاد الأوروبي في ميدان السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في إطار الارتباط بأبنية الناتو بعد تعديلها ، وذلك طبقا لإتفاقية" ماستريخت "التي حددت أهداف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي.
- ✓ تضم السياسة الخارجية والأمن المشترك للإتحاد الأوروبي أشكالا عدة أهمها ثلاثة :الاستراتيجيات المشتركة والعمليات المشتركة والمواقف المشتركة والسياسة الخارجية الأوروبية ليست مسألة تجارة وأمن وعلاقات دبلوماسية ، فحسب . وتتراوح هذه القضايا بين ضرورة محاربة انتشار الإيدز والمجاعة والسيطرة على موجات الهجرة ، وبين الحملات الهادفة لمكافحة المخدرات والإرهاب.
- ✓ إن المغرب العربي يعيش أزمة تكمن في عدم وجود رؤية واضحة المعالم للمستقبل ، مع غياب نموذج اجتماعي أو تنموي قادر على رسم خطوط مستقبلية . وهذا يؤدي عكسيا إلى الاستسلام إلى نماذج تنموية أجنبية غربية جاهزة.
- ✓ لقد كانت أول شراكة تم عقدها مع دول المغرب العربي و خاصة دولة تونس التي تعتبر من أهم شركاء الاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط منذ سنة 1995 و هذا في إطار الشراكة الأورو متوسطية التي كانت انطلاقتها في اتفاقية برشلونة ، هذه الأخيرة حددت الأسس و الأطراف التي توقع على

اتفاقية الشراكة الأورو المتوسطية ، حيث ركزت هذه الشراكة على مجموعة من الجوانب الرئيسية و هي: سياسية و أمنية بالإضافة إلى المجال الاجتماعي و الثقافي . و لم تهمل هذه الشراكة الجانب الاقتصادي و المالي و اللذين يعتبران من أهم الجوانب التي ركزت عليها هذه الشراكة.

- ✓ في إطار اتفاقية برشلونة جاءت مبادرة أخرى أطلقها الاتحاد الأوروبي و هي سياسية الجوار الأوروبي التي كانت تهدف إلى إقامة منطقة مستقرة و آمنة ، مشتركة بين دول الاتحاد الأوروبي و تونس . كما هدف الاتحاد الأوروبي من هذه الشراكة بناء دولة القانون و إقامة نظام السياسي قائم على حكم الراشد و الديمقراطية في تونس.
- ✓ أما بخصوص المبادرة الثلاثة التي أطلقها الاتحاد الأوروبي كانت مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط وهي فكرة فرنسية الأصل ، ثم أعاد الاتحاد الأوروبي صيغتها و هي تهدف إلى تعزيز التعاون والجوار بين دول لإتحاد الأوروبي و تونس ذلك أن الاتحاد جاء لبناء الطريق لمسار تدرجي نحو الاندماج .
- ✓ لقد كان هدف الاتحاد الأوروبي من خلال إطلاق هذه المبادرات إلى تقوية العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي و دول المغرب العربي خاصة تونس إلى أن هذه الأمر لم يتحقق و ذلك بسب فشل هذه المبادرات في تحقيق أهدافه و ذلك أدي إلى ضعف و هشاشة و عدم فاعلية هذه علاقة.
- ✓ و عليه فإن الحكم الراشد الذي جاء به الإتحاد الأوروبي ضمن مقاربته والذي يعتبره مجموعة من الميكانيزمات والموارد و الأساليب العاكسة لهيكلية ديمقراطية ومجتمع مدني من خلاله يتم توزيع قيم الديمقراطية لتحقيق الفعالية في تسيير الشؤون العامة و على أساس تكامل واندماج وظيفي عملياتي لمجموعة من المؤسسات ودرجة عالية من المأسسة، بالنظر إلى ما يعيشه المغرب العربي من أزمات عديدة :أزمة الهوية المشاركة و أزمة الاندماج و الفساد الذي أنتج نظما ذات منطق زبائني، إضافة إلى مأزق في البنية الاجتماعية وضعف في البنية الاقتصادية ذات الخاصية الريعية في الغالب كل هذا يكشف مدى الفجوة بين ما يطرحه الإتحاد الأوروبي.
- ✓ أن الإتحاد الأوروبي اتبع مقاربة إستباقية المنطق حينما نظر إلى الدول المغاربية كمنطقة مصدرة للمخاطر التي تهدد الأمن الأوروبي بمفهومه الواسع ، فكان من أهدافه الإستراتيجية بناء سياسة خارجية وأمنية فعالة .

قائمة الملاحق

الملحق رقم : 01

خريطة توضح دول الإتحاد الأوروبي

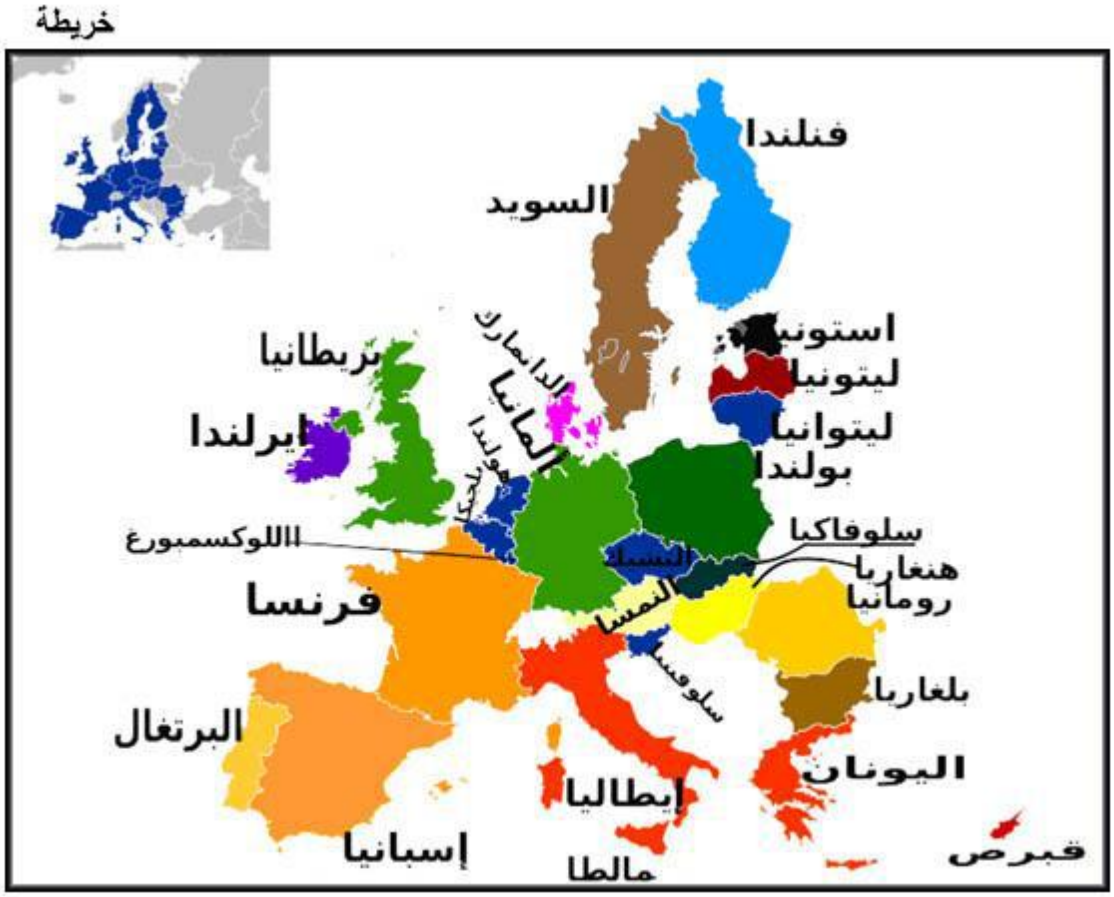

دول الاتحاد الأوروبي

المصدر : متحصل عليها من موقع الإتحاد الأوروبي

قائمة المراجع

1) باللغة العربية :

أ) المصادر:

- القران الكريم:

سورة لقمان ، الآية رقم 12

ب) الكتب:

1) عبد الرؤوف هاشم بسيونى ، **المفوضية الأوروبية الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي** ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية . 2007

2) صدام مرير الجميلي ، **الاتحاد الاوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد** ، دار المنهل اللبناني ، بيروت . 2009

3) مخلد عنيد المبيضين ، **الاتحاد الاوروبي كظاهرة اقليمية متميزة** ، الأكاديميون للنشر و التوزيع ، الأردن . 2012

4) بشار خضر ، **أوروبا من أجل متوسط مؤتمر برشلونة قمة باريس (1995-2008)** ، (تر : سلمان الرياشي) ، مركز دارسات الوحدة العربية ، لبنان . 2010

5) عقيل حسين عقيل ، **فلسفلة مناهج البحث العلمي** ، (د ، د ، ن) ، مكتبة مديولي . 1999

6) محمد مصطفي كمال ، فؤاد نهرا ، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي و العلاقات الدولية العربية ـ الأوروبية** ، بيروت : مركز الوحدة العربية ، 2001

- **الدوريات**

1) نعمان عباسي ، **الحكم الراشد و أولوية ترتيب المشهد النخبوي في الجزائر** ، **مجلة الباحث الاجتماعي** ، عدد 10 ، سبتمبر 2010

2) بن عبد العزيز خير ، **دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الاداري و التحقيق متطلبات الترشيد الاداري** ، **مجلة المفكر** ، العدد الثامن .

3) سهام حرورى ، **سياسية الاتحاد الاوروبي اتجاه الدول المغربية** ، **مجلة المفكر** ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، العدد 08 ، نوفمبر 2012

4) طويل نسيمة ، **سياسية الجوار الاوروبية و أثرها علي دول الجنوب المتوسط** ، **مجلة المفكر** ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، العدد 08 ، جوان 2012

5) جعفر عدالة ، **تطور سياسية الاتحاد الاوروبي بعد الحرب البادرة في منطقة المغرب العربي** ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، العدد 318 ، 19 – ديسمبر – 2014

6) عماد جاد ، **الاتحاد الأوروبي تطور التجربة** ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 161 ، المجلد 40 ، القاهرة : مركز الاهرام تموز 2005

7) حسين طه مقلد ؛ **محددات السياسية الخارجية و الامنية الاوروبية المشتركة** ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية** ، مجلد 25 ، العدد الأول ، 2009

8) بومدين طاشمة ، "**الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر** " ، **مجلة التواصل** ، عدد : 26 . جوان 2010

9) غربي محمد ، "**الديمقراطية والحكم الراشد رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية** " . **مجلة دفاتر السياسة والقانون** ، العدد خاص ، أفريل 2011

10) ناجي عبد النور ، "**دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر**" ، **مجلة المفكر** ، العدد الثالث . (د ، ت ، ن)

- **الدراسات الغير منشورة:**

1) خير بن عبد العزيز ، "**دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد أنموذج المنطقة العربية** " ، **رسالة الماجستير** ، (جامعة بن يوسف بن خدة ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصيص التنظيم السياسي و الاداري ، 2007/2006)

2) يوسف زادم ، "**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الانسانية في الوطن العربي من خلال تقارير التنمية الانسانية العربية 2002-2004** " ، **شهادة الماجستير** ، (جامعة بن يوسف بن خدة ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص التنظيم السياسي و الاداري ، 20007/2006)

3) عمر بوزيد ، **البعد المتوسط في سياسية الخارجية للولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي تنافس في إطار التكامل** ، **رسالة دكتوراه** ، (كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، سنة 2009)

4) زكري مريم ، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية – المغاربية** ، **رسالة ماجستير** ، (جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2010 / 2011)

5) محمد شريف منصوري ، " **إمكانية إندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة** " ، **رسالة دكتوراه** ، (جامعة منتورى قسنطينة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص ادارة اعمال ، 2008 / 2009)

6) أحمد غزال برقوق ، "**أثر العولمة علي الدولة القومية**" . **رسالة ماجستير** . (جامعة بن يوسف ين خده ، كلية العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، الجزائر ، 2007–2008)

7) ليلى لعجال ، " **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**", . **رسالة ماجستير** . (جامعة قسنطينة – متنوري : كلية الحقوق,قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص الديمقراطية والرشاد –,2010/2009) .

8) جديدة بوريب ، " **دور مؤسسات الاتحاد الاوروبي في تفعيل الحكم الراشد علي مستوى دول المغرب العربي** " ، **مذكرة الماجستير** في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع الديمقراطية و الراشادة ، جامعة منتورى قسنطينة 2010 / 2011)

9) ابراهيم بوجلخة ، " **دراسة تحليلية و تقنية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية – دراسة تقنية لمجموعة من المتغيرات الكلية** – " . **رسالة الماجستير** . (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و العلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي،2013/2012)

10) برد رتيبة ؛ " **الحوار الأورو متوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5** " ، **رسالة ماجستير** . (كلية العلوم السياسية و الاعلام ، قسم العلوم السياسية و العلاقات االدولية ، تخصص دبلوماسية و تعاون دولى ، جامعة يوسف بن خدة ، سنة 2009/2008)

11) نادية بلورغي ؛ " **تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورو متوسطة دراسة حالة الجزائر** " ، **رسالة الماجستير** . (كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصيص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013 / 2014)

12) عبد الرحمن يوسف سلامة ، **التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول / 2010** ، **مذكرة الماجستير** ، (كلية الدراسات العليا ، قسم تخطيط و التنمية السياسية ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين ، 4 / 8 / 2016)

13) أحمد سعيد نوفل ، **الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة الواقع والتحديات** , (قسم العلوم السياسية ,جامعة اليرموك , الأردن (د ، ت ، ن)

14) وفاء معاوية ، " **الحكم الراشد كآلية لتنمية المحلية في الجزائر** " ، **مذكرة الماجستير** . (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص سياسيات عامة وحكومات مقارنة ، كلية الحقوق ، جامعة حاج لخضر –باتنة– 2010/2009) .

15) سايح بوزيد ، " **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر** " **رسالة دكتوراه** ، (كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان) . 2013/2012

➢ **المداخلات:**

1) زبير عياش ، "**الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية**" **ملتقي** (ألقيت بالملتقي العالمي حول : آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة ، ورقلة ، 25–26–نوفمبر–2013)

2) محمد خليفة ، "**إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر**" **، ملتقى** (ألقيت في الملتقى ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، جامعة جيجل ، تاريخ الملتقى)

3) زايري بلقاسم و كوريالي بغداد ، **إستراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط** ، **الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية** ، الجزائر 8–9 ماي 2004

4) سفيان فوكه ، " **الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية**" . كلية العلوم القانونية والإدارية **مداخلة** . العلوم السياسية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف . (د ، ت ، ن)

➢ **التقارير :**

1) الجلسة العامة الرابعة ؛ **تقرير السنوي للجمعية الاقليمية و المحلية الأورو متوسطية حول البعد الإقليمي للإتحاد من أجل المتوسط** ، بروكسل ، 18 فبراير / 2013

2) صلاح الدين الجورشي ، " **الربيع تونس " التأرجح بين الامل و الخوف** ، **التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية** ، مؤسسة الفكر العربي ، بيروت 2014 ، ص 21

3) عبد العلي الدين ، **الثورة الشعبية في تونس : مدى قابلية النموذج لتعميم** ، **المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات** ، يناير 2011

4) مراد اليعقوبي ، **تونس تأثير البنية و التاريخ في سلوك الفاعل السياسي** ، **تقرير مركز الجزيرة لدراسات** ، 11 سبتمبر / ايلول 2013

5) آمنة الجبلاوي ، **الانتقال الديمقراطي في تونس ألى أين ؟** ، **تقرير أوراق المتابعة السياسية مبادرة الاصلاح العربي** ، شباط / فبراير 2013

6) المفوضية الأوروبية ، " **مرجعية السياسية للجوار** " . **تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي و مجلس الأوروبي و اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية الاوروبية و لجنة المناطق ، بروكسل**، 18 / تشرين الثاني / 2015

ت) المراجع الانترنت :

1) علاوي محمد لحسين ؛ " **اتفاقيات الشراكة الاورو عربية : شراكة الاقتصادية حقيقة أم شراكة إيرادات** ، **مجلة الواحات للبحوث و الدراسات** ، العدد 16 ، تاريخ 2012 ، ص 147 ، متحصل عليه من الموقع الالكتروني : http://elwahat.univ-ghardaia.dz

2) **الاتحاد من أجل متوسط : مصاعب و تحديات** ، **مجلة العصر** ، (15 / 2 / 2008) . ص 12 ، متحصله عليها من موقع الالكتروني للمجلة ، http://www.alsar.ws

3) منصف السليمي، "**نجاح الإتحاد من أجل المتوسط يتوقف على إرادة دول ضفتي المتوسط**"، على الموقع الالكتروني التالي http://www.dw.de/dw/article/14.07.2008/0,2144,3484668,00.html

4) مقال دعم التحول في تونس ، متحصل عليه من موقع الاتحاد الأوروبي : https://eeas.europa.eu/delegations/tunisia/2040/la-tunisie-et-lue_en

2.المراجع باللغة الأجنبية :

1) Union européen , de la Décision d'exécution de la Commission sur la deuxième mesure spéciale en faveur de la Tunisie pour 2013 , **Fiche action pour le «Projet d'appui à la gouvernance environnementale locale de l'activité industrielle à Gabès» ,** obtenu à partir de email : http://ec.europa.eu/enlargement/neighbourhood/countries/tunisia/index_en.htm

2) Union européen , la décision d'exécution de la Commission sur le programme SPRING 2013 (Support for Partnership , Reforma and Inclusive Growth – Aide au partenariat aux réformes et à la croissance inclusive), **Fiche action pour le programme d'actions pilotes dans le cadre de l'initiative européenne pour le développement agricole et rural ENPARD en Tunisie**, obtenu à partir de email : http://ec.europa.eu/enlargement/neighbourhood/countries/tunisia/index_en htm
3) Union européen, de la décision d'exécution de la Commission relative au programme d'action annuel 2015 en faveur de la Tunisie partie I à financer sur le budget général de l'Union européenne, **Document initial relatif à l'action pour le programme « Initiative régionale d'appui au développement économique durable (IRADA) »**, obtenu à partir de email : http://ec.europa.eu/enlargement/neighbourhood/countries/tunisia/index_en.htm
4) Union européen , de la décision de la Commission approuvant le programme d'action annuel 2014 en faveur de la Tunisie , **Document relatif à l'action « Programme de réhabilitation des quartiers populaires en Tunisie : phase d'extension** , obtenu à partir de email : http://ec.europa.eu/enlargement/neighbourhood/countries/tunisia/index_en.htm
5) Rapport 2015, **Coopération de l'Union européenne en Tunisie** , élévation de l'Union européenne en Tunisie, Reproduction autorisée, moyennant mention de la source2016

6) Rapport , **JOINT COMMUNICATION TO THE EUROPEAN PARLIAMENT AND THE COUNCIL Strengthening EU support for Tunisie** , Brussels, 29.9.2016 JOIN(2016) 47 final
7) Rapport , **L'Union européenne soutient la société civile tunisienne , acteur du changement ,** DÉLÉGATION E L'UNION EUROPÉENNE EN TUNISIE
8) Rapport , **RELATIONS TUNISIE - UNION EUROPÉENNE : UN PARTENARIAT PRIVILÉGIE PLAN D'ACTION 2013-2017** , obtenu à partir de email :

https://eeas.europa.eu/delegations/tunisia/2040/la-tunisie-et-lue_en

فهرس المحتويات

الفهرس المحتويات	
الفصل الأول : الحدود المفاهيمية لدراسة	**6**
المبحث الأول : مفهوم الحكم الراشد	**7**
المطلب الأول : تعريف الحكم الراشد	**7**
المطلب الثاني : آليات تجسيد الحكم الراشد	**15**
المطلب الثالث : مؤشرات الحكم الراشد	**21**
المبحث الثاني : الإطار التعريفي للإتحاد الأوروبي	**28**
المطلب الأول : تعريف الإتحاد الأوروبي	**28**
المطلب الثاني : مؤسسات الإتحاد الأوروبي	**35**
لمطلب الثالث : السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي	**45**
خلاصة الفصل الأول	**53**
الفصل الثاني : السياسة الأوروبية ـ التونسية من 1995 إلى 2011	**56**
المبحث الأول : الشراكة الأوروبية المتوسطية 1995	**57**
المطلب الأول : نشأة الشراكة الأوروبية المتوسطية	**57**
المطلب الثاني : توقيع إتفاقية الشراكة المتوسطية مع تونس	**70**
المطلب الثالث : تقييم إتفاقية الشراكة بين تونس و الإتحاد الأوروبي	**72**
المبحث الثاني : سياسة الجوار الأوروبي	**73**
المطلب الأول : تعريف سياسة الجوار الأوروبي	**73**
المطلب الثاني : تونس و سياسة الجوار الأوروبي	**79**
المطلب الثالث : تقييم إتفاقية سياسة الجوار الأوروبي مع تونس	**81**
المبحث الثالث : مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط	**82**
المطلب الأول : عمل مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط	**82**
المطلب الثاني : موقع تونس من سياسة الإتحاد من أجل المتوسط	**86**
المطلب الثالث : تقييم سياسة الإتحاد من أجل المتوسط	**88**
خلاصة الفصل الثاني	**90**

الفصل الثالث : المبادرة الأوروبية ـ التونسية لتفعيل الحكم الراشد من 2011 إلى 2016	**93**
المبحث الأول : التحولات السياسة الاقتصادية في تونس من 2011 إلى 2016	**94**
المطلب الأول : الاوضاع السياسة	**94**
المطلب الثاني : الاوضاع الاقتصادية	**97**
المطلب الثالث : الاوضاع الأمنية	**98**
المبحث الثاني : مبادرات الإتحاد الأوروبي أتجاه تونس من 2011 إلى 2016	**99**
المطلب الأول : المبادرات الاقتصادية	**100**
المطلب الثاني : الصندوق الأوروبي لديمقراطية	**111**
المطلب الثالث : تطور أداء المجتمع المدني في تونس	**117**
المبحث الثالث : تقييم دور الإتحاد الأوروبي في تحقيق الرشادة في تونس	**119**
المطلب الأول : إنجازات الإتحاد الأوروبي في تونس	**119**
المطلب الثاني : المعوقات التي تواجه الإتحاد الأوروبي في علاقاته مع تونس	**122**
المطلب الثالث : الرؤية المستقبلية لعلاقة تونس مع الإتحاد الأوروبي	**124**
خلاصة الفصل الثالث	**126**
الخاتمة	**128**
قائمة الملاحق	**133**
قائمة المراجع	**134**
فهرس المحتويات	**141**

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة موضوع دور الإتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد في تونس من سنة 1995 إلى 2016 و ذلك يرجع لدور الكبير الذي يلعب الإتحاد الأوروبي في طريقة تعاملها مع دولة تونس ونوعية المبادرات التي يمنحها الإتحاد الأوروبي لتونس فهو يعمل على دعم تونس لمواجه جميع الأزمات التي تعاني منها.

فمن خلال هذه المبادرات تعمل دولة تونس على تكيف هذه المبادرات مع الأوضاع التي تعاني منها لكي تساهم في تحليل الأزمات و أيجاد حل لهذه الأزمات في نهاية المطاف ، تعتبر العلاقة التي تربط الإتحاد الأوروبي بتونس علاقة قوية و ترجع إلى زمن طويل.

تونس من بين أهم الدول التي يهتم بها الإتحاد الأوروبي و ذلك لأنها من بين أكثر الدول التي تخدم مصالح الإتحاد الأوروبي ، و تغير الأوضاع في دولة تونس في الآونة الأخيرة أثر على دول الإتحاد الأوروبي و على علاقتها مع تونس لذلك عمل على مساندتها بكل الطرق المتاحة و الإمكانيات المتوفر لديه وعلى هذا الأساس كانت أغلب المبادرات التي جاءت في السنوات الأخير تهدف إلى دعم الديمقراطية والحكم الراشد بكل أشكاله .

يعتبر الإتحاد الأوروبي الحكم الراشد هو أفضل طريق لموجه الأزمات التي تعاني منها أي دولة كانت وعلى هذا الأساس وضع مجموعة من المبادرات التي تقوم في مضمونها على الحكم الراشد و الديمقراطية وكانت تونس هي أول الدول التي أعتمده هذه المبادرات داخل دولتها.

إن إمكانية تفعيل دور الحكم الراشد في ترسيخ أسس و مقومات النظام الديمقراطي الفعال ترجع إلى قدرة الدول و إراداتها في تحسين أوضاعها الداخلية و بناء علاقة جيدة مع دول الغربية.

This study deals with the role of the European Union in activating the good governance in Tunisia from 1995 to 2016. This is due to the great role played by the European Union in its way of dealing with the State of Tunisia and the quality of initiatives granted by the European Union to Tunisia. Of which.

Through these initiatives, the State of Tunisia is working to adapt these initiatives to the situation it is experiencing in order to contribute to crisis analysis and to find a solution to these crises. The relationship between the EU and Tunisia is long and strong.

Tunisia is among the most important countries of concern to the European Union because it is among the most countries that serve the interests of the European Union. The change in the situation in Tunisia recently affected the EU countries and its relations with Tunisia. On this basis, most of the initiatives in recent years were aimed at supporting democracy and good governance in all its forms.

The European Union is considered the best way to guide the crises experienced by any country, and on this basis to develop a series of initiatives that are based on the rule of democracy and democracy. Tunisia was the first country to adopt such initiatives within its own country.

The possibility of activating the role of good governance in the consolidation of the foundations and elements of the democratic system of action has fallen back to the ability of States and their will to improve their internal situation and build a good relationship with foreign countries